

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة التكوين المتواصل



مركز عين تموشنت

الموضوع

انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة المحاسبة في المؤسسة.

دراسة ميدانية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم المحاسبة والمالية - التخصص: المحاسبة

تحت إشراف: د/ بلغماري مولاي إبراهيم

إعداد: الطالبة

لعبني عبلة

- لجنة المناقشة -	
رئيسا	د/ بلحريري زينب
مشرفا	د/ بلغماري مولاي إبراهيم
مناقشا	د/ بوراس بودالية

السنة الجامعية: 2022 - 2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة التكوين المتواصل



مركز عين تموشنت

الموضوع

انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة المحاسبة في المؤسسة.

دراسة ميدانية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم المحاسبة والمالية - التخصص: المحاسبة

تحت إشراف: د/ بلغماري مولاي إبراهيم

إعداد: الطالبة

لعبني عبلة

- لجنة المناقشة -

رئيسا	د/ بلحريري زينب
مشرفا	د/ بلغماري مولاي إبراهيم
مناقشا	د/ بوراس بودالية

السنة الجامعية: 2022 - 2023

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الإهداء

إلى أمي الحبيبة..... إلى أبي الغالي

حفظكما الله ورعاكما وجعلكما ذخرا لي وإخوتي

إلى إخوتي الأعزاء

إلى زوجي سندي ورفيق دربي

إلى الشموع التي أنارت طريقي؛ إلى حصاد عمري وسنيني؛ إلى سعادة تغنيني؛ إلى

قطعة مني؛ إلى أولادي قرة عيني " محمد إياد - آلاء - إلياس".

إلى تلك العيون النائمة طويلا وتلك الروح المختبئة في جوف الأرض " إلياس"

رحمك الله وجعل قبرك روضة من رياض الجنة ونورا لا ينقطع.

إلى كل عائلتي وأحبابي

أهدي هذا العمل المتواضع شكرا وعرفانا ووفاء.

شكر وتقدير

قبل أن يشكر أحد يجب أن يشكر الواحد الأحد سبحانه وتعالى
فالحمد والشكر لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته.

إنه ليشفني أن أقدم جزيل شكري وعميق امتناني وخالص تقديري واحترامي إلى
الأستاذ المشرف الموقر الدكتور بلغماري مولاي إبراهيم الذي كان متفهما ومتواضعا
إلى أبعد الحدود ولم يبخل بنصائحه وارشاداته القيمة.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على
مناقشة هذه المذكرة.

ولا يفوتني أن أشكر كل الأطراف التي ساهمت في تحويل هذا العمل من فكرة خام
إلى منتج نهائي أخص بالذكر إلهام على كل الدعم الذي قدمته.

كما يجدر بي أن أتقدم بجزيل شكري وعميق امتناني إلى زملائي وعائلتي الثانية في
قسم المحاسبة والمالية بمديرية اتصالات الجزائر عين تموشنت على رأسهم الأستاذة
المؤطرة ورئيسة القسم ديدى مواهب حفظها الله ورعاها وإلى فريق العمل فاطمة
الزهراء رئيسة مصلحة المحاسبة ولحسن رئيس مصلحة المالية والخزينة الذين لم
يخلوا بتقديم المعلومات والنصائح القيمة من أجل إتمام هذا العمل.

الشكر والعرفان للجميع.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
V- I	فهرس المحتويات.....
VI	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
VIII	قائمة الملاحق.....
IX	قائمة الاختصارات والرموز.....
أ- ذ	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة وتطور الحاجة اليها كنظام معلومات
01	تمهيد:
02	المبحث الأول: الإطار النظري للمحاسبة.....
02	المطلب الأول: تنظيم الفكر المحاسبي.....
02	الفرع الأول: صياغة مراحل تطور الفكر المحاسبي.....
06	الفرع الثاني: مفهوم المحاسبة.....
07	الفرع الثالث: أهمية المحاسبة واهدافها.....
09	المطلب الثاني: المبادئ والفروض المحاسبية.....
09	الفرع الأول: مبادئ المحاسبة.....
11	الفرع الثاني: الفروض المحاسبية.....
12	الفرع الثالث: وظائف المحاسبة
14	المبحث الثاني: تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام معلومات.....
14	المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات.....
14	الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات.....
20	الفرع الثاني: أهمية نظام المعلومات وخصائصه.....
22	الفرع الثالث: مكونات نظام المعلومات ووظائفه.....
26	المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.....
26	الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.....
29	الفرع الثاني: أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي.....

33 الفرع الثالث: مقومات نظام المعلومات المحاسبي
35 المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية
35 المطلب الأول: خصائص جودة المعلومات المحاسبية
36 الفرع الأول: الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية
39 الفرع الثاني: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية
42 الفرع الثالث: القيود (المحددات) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
43 المطلب الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية
43 الفرع الأول: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية
44 الفرع الثاني: المنفعة والفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية
44 الفرع الثالث: التنبؤ والكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية
46 خلاصة الفصل الاول
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للمنظومة المحاسبية الجزائرية	
47 تمهيد:
48 المبحث الأول: استعراض المخطط الوطني للمحاسبة
48 المطلب الأول: نشأة وتطور المخطط الوطني للمحاسبة
48 الفرع الأول: ظروف نشأة المخطط الوطني للمحاسبة
51 الفرع الثاني: تطور المخطط الوطني للمحاسبة
53 الفرع الثالث: الأهداف الرئيسية للمخطط الوطني للمحاسبة
54 المطلب الثاني: هيكل وأقسام المخطط الوطني للمحاسبة
54 الفرع الأول: بنية حسابات الأصول والخصوم
57 الفرع الثاني: بنية حسابات التسيير
61 الفرع الثالث: القوائم المالية الختامية
63 المطلب الثالث: محدودية المخطط الوطني للمحاسبة وضرورة الانتقال الى النظام
63 المحاسبي المالي الجديد في الجزائر
63 الفرع الأول: نقائص المخطط الوطني للمحاسبة
69 الفرع الثاني: المشاكل الناتجة عن استعمال المخطط الوطني للمحاسبة
70 الفرع الثالث: ضرورة إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة

72المبحث الثاني: عرض النظام المحاسبي المالي في الجزائر
72المطلب الاول: ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد
72الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد
74الفرع الثاني: أهداف ومزايا النظام المحاسبي المالي الجديد
76الفرع الثالث: الاستحداثات الجديدة والفرضيات للنظام المحاسبي المالي الجديد
77المطلب الثاني: الإطار التصوري وتنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي الجديد..
77الفرع الأول: الإطار التصوري للمحاسبة في النظام المحاسبي المالي الجديد
79الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد
80الفرع الثالث: تنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي الجديد
83المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية
83الفرع الأول: ايجابيات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية..
84الفرع الثاني: التحديات والمتطلبات المرتقبة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على المؤسسات الجزائرية.....
88الفرع الثالث: الاختلافات بين نصوص النظام المحاسبي المالي الجديد والمخطط الوطني للمحاسبة.....
94المبحث الثالث: قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي:
94المطلب الأول: مبادئ وقواعد التسجيل المحاسبي والتقييم.....
94الفرع الأول: شروط تسجيل الأصول، الخصوم، الإيرادات والأعباء.....
97الفرع الثاني: القواعد العامة للتقييم والتسجيل.....
99الفرع الثالث: قواعد خاصة في التقييم والتسجيل.....
102المطلب الثاني: القوائم المالية وطرق معالجة بعض العمليات الخاصة.....
102الفرع الأول: الترتيبات المتعلقة بالقوائم المالية.....
104الفرع الثاني: عناصر القوائم المالية.....
108الفرع الثالث: طرق معالجة بعض العمليات الخاصة.....
113المطلب الثالث: مدونة الحسابات وكيفية سيرها حسب SCF المالي الجديد.....
113الفرع الأول: بنية مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي الجديد.....
115الفرع الثاني: كيفية سير حسابات الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي.....

115 الفرع الثالث: كيفية سير حسابات التسيير حسب النظام المحاسبي المالي
117 خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة ميدانية للمديرية العملياتية لاتصالات الجزائر
	عين تموشنت
118 تمهيد
119 المبحث الأول: نبذة عامة عن مؤسسة اتصالات الجزائر
119 المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الأم (اتصالات الجزائر)
119 الفرع الأول: نشأة وتطور اتصالات الجزائر
120 الفرع الثاني: الإطار القانوني لمؤسسة اتصالات الجزائر (الشركة الأم)
121 الفرع الثالث: تطور خدمات اتصالات الجزائر
123 المطلب الثاني: تقديم المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بعين تموشنت
123 الفرع الأول: التعريف بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت
124 الفرع الثاني: مهام واهداف المديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت
125 الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية العملياتية لاتصالات الجزائر عين تموشنت
127 المطلب الثالث: تقديم دائرة المالية والمحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي والمالي المستخدم في مؤسسة اتصالات الجزائر
127 الفرع الأول: تقديم دائرة المالية والمحاسبة
129 الفرع الثاني: تقديم نظام المعلومات المحاسبي أوراكل
132 الفرع الثالث: تصميم نظام المعلومات أوراكل ومسار المعلومة فيه
133 المبحث الثاني: انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على الوظيفة المحاسبية في مؤسسة اتصالات الجزائر
133 المطلب الأول: الاعتراف والقياس في المعالجة المحاسبية لبعض عناصر الميزانية في المؤسسة
133 الفرع الأول: معالجة الاستثمارات (التثبيات) المادية
137 الفرع الثاني: معالجة المخزونات
144 الفرع الثالث: معالجة التصريحات الجبائية للرسوم
147 المطلب الثاني: عرض ميزانية اتصالات الجزائر حسب النظام المحاسبي المالي

147	الفرع الأول: عرض محتويات ميزانية اتصالات الجزائر اصول وخصوم.....
150	الفرع الثاني: عرض محتويات الميزانية الجبائية لاتصالات الجزائر اصول وخصوم.....
152	الفرع الثالث: الإفصاح في عرض ميزانية اتصالات الجزائر.....
153	المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية لاتصالات الجزائر
153	الفرع الأول: عرض جدول حسابات النتائج.....
154	الفرع الثاني: عرض قائمة التدفقات النقدية.....
156	الفرع الثالث: الإفصاح في عرض جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية.....
159	خلاصة الفصل الثالث.....
160	الخاتمة العامة.....
167	قائمة المراجع.....
174	الملاحق.....
	ملخص الدراسة.

الصفحة	البيان	رقم الجدول	الفصل
136	جدول الاهتلاك للتثبيثات	01	03
138	فاتورة المشتريات الخاصة بمستلزمات الطباعة	02	03
145	طريقة حساب الرسوم الثلاث وتحويلها للمديرية العامة	03	03
147	محتويات أصول ميزانية اتصالات الجزائر في 31 ديسمبر 2022	04	03
148	محتويات خصوم ميزانية اتصالات الجزائر في 31 ديسمبر 2022	05	03
150	محتويات أصول الميزانية الجبائية لمؤسسة اتصالات الجزائر في 31/12/2022	06	03
151	محتويات خصوم الميزانية الجبائية لمؤسسة اتصالات الجزائر في 2022/12/31	07	03
153	جدول حسابات النتائج لمؤسسة اتصالات الجزائر في 2022/12/31	08	03
155	قائمة التدفقات النقدية لاتصالات الجزائر عين تموشنت في 2022/12/31.	09	03

الصفحة	البيان	الرقم	الفصل
18	شكل يوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات	01	01
28	شكل يوضح مفهوم نظام المعلومات المحاسبي بمراحله وجميع العمليات التي يختص بها	02	01
35	شكل يوضح هرمية الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	03	01
126	شكل يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية اتصالات الجزائر عين تموشنت	01	03
128	شكل يمثل الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	02	03
131	الشكل يمثل تصميم نظام اوراقل ORACLE	03	03
132	الشكل يمثل برنامج أوراكل المالي	04	03

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
AAA	American Accounting association	الجمعية المحاسبية الأمريكية
AICPA	American Institut of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
APB	Accounting principles Board	مجلس معايير المحاسبة البريطاني
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
CUMP	Coût Unitaire Moyen Pondéré	تكلفة الوحدة الوسطية المرجحة
DT	Droit Timbre	حق الطابع
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
FIFO	First in First Of	الصادر أولا الوارد أولا
IAS	International accounting standard	المعايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial reporting standard	معايير التقارير المالية الدولية
LIFO	Last in First Of	الصادر اخيرا الوارد أولا
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
TAP	Taxe pour activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة

الصفحة	البيان	الملحق
174	ملف استثمار ربط شبكة الاليف البصرية	01
181	ملف استثمار (اجهزة اعلام الي)	02
191	ملف شراء مستلزمات الطباعة (تموينات)	03
209	فاتورة خدمات الهاتف	04
211	فاتورة خدمات الأنترنت	05
212	الرسوم الجبائية المفروضة على المؤسسة	06
213	عرض ميزانية اتصالات الجزائر عين تموشنت جانب الاصول	07
214	عرض ميزانية اتصالات الجزائر عين تموشنت جانب الخصوم	08
215	عرض ميزانية اتصالات الجزائر الجبائية جانب الاصول	09
216	عرض ميزانية اتصالات الجزائر الجبائية جانب الخصوم	10
217	عرض جدول حسابات النتائج	11
218	عرض جدول تدفقات الخزينة	12

المقدمة العامة

(1) تمهيد:

من خلال دراسة المسار التاريخي للمحاسبة، يمكن أن نلاحظ أن تطور ونضج الفكر المحاسبي هو استجابة للتغيرات التي عرفتھا البيئة الاقتصادية العالمية، حيث أن التطورات التي شهدھا العالم خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، على غرار اتساع شاط التجارة الدولية وظهور الشركات المتعددة الجنسيات، كشف عن معضلة كبيرة كانت تعاني منها المحاسبة، ألا وهي الاختلاف الكبير في الممارسات المحاسبية بين الدول، الأمر الذي أربك المستثمر الدولي، وجعل المعلومة المحاسبية تفقد أهم خصائصها وهي الملائمة والقابلية للمقارنة، مما شكل ضغطا كبيرا على وظيفة المحاسبة للتقليل من هذه الاختلافات، بهدف توفير نوع من التناسق يسمح بالاستثمار الدولي، ومن هنا بدأت الجهود تتظافر نحو تحقيق توحيد محاسبي عالمي.

نظرا لأن عملية التوحيد المحاسبي هي عملية منظمة، تعمل وفق آليات عمل ممنهجة، مدروسة وواضحة، ظهرت المعايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS) التي تحدد الطرق الواجب إتباعها لتحقيق القياس والإفصاح الأمثل، وقد عرفت هذه المعايير الدولية قبولا واسعا خصوصا بعد سنة 2002، وبدأت أغلب دول العالم تستفيد من هذه الثورة المحاسبية الجديدة.

في ظل سعي الجزائر إلى مواكبة الاقتصاد العالمي، حاولت ومنذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها اقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية مست عدة جوانب، من بينها إصلاح النظام المحاسبي باعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد، هذا الأخير الذي يتوافق في كثير من الممارسات المحاسبية مع معايير المحاسبة الدولية التي من شأنها ضمان الفهم والقراءة الموحدة للقوائم المالية، عن طريق توفير قوائم مالية تحتوي على معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية شفافة وقابلة للمقارنة، وبشكل يساعد مختلف المستعملين على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

انطلاقاً من أهمية المعلومات المحاسبية والمالية بالنسبة لمختلف المستعملين وضرورة إظهار التقارير والقوائم المالية للمعلومات الضرورية، التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار، كان من أهم ما يُطالب به النظام المحاسبي المالي، هو تحقيقه لمعلومة محاسبية ذات جودة عالية أو على الأقل التحسين في نوعية المعلومات المحاسبية باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي.

(2) إشكالية البحث:

من أجل معرفة التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على الوظائف المحاسبية في زيادة كفاءة وجودة المعلومات المحاسبية المعروضة، تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:
ما هي انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على بيئة المحاسبة في مؤسسة اتصالات الجزائر؟

ولإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى نجاعة قانون 07-11 في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في مؤسسة اتصالات الجزائر؟
- ما هي التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على سياسة الإفصاح في عرض القوائم المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر؟
- هل هناك توافق لمبدأي الاعتراف والقياس المنصوص عليهم في SCF وما هو معمول به في مؤسسة اتصالات الجزائر؟

من أجل الإجابة على إشكالية البحث قمت بوضع الفرضيات التالية:

(3) فرضيات البحث:

- ساهمت التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية؛

➤ أحدث النظام المحاسبي المالي تغيرات جوهرية على سياسة الافصاح في عرض القوائم المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر؛

➤ يوجد توافق كبير لمبدأي الاعتراف والقياس المنصوص عليهما في النظام المحاسبي المالي وما هو معمول به في اتصالات الجزائر.

(4) دوافع اختيار الموضوع:

- ❖ ارتباط الموضوع بالأوضاع الاقتصادية الراهنة بالجزائر؛
- ❖ محاولة معرفة وإدراك حقيقة التغيرات التي تشهدها الساحة المحاسبية في الجزائر ومدى إيجابية تبني النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال تقديم بحث علمي يستهدف دراسة تحليلية للمنظومة المحاسبية في الجزائر وأهم مؤشر للحكم على نجاعة النظام المحاسبي المالي في التأثير على هذه الأخيرة.
- ❖ الموضوع يخدم مجال التخصص.
- ❖ دراسة كيفية سير مختلف وظائف المحاسبة في إحدى أكبر الشركات التي يتركز عليها الاقتصاد الوطني ففي مثل هذه الدراسة قد تتضح الصورة أكثر لمدى نجاعة قانون 07-11 في تحقيق الاهداف المرجوة والتأثير على المنظومة المحاسبية بشكل ايجابي.

(5) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة التغيرات الجوهرية التي طرأت على بيئة المحاسبة في مؤسسة اتصالات الجزائر في ظل تبني النظام المحاسبي المالي؛ ومدى استجابة هذا الأخير للتطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في ظل انفتاح الأسواق؛ خصوصا بعد أن أصبح المخطط الوطني للمحاسبة لا يساير هذه التطورات التي خلقت حاجيات جديدة تتطلب إعادة النظر في هذا الأخير وضرورة الانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد.

(6) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع واقع وظيفة المحاسبة في شركة اتصالات الجزائر في ظل تبني النظام المحاسبي المالي؛ ومعرفة التغيرات التي أحدثتها

هذا الأخير في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية؛ ومدى استجابة اتصالات الجزائر لمتطلبات النظام المحاسبي المالي في أداء مختلف ممارساتها المحاسبية.
(7) **حدود الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومن أجل التوصل إلى النتائج المرجوة فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمنية:

❖ **الحدود المكانية:** إجراء دراسة الحالة بالمديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بولاية عين تموشنت؛

❖ **الحدود الزمنية:** فترة التريص كانت في السداسي الثاني من السنة الجامعية 2022 / 2023 والتي غطت الفترة المحاسبية ما بين 2021 الى غاية 29 ماي 2023.

(8) **منهج الدراسة:**

للإجابة على التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده واختبار فرضياته تم استخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع، حيث نقوم بالدراسة والتحليل متبعين المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، إضافة إلى المنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بالتطور التاريخي للفكر المحاسبي في حين اعتمدت في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة الحالة لشركة اتصالات الجزائر - مديرية عين تموشنت - من خلال المقابلات الشخصية وتحليل بعض المعطيات.

(9) **صعوبات الدراسة:**

- من أهم الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه الدراسة ما يلي:
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات بسبب التحفظ في نشرها؛
 - عدم الحصول على المعطيات بشكل دقيق نظرا لاعتماد المؤسسة على نظام المعلومات المحاسبي والمالي في معالجة جل العمليات المحاسبية الخاصة بها.
 - صعوبة الحصول على المعلومات بشكل كافي ووافي نظرا لانشغال الموظفين وضيق وقتهم.

(10) الدراسات السابقة:

❖ دراسة بلهوان زكرياء، هميسي تميم (2011) بعنوان:
أثر تطبيق النظام المحاسبي على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة
الاقتصادية؛

وهي مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة ومالية، جامعة منثوري
قسنطينة، وتمحورت إشكالية الدراسة حول التغيرات التي طرأت على مكونات القوائم
المالية إثر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي؛ وانتهت الدراسة بمجموعة من النتائج
أهمها:

- التغيرات إثر اعتماد النظام المحاسبي مست المضمون والشكل؛
- تطبيق النظام المحاسبي أحدث تغييرا في حصيلة القوائم المالية للمؤسسة
الاقتصادية؛
- المخطط المحاسبي الوطني، عجز عن مواكبة التطورات، مما اجبر السلطات
إلى التخلي عنه.

❖ دراسة سهام مهيري (2014) بعنوان:

النظام المحاسبي المالي SCF وانعكاساته على جودة المعلومات المالية
وهي مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي؛ في ميدان العلوم المالية
والمحاسبة؛ تخصص محاسبة؛ جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي؛ وقد تمحورت إشكالية
البحث حول انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على جودة المعلومات
المحاسبية؛ وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يهدف النظام المحاسبي المالي بنصوصه وتطبيقاته الجديدة إلى تطوير وتحديث
العمل المحاسبي وتشجيع الاستثمار؛
- تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات يساهم في توفير خصائص
الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم والمقارنة لتحسين جودة المعلومة المالية؛
- للنظام المحاسبي المالي، دورا فعالا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

❖ دراسة موسى شرفية (2014) بعنوان:

الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

وهي مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق؛ جامعة العربي بن مهدي أم البواقي؛ وتمحورت إشكالية الدراسة حول كيفية الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في شركة التصنيع الميكانيكي؛ وانتهت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

➤ تلعب المحاسبة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية دورا فعالا في تطوير المؤسسات الجزائرية؛

❖ دراسة مخلوفي محمد عادل (2015) بعنوان:

انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية؛

وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس؛

تمحورت إشكالية هذا البحث حول آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، ومن جملة النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

➤ أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

➤ بتطبيق النظام المحاسبي المالي طرأت عدة تغيرات على نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة فيما يخص الناحية الإجرائية والتنظيمية للأحداث الاقتصادية؛

➤ بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي يسمح بإعداد تقارير مالية بما يتقارب مع الممارسة الدولية.

❖ دراسة إليهم فؤاد (2015) بعنوان:

تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

وهي مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير؛ جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي؛ وقد تمحورت اشكالية البحث حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي الجديد في تحسين عملية تحليل القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛ وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

➤ المخطط المحاسبي الوطني لم يعد يستجيب لمتطلبات الظروف الاقتصادية الراهنة؛

➤ هناك صعوبة مرحلية في الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد؛

➤ النظام المحاسبي المالي مبني على معايير دولية تساهم في تطوير الخصائص النوعية للقوائم المالية.

❖ دراسة بوبكر عيساوي وعبد الفتاح ناني (2017) بعنوان:

تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي عمى جودة المعلومات المحاسبية

وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة؛ جامعة احمد داريه بأدرار؛

تمحورت اشكالية البحث حول تأثير النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية على مستوى شركة توزيع الكهرباء والغاز بأدرار؛ ومن جملة النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

➤ يعتبر الاهتمام بالنظام المحاسبي المالي، ضرورة ملحة للحصول عمى معلومات أكيدة وواضحة وسهلة القراءة؛

➤ يستخدم المعلومات المحاسبية المالية، لتسهيل العمليات الإدارية، بأقل تكلفة وأكثر دقة ممكنة؛

➤ المخطط الوطني المحاسبي، يستجيب لمتطلبات السوق المحلية فقط؛

➤ للنظام المحاسبي المالي، دور فعال في تحسين المعلومات المحاسبية.

➤ تغيير السياسة الاقتصادية من التوجه الاشتراكي الى اقتصاد السوق يحتم الانتقال من المخطط المحاسبي القديم الى النظام المحاسبي المالي الجديد؛

➤ يعني الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تقدم معلومات شفافة لمستخدمي القوائم المالية في مساعدتهم على اتخاذ القرار المناسب وإعطائها أكثر مصداقية.

11) مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسة بعض الجوانب التي تناولتها الدراسات السابقة، حيث تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها سلطت الضوء على احدى أكبر الشركات الجزائرية وركيزة من ركائز الاقتصاد الجزائري وهي مؤسسة اتصالات الجزائر، كما تميزت هذه الدراسة في أنها تبحث في مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بتطبيق قواعد القياس والاعتراف المحاسبيين والمنصوص عليهما في النظام المحاسبي المالي والمتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية، كما تبحث في حجم وطبيعة المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسة محل الدراسة.

12) هيكل البحث:

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث ولمعالجة الاشكالية والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات قسم موضوع البحث الى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة خصص الفصلين الاول والثاني لدراسة الجانب النظري للبحث؛ أما الفصل الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي وقد تطرقت في الفصول الثالث الى:

❖ الفصل الأول:

الإطار النظري للمحاسبة وتطور الحاجة اليها كنظام معلومات في ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الاول الى الإطار النظري للمحاسبة، أما المبحث الثاني فقد خصص الى دراسة الحاجة الى المحاسبة كنظام معلومات واخيرا المبحث الثالث الذي تناول جودة المعلومات المحاسبية.

❖ الفصل الثاني:

قدمت في هذا الفصل دراسة تحليلية للمنظومة المحاسبية الجزائرية من خلال ثلاث مباحث فقد تناول المبحث الاول استعراضا للمخطط الوطني للمحاسبة ثم المبحث الثاني بعرض النظام المحاسبي الجديد اما المبحث الثالث فقد تناول قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم وفق النظام المحاسبي المالي.

❖ الفصل الثالث:

جاء في الفصل الثالث والذي تناول الإطار التطبيقي للبحث بانعكاسات النظام المحاسبي المالي الجديد على وظيفة المحاسبة في مؤسسة اتصالات الجزائر -المديرية العملياتية للاتصالات عين تموشنت - وقد قسم الى مبحثين اثنين خصص المبحث الاول الى نبذة عن مؤسسة اتصالات الجزائر، أما المبحث الثاني فقد خصص الى دراسة انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الوظيفة المحاسبية في المديرية العملية لاتصالات الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للمحاسبة وتطور الحاجة اليها
كنظام للمعلومات

تمهيد

تعتبر المحاسبة من أقدم التطبيقات التي استخدمها الإنسان في معالجة عملياته المالية والاقتصادية نظرا للفعالية التي تميزت بها في أداء مهامها، سواء من الجانب النظري وما نتج عنه من نظريات، تعاريف وقواعد أو الجانب التطبيقي وما نجم عنه من إجراءات ومناهج تتحكم في وظيفة المحاسبة، وتشكل النظم المحاسبية لهذه الفروع في مجموعها نظاما متكاملًا للمعلومات يوضح وظيفة المحاسبة في عصرنا الحالي والتي تطورت من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام المعلومات.

ان نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة هو مفتاح أساسي لنجاح أو فشل أنشطة المؤسسة وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عمليات التنسيق والدعم المعلوماتي للعمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية، بالإضافة إلى أنه وسيلة اتصال بين أطراف المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى دوره في تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة بالمعلومات المحاسبية المفيدة.

إن جودة المعلومات المحاسبية التي تعتبر كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذية البيانات ومعالجتها وفق دورة البيانات والمعلومات المحاسبية وإخراجها، تعتمد بشكل أساسي على جودة وكفاءة التصميم لنظام المعلومات المحاسبية.

طبقا لما سبق، تم اختيار هذا الفصل تحت عنوان الإطار النظري للمحاسبة والحاجة اليها كنظام للمعلومات وذلك لمحاولة الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بهذا المفهوم ومعالجتها ضمن مجموعة من المباحث.

- المبحث الأول: الإطار النظري للمحاسبة؛
- المبحث الثاني: تطور الحاجة الى المحاسبة كنظام معلومات؛
- المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمحاسبة

كما ذكرنا سابقا فان المحاسبة تعتبر قديمة قدم الكتابة والقراءة وظهرت كغيرها من العلوم انطلاقا من فكرة بسيطة تم ابتكارها لمعالجة مشكل معين ثم تطورت تدريجيا، ومن خلال دراسة المسار التاريخي للمحاسبة، يمكن أن نلاحظ أن تطور ونضج الفكر المحاسبي كان استجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية، وبالتالي فدراسة المراحل التاريخية للمحاسبة يعتبر أمرا ضروريا لفهم حقل المحاسبة وإدراك التطور الوظيفي للمحاسبة وتطور أهدافها، وتنوع أشكالها تبعا للمتطلبات المستجدة في كل مرحلة للوقوف على نشأة المحاسبة ومسارها التاريخي، وكذلك للتعرف على وظائفها وأهدافها، وأهم العناصر المكونة لبنائها الفكري.

المطلب الأول: تنظيم الفكر المحاسبي

الفرع الأول: صياغة مراحل تطور الفكر المحاسبي

ظهرت المحاسبة منذ ظهور الإنسان فلم تظهر حضارة إلا وكانت المحاسبة كأساس تعتمد عليه في تحقيق غايتها حيث شهدت المحاسبة تطورا عبر الزمن وهذا تزامنا مع التطور الاقتصادي الذي شهدته هذه الحضارات حيث اختلف الباحثون عن تحديد تاريخ محدد لظهور المحاسبة ولهذا سوف نتطرق لمختلف الفترات الزمنية التي مرت بها:¹

أولا: المرحلة الأولى قبل ظهور القيد المزدوج (منذ القدم إلى نهاية القرن 15م):

حسب الباحثين يرجع أول ظهور للمحاسبة في عهد الأشوريين حوالي 3500 سنة قبل الميلاد، حيث كانوا هم أول من قام بتسجيل البيانات المالية، وتعتبر المحاسبة قديمة قدم اختراع الكتابة فحسب الباحث MESSMER يعود أول اختراع للكتابة المسماة حوالي 2900 سنة قبل الميلاد، من قبل الكهنة السومريين حيث كانت تمسك محاسبة بسيطة للمخازن، أما أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطورا فمر النظام الذي خلفه المصريون القدماء، فقد طورت إدارة خزائن الفراعنة نظاما تفصيليا لمحاسبة المخازن وساعد اختراع و تطوير صناعة أوراق البردي على الإثبات المحاسبي. حيث في هذه الفترة لم يتم فقط الاعتماد على عملية مسك السجلات والتسجيل فقط، بل تعدتها لتشمل عمليات التحليل والمقارنة ما بين مختلف المقاطعات والمناطق لكميات الثروات

¹رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، ط1، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998، ص 10.

والممتلكات، وحسب الباحثين يعتبر الإغريق أول من استخدم حسابات لقياس المدفوعات والمقبوضات.¹

في عهد الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية تطورت المحاسبة وهذا من خلال استخدام وحدة النقد كوسيلة لعملية التبادل التجاري بدءا من القرن السادس قبل الميلاد بظهور بعض الأنظمة العددية المتطورة نسبيا بدءا بالنظام العددي اليوناني، ثم النظام العددي الروماني وأخيرا النظام العددي الهندي العربي.

كما نالت المحاسبة اهتماما كبيرا في صدر الإسلام، باعتبارها وسيلة لحماية العاملين على جمع الزكاة والصدقات، وقيامهم بتسجيل ما تم تحصيله وصرفه من الأموال، فقد ساهمت الحضارة الإسلامية في تطور العمليات الحسابية عن طريق الأرقام العربية التي تم نقلها في بداية القرن 13م إلى أوروبا، فقد كان يسود في أوروبا نظام إقطاعي يمثل بنيانا اقتصاديا زراعيا يحقق الاكتفاء الذاتي، فقد انحصرت الإثبات المحاسبية على سجلات من رقائق جلود الحيوانات، تمسك لدى كبار ملاك الأراضي من رجال الكنيسة والإقطاعيين لمراقبة استلام وتسليم محاصيل الفلاحين لسيدهم، ثم انتشرت بين كبار الحرفيين طريقة إثبات أهم الأحداث الشخصية والاقتصادية في سجل واحد وفق التسلسل الزمني دون وجود أي نظام واضح للتسجيل.²

لقد كانت البيانات المحاسبية بسيطة للغاية، وكانت أقرب إلى العمليات الصابية منها إلى المحاسبة، وقد تجسدت في جداول حسابية وإحصائية عكست الأحداث الجارية حين ذاك، من عمليات تبادل ومقايضة بين الأفراد و الجماعات المختلفة، وكانت العمليات المالية تسجل من حيث أثرها على الغير فقط، وقد عرفت هذه الطريقة بطريقة القيد المفرد، ولكن مع تطور التجارة واتساعها وتعدد وتنوع العمليات المالية، ازدادت الحاجة إلى المحاسبة، وأصبح العمل وفق طريقة القيد المفرد عاجزا عن استيعاب الأحداث المالية المعقدة، فأصبح هناك ضرورة للبحث عن طريقة أخرى أكثر تطورا، وبالفعل تصاعد الاهتمام بالمحاسبة منذ القرن الحادي عشر وأفردت لها كتابات

¹رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص12-13.

² نفس المرجع السابق، ص13.

خاصة في القرن الثالث والرابع عشر الميلادي، وكان ذلك مؤشرا على انتقال المحاسبة من المجال التطبيقي إلى مجال البحث النظري.¹

ثانيا: المرحلة الثانية اكتشاف القيد المزدوج (من القرن 16م إلى منتصف القرن 18م):

يعتبر لوكا باسيولي Luca Pacioli أول من وضع الحجر الأساسي الواضح لمجموعة الدفاتر المحاسبية المؤلفة من دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، والمذكرة أو المسودة. حيث كان أول من دعا إلى تجميع إيرادات ومصاريف المشروع، من خلال حساب الأرباح والخسائر بغية التعرف على الربح المادي للمشروع.²

حيث انه في هذه الفترة كان أول ظهور للقيد المزدوج وهذا ببداية ظهور عدة انواع من الشركات كشركات الأشخاص في شكل شركات محاصة وشركات تضامن، وقد حددت عدة خصائص مميزة لإمسك الدفاتر على أساس القيد المزدوج في الفترة السابقة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:³

- كان الهدف من المحاسبة في تلك الفترة هو إمداد المالك بالبيانات التي توضح أصوله والتزاماته، واستخدام البيانات المحاسبية كأساس لمنح الائتمان، وكوسيلة لتحديد حقوق الشركاء، وقد ترتب على ذلك أن الحسابات كانت تعد من أسرار التاجر، ولم يتوفر أي ضغط خارجي يلزم بالتحقق من صحتها أو من إمساكها واعدادها طبقا لقواعد محددة؛
- لم يكن للوحدة المحاسبية حدود واضحة، فكثيرا ما كانت الحسابات تظهر العمليات الخاصة بالمالك بالإضافة إلى عملياته التجارية؛

¹ خليل العلمي، آخرون، مبادئ المحاسبة المالية، ج21، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2005، ص09.

² حسام الدين مصطفى الخدش، آخرون، أصول المحاسبة المالية، ط2، ج1، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص18.

³ عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 130 - 131.

- لم تكن فكرة الفترة المحاسبية، أو فرض استمرار الوحدة المحاسبية، من الأمور المعروفة في ذلك الوقت، ويرجع أساسا إلى أن معظم العمليات التجارية، كانت عمليات محددة ومستقلة وتنتهي بمجرد تحقيق الغرض المحدد منها؛
- كانت القيود في الدفاتر وصفية إلى حد كبير، حيث تحدد مواصفات موضوع العملية بأدق التفاصيل، وذلك لتعدد وحدات النقد الموجودة حينئذ، وعدم وجود وحدة قياس موحدة يمكن الاعتماد عليها كمقياس للقيمة في كل العمليات التي يقوم بها التاجر.

ثالثا: المرحلة الثالثة: (نضج المحاسبة من منتصف القرن 18 إلى الآن):

منتصف القرن 18 تزايدت المعرفة المحاسبية والمبادئ والأساليب والممارسات بشكل كبير فقد ساهمت الثورة الصناعية بشكل كبير في زيادة الاعتماد على المحاسبة من قبل المؤسسات الكبيرة، الذي كان تنظيمها مبني على قوانين تحكمها من خلال تأسيس المؤسسات عن طريق أسهم وتحديد الدخل من خلال مسك المحاسبة، الأمر الذي أدى إلى تطوير مفهوم الدخل المحاسبي ومفهوم الدورية، كما تم النظر إلى المؤسسة على أنها مستمرة في نشاطها على أساس فرض الاستمرارية، ووفقا لذلك فإن الأصول الثابتة كان يتم تقييمها على أساس التكلفة الأصلية مطروحا منها الاهتلاك، ونتيجة لزيادة تعقد المشروعات ونشوء أساليب جديدة للتحليل المحاسبي من أجل التعامل مع المنافسين، تطورت محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية أثناء تلك الفترة، فلم يعد ينظر إلى القوائم المالية كمؤشرات ذات دلالة عن المركز المالي ونتائج الأعمال السابقة، بل تم توجيه نظر المحاسبة نحو نفعية القرار في تلك الفترة، وقد تم وضع مزيد من التركيز على نشوء أساليب وممارسات ونظم للمحاسبة لجعلها أكثر نفعاً في عملية اتخاذ القرار.¹

وتميزت هذه الفترة بظهور ما يعرف بالمجامع المهنية المحاسبية، كالجمعية المحاسبية الأمريكية AAA، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ومعاهد المحاسبين القانونيين في كل من إنجلترا وأستراليا ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، فقد عملوا على تكريس

¹ أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، منظور التوافق المحاسبي الدولي، ج1، 01، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 100-111.

ووضع فروض ومبادئ محاسبية، وذلك من خلال البحوث والدراسات والتوصيات التي صدرت عنهم خلال القرن العشرين ميلادي.

كما أن العولمة وما رافقها من تطور في الظروف الاقتصادية والتكنولوجية، وما نتج عنها من تحرير للتجارة العالمية، وانتقال رؤوس الأموال المستثمرة، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى وانفتاح الدول على العالم الخارجي، وغيرها من العوامل التي أدت إلى صدور المعايير المحاسبية الدولية والعمل على تطويرها وتعديلها كلما اقتضت الظروف لذلك، ساهمت في تطوير الأسس النظرية والتطبيقية للمحاسبة¹.

الفرع الثاني: مفهوم المحاسبة

أولاً: تعريف المحاسبة

للمحاسبة المالية تعريفات عديدة تختلف باختلاف الزمان الذي وضع فيه التعريف لما ينطوي عليه مرور الزمن من تطورات لا بد لتعريف المحاسبة من مواكبتها، وتختلف باختلاف جهة تعريف المحاسبة لأن كل جهة تصوغ التعريف من الجانب الذي يغطي احتياجاتها لاسيما وأن المحاسبة لها القدرة على أن تتشكل وتملك من المرونة ما يجعلها مفيدة لجهات عدة. من بين أهم التعاريف تذكر ما يلي:

تعرف على أنها: علم وفن يعتمد على استخدام مجموعة من المبادئ العلمية المتعارف عليها بغرض تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المانية للمستفيدين منها لمساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة.²

وعرفت المحاسبة على أنها: "نظام يحقق مسك، تخزين، معالجة، وتفسير الأحداث التي في المؤسسة ثم إيصالها في شكل معلومات مفيدة، ومطابقة لاحتياجات مختلف المستخدمين المعنيين بهدف الوصول إلى الإدارة الفعالة"³

¹خليل العليمي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص10.

²سليمان مصطفى الدلاهمة، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص12.

³Pierre Lasègue, **gestion de l'entreprise et comptabilité**, Edition Dalloz, paris, 1996, p18.

وحسب الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA المحاسبة هي "عبارة عن عمليات تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية، للاستفادة منها في اتخاذ قرارات أفضل باستخدام تلك المعلومات".¹

أما مجلس المبادئ المحاسبية (APB) فقد عرفها عام 1970 بأنها "نشاط خدمي وظيفتها تزويد معلومات كمية ذات طبيعة مالية بشكل أساسي حول الوحدات الاقتصادية التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لعمل اختبار من بين البدائل المتاحة"²

ثانيا: خصائص المحاسبة

خصائص المحاسبة المالية للمحاسبة المالية عدة خصائص نوردتها فيمايلي:³

- نظام للمعلومة المالية؛
- تملك معلومات يمكن قياسها عدديا رقميا، تتكون من معطيات عديدة قابلة للقياس النقدي يمكن من تصنيف، تقييم، وتسجيل المعلومات المالية؛
- يسمح بقياس أداء ونجاعة المؤسسة من خلال جدول حسابات النتائج؛
- يعطينا وضعية الخزينة من خلال جدول التدفق النقدي؛
- قدرة الكبان على توليد التقنية وما يماثلها؛

الفرع الثالث: اهمية واهداف المحاسبة

اولا: اهمية المحاسبة:

مما الشك فيه أن أهمية المحاسبة المالية لم تعد مقتصرة على المالكين والمساهمين، والمديرين وكذلك العملاء والموردين والمصارف، بل ازدادت أهميتها والحاجة إليها من قبل فئات عديدة إذ أن أغلب الأشخاص إن لم نقل جميعهم يمارسون فعليا ويواجهون عمليا كل يوم العديد

¹ حسام الدين مصطفى الخدّاش، آخرون، أصول المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² نفس المرجع السابق، ص 16.

³ السعدي عياد، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير،

جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2014، ص 3.

من العمليات والإجراءات والأحداث والمعاملات ذات الطابع المالي والمحاسبي لدرجة نجدهم يساهمون في تطبيق بعض المفاهيم المحاسبية، كما يسعون جاهدين لتحقيق الهدف العام من المحاسبة والمتمثل بإنتاج وخلق معلومات المحاسبية ذات الطابع المالي والمحاسبي.¹

كما أن أهمية المحاسبة لم تعد تقتصر على تأمين المعلومات المحاسبية للجهات الخارجية والجهات الداخلية بل تعدته إلى تقديم المحاسبة معلومات كمية مقاسة بالنقد ووصفية نوعية لجهات اجتماعيه ومؤسسات تأمين حماية المستهلك والمحافظة على البيئة ومكافحة التلوث وغيرها من المؤسسات والجمعيات والأحزاب السياسية والهيئات الدينية والاجتماعية بل وحتى الأفراد.

كما أن المحاسبة لم تقتصر على قياس الأداء الاقتصادي بل توسع ليشمل الأداء الاجتماعي بل وضرورة الأخذ بالحسبان الأبعاد السياسية القانونية والإدارية عن أداء وظيفة القياس المحاسبي.

ويسري هذا الأمر على كافة الأنشطة الاقتصادية المختلفة دون اقتصارها على نشاط تجاري كما كان سائداً في المرحلة الأولى من تطور المحاسبة بل توسع ليشمل النشاط الصناعي والزراعي والعقاري والمالي والسياسي والخدمي عموماً سواء كان الأمر لمنشأة فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال.²

ثانياً: اهداف المحاسبة:

إن الهدف الأساسي للمحاسبة هو التعرف على واقع نتائج أعمال المشروع، وتقديم المعلومات الملائمة والتي تلبى احتياجات المستفيدين النهائيين، ومنه فإن المحاسبة المالية تهدف إلى الأهداف التالية:³

¹كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 123.

² كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص44.

³أبو يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص12.

- تأمين مختلف المعلومات المالية المتعلقة بتبيان الوضع المالي للمؤسسة في وقت محدد بشكل يمكن مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة من التعرف على مركزها المالي إضافة إلى تحديد نتائج أعمال المؤسسة في فترة زمنية محددة؛
- قياس، تطورات الوضع الاقتصادي للمؤسسة خلال فترة محددة من الزمن نتيجة لممارستها للنشاط الذي أنشئت من أجله؛
- توفير المعلومات التي تخدم المستخدمين الخارجيين عن المؤسسة مثل المساهمين، المقرضين، المحللين الماليين، الجهات والهيئات الحكومية وغيرها ذات المصلحة بالمؤسسة؛
- توفير المعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الداخلية وتشمل بشكل أساسي مدخلات التقارير المالية الداخلية التي تقدم الأغراض الإدارية في مجالات التخطيط، الرقابة، التنسيق، وتقييم الأداء؛
- تسجيل جميع العمليات المالية التي تتم في المؤسسة عند حدوثها مباشرة وفق تسلسل وقوعها بهدف الرجوع إليها عند الحاجة؛
- توفير الخدمات الحمائية لأصول المؤسسة؛
- تحليل وتفسير وتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: المبادئ والفروض المحاسبية

الفرع الأول: مبادئ المحاسبة

تقوم المحاسبة المالية على مجموعة من الافتراضات التي تمثل مجموعة من المبادئ التي تستخدم كإطار يتم الاسترشاد به بصدد قيد العمليات المالية في السجلات المحاسبية وإعداد القوائم المالية، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:¹

¹ محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص 36-37.

- **مبدأ استمرارية النشاط:** تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة طويلة، حيث أن حياتها طويلة وقد تكون غير محدودة وينبغي عليها التطلع إلى المستقبل دون نية التوقف والتصفية.
- **مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية:** علاقة هدين المبدأين بالمبدأ السابق علاقة مباشرة، يرغب مستعملو البيانات المحاسبية بمختلف أنواعهم في تزويدهم بنتائج دورية.
- **مبدأ إستقرارية الوحدة النقدية:** يعتبر هذا المبدأ أن قيمة وحدة النقود مستقرة ولا تتأثر قيمتها الشرائية بتغيرات الواقع المعاش، وعليه تسجل العمليات بقيمتها الفعلية التاريخية، مما يسمح بجمع عمليات دورات مختلفة بعضها مع بعض .
- **مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية:** يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى. كل تغيير يجب الإعلان عنه وتبريره للموافقة عليه، وفي جميع الحالات يجب أن لا يؤثر أبداً عن مدى صدق وسلامة الحسابات .
- **مبدأ التوحيد:** ويعني هذا المبدأ أنه كلما كانت المبادئ والإجراءات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسات المختلفة موحدة كلما كانت المقارنات بين المعلومات المحاسبية الخاصة بها أكثر فائدة لمستخدميها .
- **مبدأ الحيطة والحذر:** ويقضي هذا المبدأ بأن يكون المحاسب متحفظاً في قياس الربح المحاسبي، وتلك يقصد جعل هذا القياس أكثر موضوعية، لذا فلا يثبت المحاسب إلا الأرباح المحققة فعلاً، في حين وعلى العكس من ذلك تماماً يثبت المحاسب الخسائر أياً كانت درجة احتمال تحققها.
- **مبدأ الموضوعية:** ويعني هذا المبدأ عدم قبول أية عملية في المحاسبة ما لم يكن هناك مستند ودليل على وقوعها أو إثباتها .
- **مبدأ القيد المزدوج:** أي أن العمليات المالية يجب أن تترجم في سجلات المحاسبة بموجب نظرية القيد المزدوج الذي يعني أصلاً بتوازن العملية العالية من خلال وجود طرفين بتأثرين بنفس العقار في كل عملية.

- **مبدأ الإفصاح:** ويعني أن تتضمن القوائم أو التقارير المالية للوحدة الاقتصادية المعلومات التي يحتاجها مستخدموه مع الابتعاد عن أي تظليل أو إخفاء المعلومات.
- **مبدأ أخلاقيات المهنة:** كما لاحظنا لقد أوصت المنظمات والجمعيات المهنية بضرورة توفر سلوكيات واخلاقيات مهنية تتركز في الصدق والأمانة والموثوقية ليكون عمل المناسب مقبولاً في المجتمع .

الفرع الثاني: الفروض المحاسبية

فروض المحاسبة تعرف عموماً بأنها تمثل مقدمات لا يمكن التحقق منها، ولكنها تكون أساس الإطار الفكري يصلح للاستدلال والتوصل إلى النتائج يجمع علماء المجالسة على أن القروض المحاسبية الأساسية أربع فروض، وهي:¹

- **فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية:** يمكن أن تكون الوحدة الاقتصادية أية منظمة أو وحدة في المجتمع، فيمكن أن تكون منشأة أعمال، أو وحدة حكومية، أو جامعة خاصة أو حكومية... إلخ يتطلب فرض الوحدة الاقتصادية تحديد الأنشطة الاقتصادية وربطها بوحدة معينة يتم المحاسبة عنها، أي فصل الأنشطة للوحدة عن أنشطة ملاكها، وعن أنشطة الوحدات الاقتصادية الأخرى. فمثلاً لا يجوز عن إثبات المستويات الشخصية لصاحب المؤسسة بحجة أنه مالِكها، وأنه لا فرق بينه وبينها. فشرط فصل نشاط الوحدة عن نشاط ملاكها وعن أنشطة الوحدات الإنسانية الأخرى هو شرط ضروري لإعداد التقارير المالية بدقة وموضوعية؛
- **فرض وحدة القياس:** بعرف القياس بأنه التعبير للكمي من الظواهر موضوع الدراسة، وأنه أيضاً عملية إبراز العلاقات القائمة بين خصائص هذه الظواهر المراد إخضاعها للقياس، واستخدام الأرقام في عملية القياس قرفه يجنبنا التحيز في التعبير ويمكننا من إجراء العمليات الحسابية المختلفة وتطبيق واستخدام تكنولوجيا المعلومات؛

¹ رضوان حلوه حنان، اخرون، اسس العملية المالية، ط1، دار ومكتبة حامد، عمان، الأردن، 2004، ص 33.

وتتطلب عملية القياس الاختيار وحدة قياس مناسبة، وفي المحاسبة تستخدم النقود كوحدة عامة لقياس كافة العناصر المكونة للقوائم المالية، فالقياس المحاسبي هو قياس مالي، مما يعني أن المحاسبة تعتنى للفظ بالعمليات التي يمكن التعبير عنها بالنقد، وعلى مستخدمى القوائم المحاسبية أن لا يتوقعوا الإفصاح عن كافة المعلومات التي تعيد في تقييم الأداء واتخاذ القرارات مما لا يمكن قياسها مالياً؛

- **فرض الاستمرارية:** تفترض المحاسبة أن المؤسسة وحدة محاسبية مستمرة ويعتبر هذا الفرض معقولاً طالما ليس هناك دليلاً على العكس، ويتضمن هذا الفرض أن الوحدة المحاسبية عمر أطول من اعمار الأموال التي تستخدمها، بمعنى أن الوحدة المحاسبية نات عمر مستمر بينما الأصول التي استخدمتها ذات أعمار محدودة، وتفتني مع الاستخدام ومرور الزمن. ويترتب على هذا الفرض في المحاسبة أن تعد كل من قائمة المركز المالي أو الميزانية وقائمة الأرباح والخسائر بافتراض أنه ليس هناك نية أو ضرورة للتصفية.؛

- **فرض الدورية:** وتقتضي الاعتبارات العملية في المحاسبة ضرورة تقسيم حياة المؤسسة المستمر إلى فترات دورية، بغية إعداد التقارير المالية لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في المدى القصير، وتزويد الأطراف المهتمة بالمؤشرات التي تمكنهم من تقييم الأداء، حيث أنه في غياب هذا الغرض في تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات فإنه يتطلب الانتظار حتى نهاية عمر المؤسسة.

الفرع الثالث: وظائف المحاسبة

يمكن تلخيص وظائف المحاسبة المالية فيما يلي¹:

- تسجيل العمليات المالية: وهو تسجيل العمليات المالية والتي تتم في المشروع عند حدوثها والاعتراف بها وفق التسلسل الزمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة؛
- القياس: وهو ترجمة المعاملات المالية التي تقوم بها المنشأة خلال فترة زمنية معينة إلى قيم نقدية باستخدام عملة معينة، وتتعدد الأنشطة التي يشملها القياس المحاسبي ليشمل كل من

¹أبي قلبي، مبادئ المحاسبة المالية، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص11.

ممتلكات المشروع (الأصول) وديونه المستحقة للغير (الالتزامات) والمصروفات والإيرادات وشراء والبيع... ؛

- تبويب وتصنيف العمليات المالية: ويأتي هذا الهدف لتسهيل تحديد نتائج الأعمال، والتعرف على بنية المشاريع الحالية من أصول والالتزامات وحقوق الملكية (رأس المال) جراء العمليات المالية المسجلة؛

- استخراج نتائج الأعمال بعد معالجتها محاسبيا وبيان المركز المالي للمشروع للتعرف على التغيرات في أصولها والتزاماتها ورأس مال المشروع وذلك من خلال التقارير المالية والقوائم المالية للمشروع؛

- التوصيل: حيث تقوم المحاسبة بتوصيل المعلومات إلى المستخدمين بالطريقة المناسبة بهدف نقل نتيجة الأحداث الاقتصادية السابقة إلى ذوي الشأن لاستخدامها في اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة.

المبحث الثاني: تطور الحاجة الى المحاسبة كنظام معلومات

ان حاجة الانسان للمعلومات كانت وما زالت حاجة مستمرة لغرض اتخاذ القرارات والتعامل مع احداث الحياة، هذه الحاجة لتلك المعلومات هي في تنام وتوسع مستمرين انسجاما مع تنام الحاجات البشرية وحصول التطورات النوعية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مما ادى الى انعكاس ذلك كله على تطور مهنة المحاسبة ذاتها لكونها اداة اجتماعية توفر كثيرا من المعلومات التي تساهم في تلبية حاجات الفرد والمؤسسة والمجتمع ومع كبر حجم تعاملات المنشآت في العصر الحديث وتنوع القرارات التي تتخذها الاطراف المهمة بهذه المنشآت ظهرت الحاجة الى وجود نظم معلومات تساعد على اتخاذ القرارات ،وتؤدي المحاسبة دورها بوصفها نظام للمعلومات بشكل مستمر ومتكامل مع نظم المعلومات الاخرى.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات

تعد عملية إعداد البيانات واستخدام المعلومات عصب المجتمعات المعاصرة، بل أصبحت تشكل جزء هاماً من الوقت الذي يقضيه الفرد في أداء عمله وبالتالي أصبحت أحد العوامل التي تحدد أداء المنظمات بالإضافة إلى التطور في تكنولوجيا الحاسبات والبرمجيات وتعد البيئة الذي كان سبب في ظهور الحاجة لأدوات تساعد المنظمات على التعامل مع بيئتها من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات

تعد نظم المعلومات مصدر أساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الرشيدة حيث تعكس المعلومات التفاعل الذي يحدث في بيئة المنظمة الداخلية، وبين المنظمة والبيئة الخارجية بجميع ما فيها من مؤثرات، وقبل التطرق لمفهوم نظم المعلومات سنقوم بإيضاح بعض المصطلحات المرتبطة به.

أولاً: النظام

وهناك تعريفات عدة للنظام من بينها:

- النظام هو "مجموعة من الأجزاء أو النظم الفرعية التي تتداخل العلاقات مع بعضها وبين النظام الذي يضمها والتي يعتمد كل جزء منها على الآخر في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها هذا النظام الكلي".⁽¹⁾

- كما يمكن تعريف النظام بأنه "مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة لتحقيق هدف مشترك ويجب أن تكون هذه العناصر كلا واحدا، فالعلاقة بين عناصر النظام هي الرابطة التي تربطها معا نحو تحقيق هدف مشترك".²

-إطار عامل متكامل يحقق عدة أهداف فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، يعد أي نظام نظاما فرعيا ضمن نظام أكبر أو أشمل لأن النظام يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية.³

وهناك مجموعة من الخصائص تميز أو تجمع بين هذه النظم هي:⁴

✓ أن كل نظام يشتمل على عناصر أساسية تتمثل في المدخلات، عمليات التشغيل أو التحويل والمخرجات.

✓ أن النظام يتفاعل مع البيئة المحيطة به، فهو يؤثر ويتأثر بها، فهناك تأثير متبادل بين النظام والبيئة التي يعمل بها؛

✓ أن لكل نظام هدف أو مجموعة أهداف، فالنظام يتشكل من أنظمة فرعية تعمل معا وتتفاعل فيما بينها لتحقيق ذلك الهدف؛

✓ تعتمد النظم على التغذية العكسية والتي تعني تحويل جزء من مخرجات النظام إلى مدخلات وهذا لإجراء التعديلات الضرورية.

¹ محمد قاسم المقابلة، الإدارة المعلوماتية، عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن، 2013، ص4.

² نجم عبد الله الحمدي، آخرون، نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار واقل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص11.

³ كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 16 .

⁴ تأت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007،

ثانيا: الفرق بين البيانات والمعلومات:

إن كلمتي البيانات والمعلومات يستخدمان بطريقة مترادفة إلا أن المتخصصين يرون أن هناك اختلاف بينهما:

1. البيانات:

"هي حقائق وأوصاف تصف أحداث أو وقائع معينة إلا أنها بحد ذاتها لا تعطي الدلالة الكافية الذي في ضوءها يمكن لمانع القرار منع القرار بشأن الموقف أو الحالة موضوع القرار، وبتعبير آخر فهي مفاهيم لغوية أو رياضية أو رمزية خالية من المعنى الظاهري والتي تستخدم لتمثيل الأشياء أو الأحداث أو الأفراد وتظهر الحاجة لمعالجتها لتتحول إلى معلومات"¹

كما يعبر مصطلح البيانات عن "حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها بمعنى انها لو تركت على حالها فلن تضيف شيء إلى معرفة مستخدمها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات، فهي تتضمن مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل النظام أو نتيجة لتعامل النظام مع الأطراف خارج النظام(البيئة)".²

وتعرف المعلومات بأنها: بيانات تم تصنيفها، وتحليلها، وتنظيمها، وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى، فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات، والمؤشرات، والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض.³

2. المعلومات:

اما مصطلح معلومات فيشير في الاستخدام العام إلى الحقائق والآراء والأحداث والعمليات المتبادلة في الحياة العامة، فالإنسان يحصل على المعلومات يوميا من وسائل الإعلام، أو من

¹ محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005، ص11.

² احمد حسن علي حدون، دليلك في تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 49.

³ عومار بوطيبة، دراسة واقع نظم المعلومات بمديرية الشباب والرياضة، رسالة ماجستير في الإدارة والتسيير الرياضي، جامعة الإخوة منثوري قسنطينة 01، معهد علوم الطبيعة والحياة، قسم التربية البدنية والرياضية، قسنطينة، 2012، ص36.

شخص لآخر أو من بنوك المعلومات أو من أي نوع آخر من أنواع الملاحظة الحسية للظواهر في البيئة المحيطة.

-فالمعلومات هي "مجموعة من الحقائق والمفاهيم التي تخص أي موضوع من الموضوعات التي تكون الغاية منه تنمية وزيادة معرفة الإنسان، يمكن أن تكون أشياء، أماكن، أناس ويمكن الحصول عليها من خلال البحث أو القراءة أو الاتصال وغيرها من وسائل اكتساب المعلومة والحصول عليها".¹

-كما تعرف المعلومات على أنها "مجموعة من البيانات المنسقة والمنظمة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث تعطي معنى خاص، وتركيبية متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها في الوصول إلى المعرفة واكتسابها".²

-وتعرف المعلومات بأنها "بيانات تم تصنيفها، وتحليلها، وتنظيمها، وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى، فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات، والمؤشرات، والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض".³

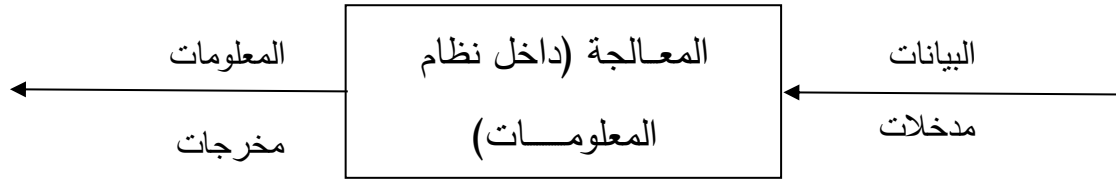
والشكل الموالي يوضح العلاقة بين البيانات والمعلومات:

(1) زياد محمد الشрман، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص14.

(2) عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2005، ص20.

(3) عومار بوطيبة، دراسة واقع نظم المعلومات بمديرية الشباب والرياضة، مرجع سبق ذكره، ص36.

الشكل رقم (01): المعلومات ناتجة عن البيانات



المرجع: عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص15.

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ ان عملية تحويل البيانات إلى معلومات تمر عبر ثلاث

مراحل أساسية هي:¹

- **مرحلة المدخلات:** وتتضمن البيانات المتعلقة الأحداث الاقتصادية للوحدة الاقتصادية، وقد تكون أحداث خارجية مثل كميات وأسعار المبيعات وقد تتولد من عمليات داخلية مثل كميات وأسعار المواد المستخدمة وغيرها؛
- **مرحلة المعالجة:** تبدأ عندما يتم إدخال البيانات داخل نظام المعلومات؛
- **مرحلة المخرجات:** وفيها يتم تحويل البيانات التي تم معالجتها إلى معلومات يتم توصيلها فيما بعد للمستخدمين المختلفين.

ثالثاً: نظام المعلومات

بعد إعطاء معاني المصطلحات النظام، والبيانات والمعلومات يمكن تعريف نظام المعلومات

بأنه:

¹عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص15.

يعرف نظام المعلومات بأنه: " مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات تعمل يدويا أو ميكانيكيا أو آليا على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم توصيلها للمستخدم ".¹

عرف نظام المعلومات بأنه " الأساليب الممكنة والأنشطة التي تستخدم لتحويل المدخلات التنظيمية كالمواد، والأفكار، والمعلومات، إلى مخرجات كالخدمات والسلع ".²

نظام المعلومات " هو مجموعة من الأفراد، والتجهيزات، والإجراءات والبرمجيات، وقواعد البيانات، تعمل يدويا أو ميكانيكيا أو آليا على جمع المعلومات، وتخزينها ومعالجتها ومن ثم بثها للمستخدمين ".³

نظام المعلومات هو "اي توليفة أو تركيبة منظمة من الأفراد، عتاد حاسوب، البرامج، شبكات الاتصال وموارد البيانات، التي يتم جمعها ومعالجتها إلى معلومات وبالتالي توزيعها على المستخدمين ".⁴

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة عناصر يتم من خلالها تنسيق مختلف الموارد لتحويل البيانات (مدخلات) إلى المعلومات (المخرجات) لتحقيق أهداف الموحدة الاقتصادية.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص35.

² على مانع صنيهييت، شرار المطيري، دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن، 2012، ص12.

³ سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية (المفاهيم الأساسية)، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004، ص14.

⁴ سعد غالب ياسين، اساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص19.

الفرع الثاني: أهمية نظام المعلومات وخصائصه

أولاً: خصائص نظام المعلومات

هناك العديد من الخصائص الهامة سوف نذكر منها: ¹

أ. **الخاصية الأولى:** وهي مستوى التناسب في المخرجات المعلوماتية، وهي تتمثل في الخصائص التي يمكن تحديدها من خلال بعض المميزات التي يجب أن تتوفر في المعلومات من تكامل، دقة، موضوعية، سهولة الفهم؛

ب. **الخاصية الثانية:** تتمثل في الشمولية في النظام، ومعناها أن يكون نظام المعلومات قادر على تلبية جميع احتياجات صانعي القرارات في مختلف مواقعهم الوظيفية، مهما اختلفت أنماطهم الشخصية في صناعة القرار، حيث يقوم نظام المعلومات بأداء المهام بصورة أسرع وبتكلفة أقل مع ضمان دقة المعلومات؛

ت. **الخاصية الثالثة:** تشير إلى المرونة، وهي يقصد بها أن يتمتع نظام المعلومات بالقدرة على إحداث التعديلات والتصحيحات اللازمة على النظام كلما اقتضى الأمر ذلك، بهدف مواجهة التنوع في متطلبات الاحتياجات الجديدة للمنظمة من المعلومات، حيث يجب أن يتشكل نظام المعلومات وحدة واحدة متكاملة ومتماسكة، الأمر الذي يسهل التفاعل السريع للمنظمة مع كل التغيرات الحاصلة فيمحيطها؛

ث. **الخاصية الرابعة:** تتمثل في سرعة الاسترجاع فهي مرتبطة بالتوقيت، ذلك لأن توفير المخرجات من المعلومات بالتوقيت المناسب يؤدي إلى تخفيض نسبة الخطأ في صنع القرارات ويكون ذلك من خلال عملية التردد واليقظة المستمرة لمساعدة المنظمة على اتخاذ القرارات التي يمكنها من استغلال الفرص المتاحة، وفي نفس الوقت تجلب العراقيل والتهديدات الخارجية؛

¹نور الدين مزهودة، أثر نظام المعلومات المتعامل ERP نموذجاً على تحسين الاداء المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص11-12.

ج. **الخاصية الخامسة:** وتشير إلى خاصية الاعتمادية والموثوقية، ويعتمد بها درجة الاعتماد والوثوق بمخرجات نظام المعلومات المقدمة إلى صانعي القرارات، حيث يعتبر نظام المعلومات بالمنظمة شبكة اتصال داخلية تضمن ربط جميع الأقسام والمصالح ببعضها البعض، وشبكة اتصال خارجية تسمح بتسهيل عملية الاتصال مع كل المتعاملين مع المنظمة.

ثانيا اهمية نظام المعلومات

بالرغم من أهمية نظم المعلومات لجميع المنظمات إلا أن أهميتها تبرز بشكل واضح في المنشآت الكبيرة معقدة التركيب ويمكن لنظام المعلومات أن يحقق مايلي¹ :

✓ تمكين الإدارة من اتخاذ القرارات على أساس رشيد من خلال المعلومات المناسبة في الوقت المناسب؛

✓ تجنب الإدارة الوقوع في أخطاء التخطيط والتنظيم وتخصيص الأعمال ؛

✓ تساهم في تحقيق أفضل استثمار للبيانات المتاحة؛

✓ تعمل على تحديد وقياس العلاقات بين المتغيرات واستخدامها في التنبؤ؛

✓ تحقيق التكامل بين بيانات التسويق والإنتاج والتمويل وغيرها من البيانات المتخصصة لتعطي في النهاية صورة كاملة للإدارة؛

✓ توفر بأقل قدر من الازدواج حيث تتوحد جهة نشر وتوزيع المعلومات؛

✓ تقلل من الوقت المستغرق في اتخاذ القرارات حيث لا ترسل لمراكز اتخاذ القرار إلا القدر اللازم من المعلومات.

¹عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، نظم المعلومات الادارية مدخل اداري وظيفي، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، 2001، ص18.

الفرع الثالث: مكونات ووظائف نظام المعلومات

اولا: مكونات نظام المعلومات

يتكون نظام المعلومات من أربع مكونات أساسية¹:

المدخلات: يعتمد كل نظام على مدخلات معينة هي تلك التي ينصب عليها نشاط النظام وعملياته أي مجموعة المفردات التي يتكون منها النظام ويعتمد عليها بشكل أساسي وتتعدد مدخلات النظام وتتوع على ضوء الأهداف التي يسعى التنظيم لتحقيقها وتكون حصرا على نوعين في جميع الأنظمة هم المادة فقط أو البيانات فقط أو الاثنان معا؛

المعالجة: هي النشاط الذي يمارس النظام على المدخلات باعتماد المستلزمات الضرورية من قوى بشرية ومادية فهي آليات العمل الدقيقة التي تحكم التفاعلات الداخلية المنظمة لعناصر النظام وهي جميع العلاقات المبرمجة والأنشطة التحويلية التي تقوم بمعالجة المدخلات وتحويلها إلى مخرجات بحيث يكون انجازها مرتبط بتحقيق أهداف محددة؛

المخرجات: تتحول المدخلات بفعل عمليات المعالجة إلى مخرجات التي تطرح في البيئة المحيطة أو تستخدم كمدخلات جديدة للنظام نفسه والتي تكون على نوعين حصرا في جميع أنواع الأنظمة وهما المادة فقط والمعلومات فقط أو الاثنين معا. وترتبط هذه المخرجات على نحو مباشر بأهداف النظام وهي تتمثل في السلع والخدمات والمعلومات في نظام الوحدة الاقتصادية والمعلومات في نظام المعلومات الإدارية؛

التغذية العكسية: لأجل تحقيق الانتظام في فعاليات النظام والرقابة عليها لابد من وجود عنصر التغذية العكسية الذي يتولى مهمة المقارنة بين مخرجات النظام الفعلية وبين مخرجات المخططة والمحددة مسبقا إذ أن وجود أية اختلاف بينهما يحتم استخدام مدخلات جديدة أو إجراء تعديلات

¹محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 20.

في عمليات المعالجة أو إعادة النظر في المخرجات المخططة للحصول على المخرجات المرغوبة.

ثانيا: أنواع نظام المعلومات

تعد المؤسسة نظام شامل يتكون من نظم فرعية يمكن تصنيفها حسب النشاطات والوظائف المختلفة فنجد:

نظام معلومات الإنتاج: يختص هذا النظام بالمعلومات المتعلقة بالتدفق المادي للسلع أو من السلع والخدمات، وتغطي هذه البيانات أنشطة معينة مثل: تخطيط ومراقبة الإنتاج، رقابة وإدارة المخزون السلعي الشراء والتوزيع والنقل، ويوفر نظام الإنتاج كميات كبيرة من البيانات ذلك لأن هذا النظام يميل إلى أن يكون آليا بدرجة كبيرة، كما أن توقيت توفير البيانات يكون مناسباً، الأمر الذي يؤدي إلى فوائد كبيرة نتيجة لاستخدام تلك البيانات في مجالات عديدة، حيث تقوم المؤسسة على مستوى وظيفة الإنتاج بتحويل مجموعة من المدخلات وهي عبارة عن المواد الأولية إلى مخرجات تشمل في المنتجات النهائية وتقوم إدارة الإنتاج بوضع الخطة اللازمة للقيام بهذه الوظيفة؛¹

نظام معلومات المشتريات: يرتبط هذا النظام مباشرة بنظام الإنتاج، فيقوم باستخدام خطة إنتاج لتحديد الأصناف الواجب شراؤها من المواد الأولية ومواصفاتها وكذلك تحديد وقت الشراء والكمية الواجب شراؤها، ويحتفظ كذلك هذا النظام بالبيانات المتعلقة بالموردين والأصناف التي يقدمونها؛²

نظام المعلومات التسويقية: عبارة عن شبكة مركبة من العلاقات المتداخلة بين الأشخاص والآلات ولها هدف يتمثل في توفير تدفق منظم للمعلومات وذلك بالاعتماد على مصادر داخلية وخارجية الموجهة أساساً إلى تكوين قاعدة القرارات التسويقية، أي أنه عملية حفظ، تحليل، تقييم،

¹تقوّد الشرايبي، **نظم المعلومات الإدارية**، ط1، دار اسامة، الأردن، 2003، ص 25.

²نفس المرجع السابق، ص 26.

وتوزيع المعلومات الدقيقة التي يحتاجها مدير التسويق لاتخاذ القرارات التسويقية في الوقت المناسب؛¹

نظام معلومات الموارد البشرية: هو ذلك النظام الذي يتم تصميمه للقيام بوظيفة الموارد البشرية والسعي بصفة أساسية إلى توفير المعلومات التي يحتاجها المدراء لاتخاذ القرارات المتعلقة بفعالية كفاءة استخدام العنصر البشري والرفع من مستوى أدائه، ليؤدي دوره في تحقيق الأهداف التنظيمية؛²

نظام المعلومات المحاسبية: هو النظام الذي يختص بتجميع وتشغيل وتخزين واسترجاع البيانات الكمية النقدية وغير النقدية وعرضها في شكل تقارير معبرة عن البيانات المطلوبة من قبل الادارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة؛ ولتقديمها إلى الجهات المهتمة بأعمال المؤسسة لأغراض توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال التنظيم.³

ثالثا: وظائف نظام المعلومات

من أهم الوظائف والمهام التي يقوم بها نظام المعلومات هي:

1. تجميع البيانات: وهناك عدة خطوات تتم في هذه المرحلة والخطوة الأولى تتمثل في جذب البيانات إلى نظام المعلومات، وإذا كانت هذه البيانات كمية فإن الأمر قد يحتاج إلى القيام بعملية القياس وبعد جذب البيانات للنظام يتم تسجيلها عن طريق كتابة ما يسمى بالمستندات المصدر،

¹ حمزة بعلي وآخرون، دور نظام المعلومات التسويقي في تحقيق التفوق التنافسي المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة

حالة مجمع صيدال فرع عنابة، مج 22، ج2، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2019، ص 346.

² وفاء سلطاني، فاطمة بودرة، مساهمة إصلاح مهنة المحاسبة في تعزيز جودة نظام المعلومات للمؤسسات الاقتصادية،

مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، مج 2، ع 2، الجزائر، 2019، ص179.

³ كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ويحتاج الأمر إلى مصادقة البيانات للتأكد من دقتها ثم تصنيفها إلى أقسامها الرئيسية، وأخيرا فإن البيانات قد يتم نقلها من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها¹.

2. تشغيل البيانات: يمكن تجميع البيانات في الدفعات ذات طبيعة متشابهة ثم يتم ترتيب كل دفعة حسب خاصية معينة بالبيانات. وقد يحتاج الأمر إلى مراجعة العمليات في كل مستند بيانات.²

3. إدارة البيانات: وظيفة إدارة البيانات لتكون من ثلاث خطوات:³

- **التخزين:** يعني وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات وتقديم البيانات المخزونة تاريخ لأحداث، وتعكس حالة الوحدة الاقتصادية كما تستخدم في عملية التخطيط ويتم تخزين البيانات إما على أساس دائم أو بصورة مؤقتة انتظارا لمزيد من التشغيل لهذه البيانات.

- **تحديث البيانات:** يتمثل في تعديل البيانات المخزونة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثا ويؤدي التحديث إلى أن تعكس البيانات المعدلة الوضع الحالي للوحدة الاقتصادية أو الأحداث.

- **استدعاء البيانات:** يعني استخراج البيانات المخزونة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها أو لتحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات.

4. مراقبة البيانات: تتضمن مراقبة البيانات وظيفتين أساسيتين الأولى حراسة البيانات وحمايتها بوصفها إحدى اصول المنشأة والثانية التأكد من أن البيانات التي يتم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة وكاملة ويتم معالجتها بطريقة صحيحة وهناك العديد من الأساليب والإجراءات التي قد تستخدم من أجل تحقيق مستويات عالية من الأمن والحماية والرقابة على المدخلات التي أدخلت

¹كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 29-30.

²ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 10-11.

³كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره، ص31.

إلى الحاسوب مع السجلات الأصلية التي جمعت فيها البيانات بعد التأكد من سلامتها ومراجعتها¹.

5. إنتاج المعلومات: تشمل مهمة إنتاج المعلومات على تلك الخطوات والإجراءات اللازمة إتباعها المعالجة البيانات واستنتاج المعلومات منها وإعداد تقارير عنها وتوصيل هذه التقارير إلى مستخدميها.²

المطلب الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد مكونات نظام المعلومات الإداري، فهو يقوم بجمع البيانات وتخزينها ومعالجتها لإنتاج المعلومات لصانعي القرار، وهو بدوره يقوم بتقديم تقارير ومعلومات محاسبية تساهم في زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار حتى لا تفقد قيمتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

الفرع الاول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

1. تعريف النظام المعلومات المحاسبي

لقد تعددت واختلفت التعاريف المحددة لمفهوم نظام المعلومات المحاسبي والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

النظام المحاسبي هو "ذلك الأسلوب المنظم أو مجموعة الإجراءات المنظمةة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشأة المالية من واقع المستندات المؤيدة لها في الدفاتر والسجلات المحاسبية لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة، من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية"³

¹كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مرجع سبق ذكره ، ص32.

² نفس المرجع السابق ، ص33.

³ وليد ناجي الحياي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن، عمان، 2002، ص72.

كما عرف أنه: "إطار عام يتضمن مجموعة من العناصر المترابطة والتي تتفاعل سويًا وفقًا لمفاهيم ومبادئ وقواعد المحاسبية، ويعمل وفقًا لمجموعة من الإجراءات وباستخدام مجموعة من الأساليب المحاسبية وغير المحاسبية وذلك لتحقيق هدف عام.¹

وقد عرف من قبل Koehler بأنه: "يقوم بتسجيل العمليات المالية وإعداد تقرير عنها فالمحاسبة هنا لغة توصيل المعلومات من خلال الأفراد حيث يقوم الأخير باستخدام تلك المعلومات لأغراض اتخاذ القرار المناسب.²

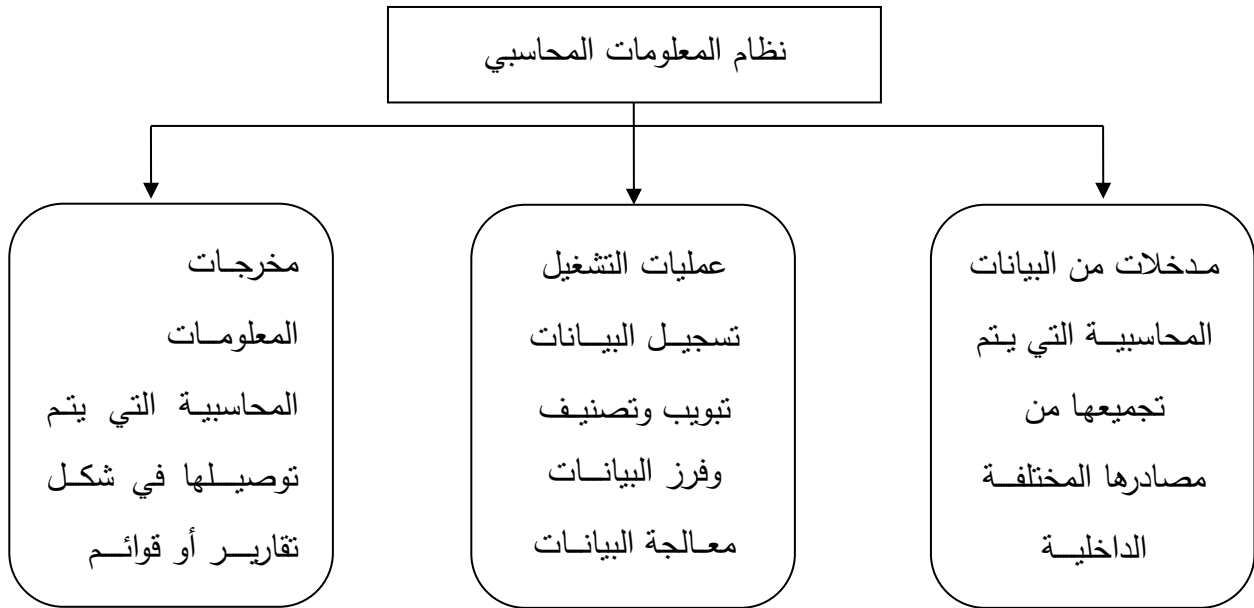
من خلال التعريف السابقة نستنتج ان نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن مجموعة من العناصر المتمثلة في الاجهزة والمعدات والبرمجيات والاطر البشرية والاجراءات والنظم، التي تعمل بشكل متكامل على تشغيل البيانات الناتجة عن الاحداث الاقتصادية من البيئة الداخلية والخارجية من اجل توفير المعلومات الضرورية على شكل تقارير وقوائم مالية تساعد في الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات.

والشكل التالي يوضح مفهوم نظام المعلومات المحاسبي بمراحله وجميع العمليات التي يختص بها، وهو كالتالي:

¹ حسين حسين شماتة، تطبيق منهج ومفاهيم نظرية النظم في تصميم وتحليل النظم المحاسبية، المجلة العلمية للتجارة الازهر، العدد 04، 1981، ص93.

² حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، ط1، الشروق للدعاية والاعلان، الاردن، 1999، ص24.

الشكل رقم (02): مفهوم نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: هاشم عطية، مدخل الى نظم المعلومات المحاسبية، دون طبعة، الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، مصر، 2000، ص32.

2. خصائص نظام المعلومات المحاسبي

يتصف نظام المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الأنظمة الأخرى

نذكر منها ما يلي¹:

- هو نظام متخصص في جمع البيانات المحاسبية وتحليلها وإنتاج المعلومات المحاسبية؛
- نظام المعلومات المحاسبية يتصف بالشمولية حيث يمتد إلى كل الأنشطة داخل المؤسسة، فلا يمكن تصور أي نشاط في المؤسسة لا يمسه نظام المعلومات المحاسبية بطريقة أو بأخرى باعتبار أن كل حركات هذه الأنشطة لها أثر مالي، هذا الأثر الذي يقيسه ويسيره نظام المعلومات المحاسبية؛

¹كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في النظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 70.

- يعتبر هذا النظام هو الأساس المعتمد في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية؛
- يوفر معلومات مفيدة للمسيرين في كل المستويات الإدارية من أجل اتخاذ القرارات؛
- التداخل والتفاعل مع مختلف الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث يمتاز نظام المعلومات المحاسبية بالتغلغل الأنظمة الأخرى بحيث يمدّها بالمعلومات الضرورية وهي بدورها تمده بالبيانات الضرورية حول كيفية التصرفات المادية والمالية التي أحدثتها؛
- هذا النظام لا يقتصر دوره على توفير المعلومات للمستخدمين الداخليين فقط وإنما حتى للمستخدمين الخارجيين من عملاء، موردين وبنوك، مساهمين، حملة السندات... الخ، من خلال القوائم المالية وبعض التقارير الخاصة.

الفرع الثاني: اهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي

اولا: أهداف نظام المعلومات المحاسبي: إن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات

ومستندات يعتبر وسيلة الإنتاج والبيانات والمتمثلة في التقارير ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يربط بالأهداف التالية¹:

- **إنتاج التقارير اللازمة:** يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المنظمة بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف، ووضع الخطط لتطبيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة، وبهذا فالتقارير تعتبر أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المنظمة، فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تظهر كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية، إلا إذا تمت ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها، وتجسيدها في صورة تقارير مالية ومحاسبية وتقديمها للمسؤولين والمستخدمين لها في الأقسام المختلفة، وتنقسم التقارير المطلوبة من النظام المحاسبي إلى تقارير مالية وتقارير التشغيل اليومية والأسبوعية؛

¹ إبراهيم غازي، محمد نور برهان، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار مناهج للنشر، الاردن، 2011، ص20.

• **ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية:** بما أن هذه التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة، وتقاس فعاليتها وفقا لاحتياجات كل مستوى من هذه المستويات من المعلومات لهذا يجب أن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها، وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية كلما كانت أكثر فعالية ويتحقق هذا المعيار من خلال:

- مراعاة محتوى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات؛

- درجة التفصيل المناسبة للمدير متخذ القرار؛

- تطبيق مبدأ الإدارة بالاستثناء بحيث تعرض على المدير الانحرافات الجوهرية فقط.

• **الدقة في إعداد التقارير:** تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدف من الأهداف التي يسمى

النظام المحاسبي لتحقيقها، حيث يمكن لباس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها

ومعيار هذه الجودة نلمسه في دقة البيانات الواردة في هذه التقارير، ولتحقيق هذا الهدف

وجب توفير عدة عناصر من بينها: التوازن المحاسبي، وجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي،

تلخيص العمليات المختلفة، بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي

للمنظمة ونتيجة أعمالها، وعدم توفر الدقة قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تقود المنظمة

إلى الفشل في المهام التي تسعى إلى إنجازها ؛

• **توقيت تقديم التقارير:** يجب توصيل المعلومات اللازمة إلى إدارة المنظمة ومستخدميها في

الوقت المناسب وهذا ما يهدف إليه نظام المعلومات المحاسبي؛

• **توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام:** إن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية

متكاملة لتنظيم وسائل والإجراءات المستخدمة داخل المنظمة، لحماية أصوله والتأكد من دقة

بيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات

الإدارية الموضوعية؛

- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام: إن الاهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد التقارير كما يجب أيضا أن للصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك.

ثانيا: وظائف نظام المعلومات المحاسبي

- للنظام المحاسبي مجموعة من الوظائف من المنظمة تتلخص في الوظائف الرئيسية الأربعة، وهي تتمثل فيما يلي: ¹

- **تجميع وتخزين البيانات:** عن الأنشطة والعمليات المالية المختلفة مما يمكن المؤسسة من مراجعة الأحداث السابقة كلما أرادت ذلك، من خلال استلام المستندات والوثائق الأساسية الناتجة عن نظام العمليات واتباع مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحتها ودقتها وشمولية البيانات وكمالها ويعتمد في ذلك على نماذج موحدة للوثائق المستخدمة بهدف:

- تحديد البيانات التي يجب أن تحملها هذه الوثائق لتحسن دقتها وصحتها؛
- تحقيق رقابة أفضل على محتويات هذه الوثائق.

- **معالجة البيانات:** وتحويلها إلى معلومات ملائمة ومفيدة في عملية اتخاذ القرارات لمساعدة إدارة المؤسسة في تخطيط وتنفيذ ومراقبة الأنشطة المختلفة، وتتضمن هذه المرحلة:

- فرز وتصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا؛
- تسجيل قيود العمليات في دفاتر اليومية إستنادا إلى دليل حسابات المؤسسة؛
- إجراء مجموعة من العمليات الحسابية على البيانات مثل: الجمع، الطرح، القسمة، بغرض صاب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية؛
- ترحيل العمليات المسجلة في اليومية إلى دفتر الأستاذ العام؛
- إجراء مجموعة من المقارنات بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيلات؛

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص 58- 59.

• توليد معلومات مفيدة: من أجل اتخاذ القرارات وتوفيرها للمستخدمين الداخليين والخارجيين وتكون في شكل تقارير مالية (ميزان المراجعة، جدول حسابات النتائج، الميزانية، الوثائق الملحقة)، وتقارير الإدارية والتي توفر معلومات تشغيلية عن أداء المؤسسة من خلال عرض معلومات عن أنشطتها الرئيسية (المبيعات، المشتريات، المخزون)؛

• **تأمين الرقابة العاملة:** وذلك لحماية أصول المؤسسة وممتلكاتها، بحيث تتضمن هذه الرقابة اكتشاف الأخطاء والغش وتوفير معلومات دقيقة تسمح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب، ويتحقق ذلك من خلال الرقابة على عمليات تسجيل ومعالجة البيانات من خلال الاعتماد على إجراء رقابة داخلية فعالة على العمليات داخل المؤسسة؛ وحتى يتسنى للمؤسسة تحقيق رقابة فعالة على العمليات ضمن مجالها، يجب أن تستخدم مجموعة من الإجراءات وذلك بغية تحقيق أهدافها:

- التحديد المسبق للمسؤوليات والصلاحيات من تنفيذ الأعمال والأنشطة؛
- الفصل بين الوظائف والمهام ذات العلاقة بينهما؛
- حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة ومؤمنة؛
- التقويم المستقل لأداء في مختلف الوحدات التنظيمية للمؤسسة.

تتلخص مهام نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات وتقديمها لمتخذي القرارات في المؤسسة، فهو نظام متكامل يضم مجموعة من الموارد التي توفر للمؤسسة المعلومات المحاسبية المطلوبة من مختلف المستخدمين والموظفين في المؤسسة.

الفرع الثالث: مقومات نظام المعلومات المحاسبي

تمثل مقومات أي نظام مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بسورة مترابطة ومكاملة لبعضها البعض بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدهما إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية، وتشمل هذه المقومات كلا من:¹

• **المجموعة المستندية:** تمثل المستندات أولى مقومات النظام المحاسبي في أي مؤسسة والأساس المهم في عمل النظام من حيث الآتي:

- توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام؛

- تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة؛

- تمثل المستندات سجلا تاريخيا للمؤسسة نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة أو الفترات الزمنية (المالية) السابقة؛

• **المجموعة الدفترية:** تتمثل للمجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في المؤسسة، فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، وبالتالي معالجتها من خلال التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في المؤسسة المعنية؛

• **دليل الحسابات:** يمثل دليل العمليات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وكذلك فهو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات والتبويبات والترقيمات التي

¹ قسيم ابراهيم الهبيثي، زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة הדباء للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2003،

يمكن أن تعطى للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية المستخدمة؛

• **مجموعة التقارير والقوائم المالية:** تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي في أي مؤسسة وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية وغير الجارية، وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة، والتي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة، سواء كانت تلك الجهات من داخل المؤسسة أو من خارجها.

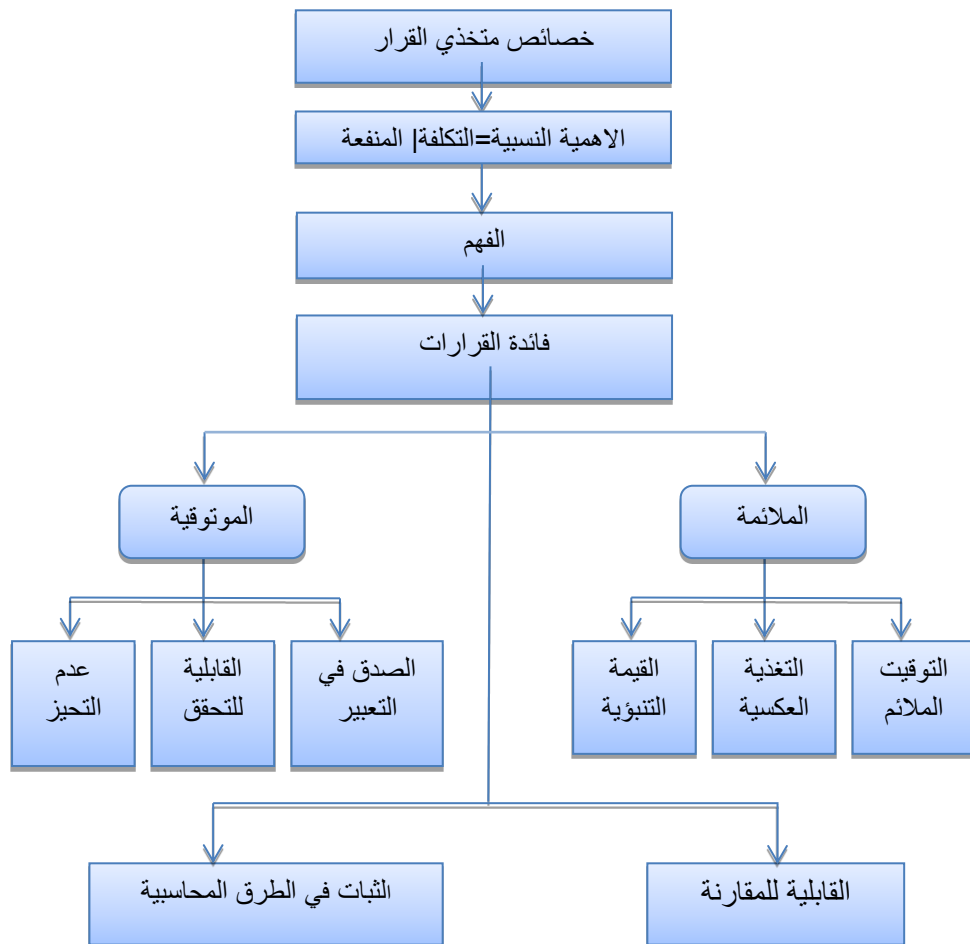
المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة لها من قبل مستخدميها فإن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وتتعلق هذه الخصائص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى الفائدة من المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

ان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تجعل المعلومات المعروضة في القوائم المالية مفيدة وتستجيب بشكل كبير لاحتياجات المستخدمين وتساعدهم على اتخاذ القرارات حيث تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى خصائص نوعية رئيسية وخصائص نوعية ثانوية، وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): هرمية الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية



المرجع: طه عليوي ناصر، هيثم الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع 92، 2012، ص78.

الفرع الاول: الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية

وتتمثل في خاصيتين وهما:

اولا: الملائمة

الملائمة تعتبر من أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية ونعني مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها، كما يقصد بها أيضا قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على القرارات من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية¹.

وبالتالي فإن صفة الملائمة وبحسب التعاريف السابقة تقتضي توافر ثلاث خصائص أساسية، والتي يمكن أن تجعل من قيمة المعلومات المحاسبية عالية وهذه الخصائص تتمثل في:²

- **القيمة التنبؤية:** إن ملائمة المعلومة المحاسبية وجودتها ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة من طرف مستخدميها حيث أنها وانطلاقا من مخلفات الأحداث الماضية والنتائج الحاضرة تمكن مختلف المستخدمين في بناء تنبؤات مستقبلية، لأن التنبؤ خاصة ملازمة جدا لعملية اتخاذ القرار؛.

- **التوقيت الزمني المناسب:** تعتبر الحاجة إلى المعلومات المحاسبية حاجة جارية وفورية وخاصة أن كثيرا من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة وتعتبر خاصية التوقيت المناسب من الخصائص الهامة الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية وعنصرا أساسيا من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرار، إذ أنه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب؛

¹ أحمد زكرياء أبو هذاف، تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة،

رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص36.

² ناصر محمد على مجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في المحاسبة، معهد

العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص48.

- القيمة الرقابية (التغذية العكسية): أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وإجراء المقارنات بين التنفيذ الفعلي والخطط المرسومة لاتخاذ القرارات التصحيحية التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاءة.

ثانيا: الموثوقية

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تكون موثوقة، وامتلاك هذه الصفة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة ومحايدة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولية، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ذات موثوقية لابد من أن تتوفر الخصائص الفرعية التالية¹:

- **الصدق في التعبير:** وهي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية الممثلة لها، بحيث يتوفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها.

- **القابلية للتحقق:** يتحقق هذا المفهوم عندما يحصل الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس ولذا كان هناك عدم وجود توافق بين المعلومات الواردة والتي تم التوصل إليها بقياسات أخرى مستقلة باستخدام نفس أساليب القياس فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق وبالتالي لا يمكن إبداء الرأي فيها.

- **الحيادية:** اصطلاح يصف عدم التحيز وتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتغيرة يحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها والاعتماد عليها، وتوجه المعلومات المحاسبية المالية التي تتصف بالحيادية للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدم هذه المعلومات خارج المنشأة دون افتراضات مسبقة، وتتسم المعلومات المحاسبية المالية بأنها نزيهة، خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا حيث تضع خاصية حيادية المعلومات

¹ امين السد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،

المحاسبية واجبات على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة الدولية وإعداد القوائم المالية وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات سليمة منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح .

ثالثا: العلاقة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية¹

تعتبر الملائمة والموثوقية خاصيتين أساسيتين في تقييم نوعية المعلومات المدققة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرار، ذلك أن أي تحسين في إحداها يؤدي إلى تحسين في الأخرى، لكن ذلك لا يحدث دوماً، والسبب هو أن كثيراً من الاختيارات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق الملائمة والعكس صحيح.

هناك احتمال التعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية، ناتج من تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية مثل تطبيق أساس التكلفة التاريخية، ومن المعروف أن التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، إلا أنها بالمقابل أقل ارتباطاً بطبيعة المعلومات التي يحتاجها المستخدم للتقارير المالية، وبالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة، وعلى العكس من ذلك نجد أن استخدام أساس التكلفة الجارية أكثر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات، إلا أنه أقل موثوقية من حيث إمكانية الاعتماد عليها.

ونتيجة لهذا التعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملائمة في مقابل المزيد من الموثوقية، والعكس فقد تقل الموثوقية في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملائمة للمعلومات.

وهكذا نجد أن العلاقة بين الخاصيتين هي علاقة عكسية، حيث انه كلما زادت جودة أحدها انخفضت جودة الأخرى ويصبح من الضروري التضحية بقدر من الملائمة مقابل مزيد من الموثوقية أو العكس وكما أكد الموقف التقليدي للمحاسب والمراجع الخارجي هو أن الاعتبار الأول الذي يجب أن نعطي له أهمية قصوى في المعلومات التي توفرها التقارير المالية الأساسية

¹ امين السد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص52.

هو اعتبار الموثوقية، والعكس صحيح بالنسبة للقوائم المالية الأخرى والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية الأساسية التي تتطلب الملائمة للمعلومات.¹

الفرع الثاني: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية هناك خصائص نوعية ثانوية وتتمثل في:

اولا: القابلية للمقارنة

ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية معروضة بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل أم على المستوى الداخلي للوحدة المحاسبية مما يحقق أكبر قدر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤ وترشيد القرارات المختلفة.²

تعرف بأنها الخاصية التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين لظاهرة إقتصادية، حيث ان المعلومة حول نتائج شركة تكون مفيدة، عندما تقدم في صورة قابلة للمقارنة مع المعلومة المماثلة مع الشركات الأخرى، ومع نفس المعلومة في نفس الشركة ولكن لفترات أخرى.³

ومن جهة أخرى فإن قياس المعلومات والتقرير عنها بصورة مماثلة في المنشآت المختلفة أن تكون قابلة للمقارنة، حيث تمكن هذه الأخيرة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف في الظواهر الاقتصادية طالما أنها لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة وبالتالي يحد من إجراء مقارنة والتحليلات القطاعين.⁴

¹ محمد ناصر مجهيلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² ناظم حسن عبد السيد، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومة المحاسبية، المجلد 3، مجلة مثى للمعلومة الإدارية والاقتصادية، العدد4، 2012، ص102.

³ نفس المرجع السابق، ص103.

⁴ دونالدو كيسون، جيري وجانت، ترجمة احمد حامد الحجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الاول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 71- 72.

ثانيا: الثبات

ويقصد بالثبات أن تكون السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة ثابتة لا تتغير من فترة لأخرى وهذا لا يعني أن الشركة لا يمكنها تغيير إحدى الطرق المستعملة بطريقة أخرى إذا كان هناك مبرر وعلى الشركة الإفصاح عن أسباب وتأثير هذا التغيير.¹

ثالثا: الإفصاح الكامل (الشامل)

يقصد بالإفصاح الكامل أن تكون المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية متاحة أمام المستخدمين، كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية لها علاقة بأنشطة بعضها البعض في شكل مجموعة من التقارير المالية الملائمة التي تفيد في تحقيق فاعلية النظام الإداري بالأهداف، وبالتالي لا ينبغي أن نخفي أي حقيقة جوهرية تهم الأطراف المعنية، وذلك بما يتماشى مع اعتبارات الأهمية النسبية، ولتوفير المعلومات الكافية واللازمة في التقارير المالية.²

يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.³

فمبدأ الإفصاح الكامل يشمل أربعة فروع أساسية:⁴

- أن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات والبيانات المحاسبية يمكن مقابلتها بما يعرف بالتقارير المالية ذات الأغراض العامة.
- يمكن مقابلة الاحتياجات المشتركة للأطراف المتعددة الخارجية إذا تم الإفصاح عن الدخل والثروة.

¹ Ahmed N, Obadiah. **Accounting information qualitative characteristics Gap**, Vol 3, N°2, Evidence from Jordan, international management Review, 2007.p28.

² محمد ناصر مجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³ عامرة ياسمينه، زرفاوي عبد الكريم، **اثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، 2018، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، ص 310.

⁴ محمد ناصر مجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

- أنه يجب على الإدارة في إطار خدمة المستخدمين الإفصاح عن التقارير المالية التالية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية.
- أن يتم الإفصاح عن التقارير المالية ذات الغرض العام بأنجع الوسائل التي بموجبها تحقق التوازنين التكلفة والمنفعة.

رابعاً: القابلية للفهم

ويقصد بذلك خلو البيانات المالية من الغموض، حيث لا يمكن الاستفادة منها إذا كانت غير مفهومة، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة المعلومات المحاسبية، وكيفية عرضها من ناحية وعلى قرارات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى¹، ويعتمد ذلك على مؤشرين مهمين هما:²

✓ **درجة الوضوح والبساطة:** البساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والاهتمام بالشكل لأن البساطة في التعبير هدف يسهل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط، ويؤدي التعقيد إلى عدم نجاح المعلومات في إيصال جوهرها، وبالتالي انعدام فائدتها، وحتى يتم الفهم للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية يجب أن تكون موضوعية في وصفها للأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة ويتم الإفصاح عنها بالشكل الذي يسهل للمستخدم تلقيها وفهمها.

✓ **مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات:** يعكس هذا الشرط إمكانية مستخدم المعلومات من فهمها بصورة معقولة دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية أو ذات طبيعة مخصصة، وبالمقابل يشترط أن يكون الشخص ذو معرفة معقولة بطبيعة المعلومات.

¹ جعفر عثمان الشريف، القياس المحاسبي وفقاً لأسس القيمة العادلة وأثره في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السودانية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد 01، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، 2020، ص 346.

² محمد ناصر مجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 59.

إن مستوى الفهم للمعلومات يعتبر همزة وصل بين المعلومات التي يجب أن تكون مفيدة وبين المستخدمين الذين ينبغي أن تتوفر لهم حد أدنى من المعرفة بهذه المعلومة لكي يمكن من الاستفادة منها.

الفرع الثالث: القيود (المحددات) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقد حدد (FASB) مجلس معايير المحاسبة المالية قيودان رئيسيان على استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهم كالتالي:

اولا: التكلفة الاقتصادية

يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعددة بما يستوجب المقارنة بين تلك التكاليف والمنافع المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية، ويعتمد قرار الإدارة في الحصول على المعلومات المحاسبية عندما تتساوى تكلفة إنتاجها مع المنفعة المحققة من استخدامها كحد أدنى تطبيقا لمبدأ اقتصاديات المعلومات، من هنا يتضح أن منفعة المعلومات تكون أكبر من تكلفتها، حيث يضمن هذا القيد بأن يتم موازنة التكاليف من تقديم المعلومات مع المنافع المرجوة من استخدامها أي المنفعة أكبر من التكلفة، وهذا القيد معيار أساسي للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة. حيث يسمى هذا القيد أيضا بالقيد الحاكم أو متحكم اعتبارا أنه يجب أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.¹

ثانيا: الأهمية النسبية

ويحدد هذا القيد مستوى ودرجة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها، ويشير إلى ضرورة تبويب وتصنيف المعلومات في القوائم والتقارير المالية وفقا لأهميتها النسبية لمتخذي القرار كما يتضمن هذا القيد ضرورة الاهتمام بجوهر المعلومات المحاسبية ومضمونها وعدم المبالغة في التركيز على الشكل والصورة.

¹ ناجي بن يحي، دور مراجعة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير في العلوم المالية، جامعة محمد الحاج لخضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص55.

كما يلعب هذا القيد دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار كما يعد معيار هام في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية.¹

المطلب الثاني: معايير جودة المعلومات المحاسبية

ان المعلومات المحاسبية هي بيانات تم تحصيلها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية، لتصبح بعد ذلك لغة وأداة اتصال ما بين معلميها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلميها أو مستخدميها في التقييم واتخاذ القرارات.²

يمكن تحديد معايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي:³

الفرع الاول: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية. وعلى الرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تتطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من اليقين وعدم التأكد، لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

¹ ناجي بن يحيى، دور مراجعة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص56.

² كمال العزيز النقيب، مقدمة في النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، 2007، عمان، الاردن، ص 303 304.

³ مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص305-306.

الفرع الثاني: المنفعة والفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

اولا: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، يمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

- **المنفعة الشكلية:** وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية؛
- **المنفعة الزمنية:** أي توفر المعلومات لدى متخذ القرار في ذات الوقت الذي يحتاج إليه.
- المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج القرارات وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

ثانيا: الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة ومتاحة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة، ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات. كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة والتي وجدت أصلا لتحقيق.

الفرع الثالث: التنبؤ والكفاءة كمقياس لجودة المعلومات

اولا: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد؛

ثانيا: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف

الممكنة التي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

وفي الأخير يمكن القول أن توفير معايير عامة لقياس جودة المعلومات التي تحكم عملها وتجعلها مفيدة لعملية اتخاذ القرارات فإن هذه المعلومات تفقد أهميتها، ويعتبر المنتج النهائي لعملية اتخاذ القرارات هي المعلومات الجاهزة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم يتبين أن دور المحاسبة في الوحدة الاقتصادية لم يعد قاصراً على القياس المحاسبي في الوحدة الاقتصادية بصورة إجمالية وإنما امتد ليشمل تحليل هذه المعاملات بصورة مالية وغير مالية وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تخدم أهداف الوحدة الاقتصادية ككل وعليه فإن وظيفة المحاسبة قد ازدادت أهميتها داخل الهيكل الإداري للوحدة الاقتصادية في هذه المرحلة وأخذت تتدفق إليها البيانات المتعلقة بالعمليات المالية وغير المالية للإدارات والأقسام المختلفة بالوحدة الاقتصادية وتتدفق منها المعلومات المناسبة والمفيدة إلى كافة الإدارات والأقسام لتسترشد بها عند اتخاذ القرارات المختلفة وبما أن دور المحاسبة لم يعد قاصراً على تداول وتجهيز البيانات المحاسبية التاريخية اللازمة لتصوير القوائم المالية التقليدية، بل امتد ليشمل تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات المالية وغير المالية المفيدة في تغطية احتياجاتها في نواحي متعددة، وأخذت تهتم بالأحداث الحاضرة والمستقبلية وإعداد التفسيرات والتحليلات اللازمة والمساعدة في وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الخاصة مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى المحاسبة كنظام معلومات تساعد في ترشيد واتخاذ هذه القرارات بشكل سليم.

هذا و تسعى المحاسبة لكي تعطي صورة شاملة وصادقة عن الكيانات من خلال مجموعة من القوائم المالية التي تسمح باتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة خاصة بعد التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و الانتقال الى اقتصاد السوق الا انه عرفت الممارسات المحاسبية فتره تطبيق المخطط المحاسبي الوطني الكثير من القصور والنقائص مما استدعى تغييرها املا من هذا التغير تحقيق جملة من الاهداف خاصة على الصعيد الاقتصادي هذا ما ادى الى ضرورة الاصلاح المحاسبي و الانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد المستمدة قوانينه من معايير المحاسبة الدولية وهذا ما سنراه في الفصل الثاني من خلال تقديم دراسة تحليلية للمنظومة المحاسبية في الجزائر من خلال للوقوف على مدى تأثير وانعكاس الاصلاح المحاسبي والانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد على البيئة المحاسبية الجزائرية .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للمنظومة المحاسبية الجزائرية

تمهيد:

سارعت الجزائر في العقدين الأخيرين على غرار الكثير من الدول على إحداث إصلاح محاسبي شامل في سياق إصلاحات اقتصادية لا بد منها، قصد تسريع وتيرة التنمية وأملا في تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ودعم سوق رأس المال وتنشيطها. فكان من اللازم تبني وإصدار قواعد محاسبية ومالية جديدة تواكب التطورات، وتتفق مع المعايير المحاسبية الدولية، وتستجيب للمشاكل المحاسبية المعاصرة، لأن السبب الرئيسي لتبني هذا النظام المحاسبي الجديد هو عجز المخطط الوطني للمحاسبة عن مواجهة متطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة، وضعف درجة الإفصاح عن المعلومة المالية المنشورة في القوائم المالية الختامية. ولقد أسفر هذا الإصلاح عن صدور النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وأحكام أخرى تطبيقية لاحقة، والساري المفعول ابتداء من 01/01/2010، هذا القانون الذي يحمل في طياته نصوص وأحكام تواكب التطورات الدولية في مجال الفكر المحاسبي، وتهدف لتنظيم المعلومة المحاسبية والمالية وتعطي لها الكثير من الشفافية بما انها مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية او تتوافق معها خاصة بما يتعلق بتوحيد نمط المعالجة من أجل تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية وعلى رأسهم المستثمر الاجنبي ولتسليط الضوء وتبسيط الأمور أكثر حول المنظومة المحاسبية في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: استعراض المخطط الوطني للمحاسبة؛

المبحث الثاني: ضرورة الإصلاح وعرض النظام المحاسبي المالي في الجزائر؛

المبحث الثالث : قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم وفق (SCF) .

المبحث الأول: استعراض المخطط الوطني للمحاسبة

عوض المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 المخطط المحاسبي الفرنسي العام لسنة 1957 بهدف إعطاء الدولة أداة للتخطيط والتسيير، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع من طرف المستعملين نتج عنه عدة ثغرات ونقائص والتي ظهرت بصورة واضحة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق قوائمه المالية مع المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: نشأة وتطور المخطط الوطني للمحاسبة

لقد بدأت أول محاولة لتغيير المخطط في سنة 1964، لكنها اقتضرت على إنشاء بعض الحسابات وتغيير أسماء البعض الآخر، وعليه فلا يمكننا اعتبار هذه العملية (تغيير أسماء الحسابات) كمحاولة لتغيير المخطط بالمعنى الحقيقي للكلمة.

الفرع الأول: ظروف نشأة المخطط الوطني للمحاسبة

تعتبر المحاولة التي قامت بها وزارة المالية في سنة 1969 م لتغيير المخطط كأول محاولة جدية تهدف لتغيير المخطط المحاسبي وذلك بالنظر إلى أهدافها، فقد شكل وزير المالية آنذاك لجنة من شأنها تحضير وإعداد مخطط محاسبي جيد في ظرف ستة أشهر، إلا أن هاته اللجنة لم تقدم شيئا ولم تسفر أعمالها على أي مخطط جديد، إذ لم تكن المهلة المخصصة كافية، فلم تكن متوافقة مع أهمية وضخامة المهمة.

اما المحاولة الثانية فقد كانت في سنة 1972، والتي اعتبرت محاولة ناجحة إلى حد ما، تكفلت بها وزارة المالية وأوكلت مهنة تغيير المخطط إلى مجلس مكلف بذلك وهو المجلس الأعلى للمحاسبة، الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم المؤرخ في 29 ديسمبر 1971، بالإضافة إلى تكليفه بمهمة تنظيم ميدان المحاسبة، وقد أنشأ هذا المجلس بداخله لجنة

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للمنظومة المحاسبية الجزائرية

التقييس لتقوم بمهمة إعداد المخطط المحاسبي الجديد، في بداية الأمر في (SNC) شركات التضامن وجرت أشغال إعداد مشروع المخطط المحاسبي بالشركة الوطنية للمحاسبة شهر أفريل من سنة 1972، وتم تكوين فريق دائم من خبراء جزئيين مدعمن بخبراء فرنسيين من المجلس الوطني للمحاسبة وتمثلت مهمتهم في مراقبة وتتبع تطور الأشغال وإبداء الآراء في هذا المجال بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي من جامعة براغ والذي طرح التجربة التشيكوسلوفاكية في هذا الميدان، ثم قامت اللجنة بحصر احتياجات كل المستعملين من المعلومات المحاسبية حسب الفئات ورتبهم كما يلي¹:

- مسيري المؤسسات؛
 - إدارة الضرائب؛
 - الهيئات المالية؛
 - الوزارت الوصية؛
 - الاقتصاد الوطني من خلال المحاسبة الوطنية.
- كما قامت اللجنة بفحص ودراسة مختلف المخططات المحاسبية الأجنبية للاعتبار بها، وخصت بالدراسة مخططين اثنين وهما المخطط المحاسبي (OCAM)، والمخطط المحاسبي التشيكوسلوفاكي.
- وبعدها قامت اللجنة بتحديد مجال تطبيق المخطط الوطني المحاسبي الجديد، وفي هذا الصدد تلقت اللجنة صعوبة في تحديد مجال تطبيق المخطط لبعض القطاعات وهي قطاع الهيئات المالية والمؤسسات الفلاحية.

¹ محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة دراسة حالة: عينة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 15-16.

وبعد عدة أشهر من العمل توصلت اللجنة إلى وضع مشروع تمهيدي لأول مخطط محاسبي جزائري، والذي تم عرضه على لجنة التقييس بالمجلس الأعلى للمحاسبة في شهر ديسمبر 1972، ثم بدأت عملية مناقشة مشروعه التمهيدي، حيث تم إشراك أطراف عديدة منها ممثلي المؤسسات العمومية، كما قامت اللجنة بإعداد نموذج من الأسئلة وجهته إلى كل المؤسسات العمومية، يتمحور حول النظام المحاسبي والمخطط المحاسبي المطبق بهدف جمع أكبر عدد ممكن من الآراء والملاحظات والتعديلات والإضافات المحتملة التي يرجى إقحامها في المخطط المحاسبي الجديد، حيث تعتبر مهمة وضع مخطط محاسبي بإمكانه الاستجابة إلى احتياجات كل قطاع من المعلومات المحاسبية مهمة جد معقدة وذلك بسبب اختلاف الاحتياجات وتناقضها في بعض الأحيان¹.

امتدت هاته الأشغال على مدى ثلاثة أشهر، تم خلالها إجراء تعديلات طفيفة على المشروع التمهيدي للمخطط المحاسبي، وبعد نهاية أشغال التحضير بدأت عملية عرض وشرح المخطط بإقامة عدة ملتقيات حول المخطط وأهدافه وكيفية تطبيقه، وبعد ذلك بدأت أشغال ترجمة المخطط من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، التي تكفلت بها لجنة مختصة كونت خصيصا لذلك.

لقد تمت في شهر نوفمبر من سنة 1973 م تبني المخطط الجديد (المخطط الوطني للمحاسبة) من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة بعد فحصه للمشروع، تلاه صدور الأمر رقم 35/75 الصادر بتاريخ 29 أبريل سنة 1975م والقاضي بإجبارية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلفة، الشركات التي تخضع لنظام التكاليف بالضرية على الأساس الحقيقي مهما كان شكلها، ثم صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الصادر بتاريخ

¹ محمد فيصل مايدة، محمد فيصل مايدة، نفس المرجع السابق، ص16.

23 جوان 1975م عن وزارة المالية، ولقد دخل المخطط الوطني للمحاسبة حيز التطبيق في شهر جانفي من سنة 1976م، إلا أنه بقي ولمدة طويلة صعب التطبيق وذلك رغم الملتقيات التوجيهية التي أعدت داخل وخارج المؤسسات.

الفرع الثاني: تطور المخطط الوطني للمحاسبة

بما أن المخطط الوطني للمحاسبة أنشأ من قبل القانون التجاري فإنه لم يأخذ في الحسبان مختلف أشكال وتنظيمات الشركات التجارية في القطاع الخاص، ولقد عرف المخطط الوطني للمحاسبة عدة تعديلات منذ إنشائه سنة 1975م، تماشياً مع تغيرات الإطار القانوني للمؤسسات الوطنية إلى شركات مساهمة، وفي هذا الظرف أصبح من الضروري ضبط وتوحيد مجموع العمليات لإنشاء الشركات، توزيع النتائج، رفع رأس المال، الحل والتصفية... الخ، وبهذا الصدد قامت المديرية العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية بإصدار تعليمات لتكييف المخطط الوطني للمحاسبة مع نشاطات الشركات التجارية، وتمثلت هذه التغييرات في شكل إضافات للمخطط الوطني للمحاسبة، نذكر منها ما يلي 1:

1- الأمر رقم 75/35 المؤرخ في 29 أبريل 1975، ويقضي بإجبارية تطبيقه على:

أ. الهيئة العمومية ذات الطبع الصناعي والتجاري؛

ب. شركات الاقتصاد المختلطة؛

ت. الشركات التي تخضع لنظام التكاليف بالضرية على الأساس الحقيقي مهما كان

شكلها القانوني؛

2- المرسوم التنفيذي: أصدرت وزارة المالية في 23 جوان 1975 م، مرسوم تنفيذي يتعلق

بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، والذي يعالج النقاط التالية:

أ. التنظيم والتسيير المحاسبي؛

ب. تقييم الاستثمارات والمخزونات؛

¹محمد فيصل مايدة، نفس المرجع السابق، ص 17.

ت. منهجية إعداد القوائم المالية الختامية (17 قائمة).

3-الإضافات القانونية المتعلقة بالمخطط الوطني للمحاسبة:

أ- المنشورة رقم (Circulaire)/185/F/DC/CE/89/047/ المؤرخة في 24 ماي 1989

المتعلقة بتسجيل العمليات المرتبطة باستقلالية المؤسسات وتعالج ما يلي:

- حساب الشركاء (الفصل بين المساهمات العينية والمساهمات النقدية)؛

- إدراج حساب الموثق في شكل حساب فرعي من حساب النقديات؛

- إدراج القروض السندية كحسابات فرعية ضمن ديون الاستثمارات.

ب- المنشورة رقم /635/F/DC/CE/90/046/ المؤرخة في 11 مارس 1990م،

المتعلقة بتسجيل مساهمات العمال ضمن أرباح الشركات.

ت- التعليمات (Instruction) 001/95 المؤرخة في 02 أكتوبر 1995م المتعلقة

بالتوفيق بين أموال المساهمة وتعالج ما يلي:

- الأسهم المتحصل عليها من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية؛

- الأموال المتحصل عليها عن طريق الحكومة للتدخل في المؤسسة؛

- الأرباح المتحصل عنها عن طريق الأسهم؛

- الحسابات الجارية للشركاء.

ث- التعليمات 518/MF/DG المؤرخة في 02 أبريل 1997م، المتعلقة بإعادة إدماج فرق

إعادة التقييم ضمن الميزانية.

ج-القرار الوزاري رقم 99/21 المؤرخ في 09 أكتوبر 1999م، الذي يتضمن توافق المخطط

الوطني للمحاسبة مع نشاطات الشركات القابضة وتجميع حسابات المجمع.

ح-بالإضافة إلى هذا تم إصدار خمسة مخططات خاصة بميادين مختلفة:

- مخطط خاص بالميدان الزراعي 1987

- مخطط خاص بمجال التأمينات 1987

- مخطط خاص بمجال الأشغال العمومية 1988

- مخطط خاص بميدان السياحة 1989

- مخطط خاص بالبنوك 1992

الفرع الثالث: الأهداف الرئيسية للمخطط الوطني للمحاسبة

لقد جاء المخطط الوطني للمحاسبة ليغطي احتياجات الاقتصاد من المعلومات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي، وتتمثل الأهداف الرئيسية التي جاء المخطط الوطني للمحاسبة من أجل تحقيقها فيما يلي:1

- تسهيل اتخاذ القرارات والتنبؤ بها، وذلك فيما يخص التخطيط المركزي أساسا، بالإضافة إلى المؤسسات الاشتراكية التي تمثل الأجزاء القاعدية المكونة لجهاز التخطيط العام؛
- الرفع من فعالية تسيير المؤسسات الاشتراكية وتسهيل مراقبتها وذلك من خلال المعرفة السريعة لمستوى المخزون، وأسعار التكلفة، فرغم أن المخطط الوطني للمحاسبة قد تجاهل محاسبة التكاليف أو المحاسبة التحليلية إلا أنه ركز على ضرورة حساب سعر التكلفة في أهدافه، بالإضافة إلى تسهيل عملية المقارنة بين نتائج المؤسسات والقطاعات؛
- وضع جهاز فعال يربط ثروة المؤسسة بتسييرها من خلال مفهوم التدفقات وتتبع كيفية تكوين الثروة، بالإضافة إلى توجيه نشاط المؤسسة بالتأثير على الأسباب وليس على النتائج؛
- إعداد أداة تسيير ديناميكية، تسمح باتخاذ القرارات ومراقبة تطبيقها من أجل تعديل اتجاه المؤسسة في الوقت المناسب، وبالتالي وضع أسس جديدة لتقديرات التسيير.

¹ عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، دراسة حالة النظام

المحاسبى المالي الجزائري الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص 201.

المطلب الثاني: هيكل وأقسام المخطط الوطني للمحاسبة

الفرع الأول: بنية حسابات الأصول والخصوم

أولاً: بنية حسابات الأصول تعرف الأصول على أنها الأموال اللازمة للنشاط والعمل اليومي للمؤسسة أو المشروع، وهي ثلاثة أنواع:

- **الاستثمارات:** تعرف حسب المخطط الوطني للمحاسبة بأنها عبارة عن أصول ثابتة مادية ومعنوية اقتنتها المؤسسة أو قامت بتصنيعها بوسائلها الخاصة وذلك لاستعمالها بصورة دائمة في عمليات المؤسسة المختلفة وليس لغرض التنازل عنها للحصول على أرباح.1

ولكن هذا لا يمنع أن تتنازل المؤسسة عن بعض أصولها الثابتة، والتي أصبحت غير صالحة للاستخدام نتيجة لظهور أصول جديدة في السوق أكثر حداثة أو نتيجة لامتلاكها التام بفعل الاستعمال، وتتفرع هذه المجموعة إلى الحسابات التالية:

- الحساب رقم 20: المصاريف الإعدادية؛
 - الحساب رقم 21: القيم المعنوية
 - الحساب رقم 22: الأراضي؛
 - الحساب رقم 24: تجهيزات الإنتاج؛
 - الحساب رقم 25: تجهيزات اجتماعية
 - الحساب رقم 28: استثمارات قيد الانجاز ؛
 - الحساب رقم 29: إمتلاك الاستثمارات.
- **المخزونات:** تمثل مجمل الأملاك التي تملكها المؤسسة، والتي اشترتها أو أنشأتها بهدف بيعها أو توريدها أو استهلاكها في عملية التصنيع أو التحويل أو الاستغلال

¹ جمعة هوان، تقنيات المحاسبة العامة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، ج 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص19.

بشكل عام، وتشمل مجموع العناصر الموجودة في مخازن المؤسسة، أو تلك التي تملكها

لكنها موجودة لدى الغير، وتتفرع هذه المجموعة بدورها إلى الحسابات التالية:1

- الحساب رقم 30: بضائع؛
- الحساب رقم 31: مواد ولوازم؛
- الحساب رقم 33 : منتجات نصف مصنعة؛
- الحساب رقم 35: منتجات تامة الصنع؛
- الحساب رقم 36: فضلات ومهملات؛
- الحساب رقم 37: مخزون لدى الغير؛
- الحساب رقم 38: المشتريات؛
- الحساب رقم 39:مخصصات تدني المخزونات.

● **الحقوق:** هي عبارة عن أموال المؤسسة لدى الغير، اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقتها

التجارية والمالية بالغير، والحقوق هي مجموعة من مجموعات الأصول، ولذلك فهي

حسابات مدينة تتزايد في الجانب المدين (الأيمن) وتتناقص في الجانب الدائن (الأيسر)،

وتتضمن مجموعة الحقوق الحسابات الرئيسية التالية:2

- الحساب رقم 42: حقوق الاستثمارات؛
- الحساب رقم 43: حقوق المخزونات؛
- الحساب رقم 44: حقوق على الشركاء؛
- الحساب رقم 45: تسبيقات من الغير؛
- الحساب رقم 46: تسبيقات الاستغلال
- الحساب رقم 47: حقوق على الزبائن؛

¹عاشور كتوش، المحاسبة المعمقة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،

ص37.

²سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص93.

- الحساب رقم 48: المتاحات؛

- الحساب رقم 49: مؤونات تدني قيم الأصول.

ثانيا: بنية حسابات الخصوم

تعرف حسابات الخصوم على أنها الموارد التي قدمها أو وضعها المستثمر أو الشركاء تحت تصرف المؤسسة، وتتكون من الأموال الخاصة، وأيضا الموارد التي قدمها أشخاص آخرون مقرضون، ممولون وتظهر تحت تسمية الديون، إضافة إلى الموارد التي أنشأت وجدت نتيجة قيامها بالأعمال خلال السنة الماضية، وقد روعي عند ترتيب حسابات الخصوم مبدأ الاستحقاق، أي مدة استحقاق عناصر الخصوم من الأسفل إلى الأعلى، حيث قسم المخطط المحاسبي الوطني حسابات الخصوم إلى ما يلي:

الأموال الخاصة: هي وسائل التمويل العينية أو المنقولة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة من طرف المالك، أو المالكين بالمعنى المحاسبي والمالي، فالصنف الأول من المخطط الوطني للمحاسبة يوافق الحالة الصافية للمؤسسة، وبمعنى آخر الفرق بين مجموع الأصول والديون، وتشمل الأموال الخاصة الحسابات الرئيسية التالية:1

- الحساب رقم 10: رأس المال الاجتماعي؛

- الحساب رقم 11: رأس المال الشخصي؛

- الحساب رقم 12: علاوات المساهمة؛

- الحساب رقم 13: احتياطات؛

- الحساب رقم 14: إعانات الاستثمار؛

- الحساب رقم 15: فرق إعادة التقييم؛

- الحساب رقم 17: الارتباط بين الوحدات (لا يظهر في الميزانية الموحدة)؛

¹ خالص صافي، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص144.

- الحساب رقم 18: نتائج قيد التخصيص؛
- الحساب رقم 19: مؤونات الأعباء والخسائر.
- **الديون:** هي مجموعة من الممتلكات أو الخدمات التي منحت للمؤسسة، ويتم تسديدها من طرف المؤسسة عندما تنتهي مدتها المحددة، وتضطر المؤسسة للاقتراض عندما تكون موجوداتها النقدية لا تسمح لها بالتسديد الفوري، لهذا الغرض تقدم هذه الامتيازات إلى المؤسسة من طرف الموردين عندما تتطلب الحاجة، وهناك ديون أخرى تمس الناحية القانونية، وبالتالي يمكن القول بأن الديون تمثل مجموعة الالتزامات التي تتين لمؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير ، ويضم هذا الصنف الحسابات التالية:1
- الحساب رقم 50: الأصول الدائنة؛
- الحساب رقم 52: ديون الاستثمار؛
- الحساب رقم 53: ديون المخزونات؛
- الحساب رقم 54: مبالغ محتفظ بها في الحساب؛
- الحساب رقم 55: ديون تجاه الشركاء والشركات الحليفة؛
- الحساب رقم 56: ليون الاستغلال؛
- الحساب رقم 57: سلفيات تجارية؛
- الحساب رقم 58: ديون مالية.

الفرع الثاني: بنية حسابات التسيير

نعني بحسابات التسيير حسابات الاستغلال والذي يعني قيام المؤسسة بعملية توليف الإمكانياتها مع مجموعة عناصر من المصاريف من أجل تحقيق هدفها المادي والنقدي، وهو تحقيق الإيرادات، ورتبت حسابات التسيير بحسب طبيعتها مع التمييز بين مختلف أنواعها إلا

¹ ابراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص89.

أنه يصعب إعادة ترتيبها حسب معايير أخرى، وذلك لعدم توفر المخطط الوطني للمحاسبة على حسابات للمحاسبة التحليلية، وهي كالتالي: 1

حسابات النفقات: وتمثل كل ما يقع على عاتق المؤسسة أو ما تقوم بتسديد، سواء تعلق الأمر بعمليات تتعلق بنشاط الاستغلال العادي للمؤسسة، أو بالنشاط خارج الاستغلال العادي لها، يسمح هذا التصنيف بمعرفة حجم تطور النتيجة مع طبيعة كل نشاط (الاستغلال، خارج الاستغلال)، وتعتبر الأعباء القيمة المسددة أو التي تم تسديدها والناجمة عن:

- ✓ مقابل ما تتحصل عليه المؤسسة من خدمات أو مزايا أخرى؛
- ✓ التزامات قانونية أو جبائية يقع على المؤسسة أدائها؛
- ✓ عمليات استثنائية غير مدرجة في نشاط الاستغلال العادية
- ✓ بالإضافة إلى عمليات أخرى بغرض تحديث النتيجة الإجمالية وهي:
- ✓ مخصصات الأعباء والتكاليف
- ✓ القيم الباقية للأصول المتنازل عليها أو المخربة؛
- ✓ الديون المعدومة.

وتضم المجموعة السادسة الحسابات الرئيسية التالية:

- الحساب رقم 60: بضائع مستهلكة؛
- الحساب رقم 61: مراد ولوازم مستهلكة؛
- الحساب رقم 62: خدمات؛
- الحساب رقم 63: مصاريف العاملين؛
- الحساب رقم 64: ضرائب ورسوم؛
- الحساب رقم 65: مصاريف مالية؛
- الحساب رقم 66: مصاريف متنوعة؛

¹ سعدان الشبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 157.

- الحساب رقم 68: حصص الاهتلاك؛
 - الحساب رقم 69: اعباء خارج الاستغلال.
- حسابات الإيرادات: تمثل الجانب الايجابي في معادلة الربح، وهي كل ما تتحصل عليه المؤسسة نتيجة قيامها بنشاطها، وقد تم تصنيف النواتج حسب طبيعتها إلى نواتج الاستغلال ونواتج خارج الاستغلال، وتمثل النواتج القيم المقبوضة، أو التي سوف تقبضها المؤسسة والنتيجة عن¹:

- ✓ المقابل الذي تتلقاه المؤسسة نتيجة قيامها بعمليات بيع الغير، أو أدائها كخدمات؛
 - ✓ التزامات تقع على عاتق الغير ينبغي أدائها للمؤسسة؛
 - ✓ النواتج عن عمليات استثنائية .
- وتتضمن بغرض تحديد النشاط ما يلي:
- ✓ قيم استرداد اهتلاكات والمؤونات ؛
 - ✓ قيم التنازلات عن عناصر الأصول؛
 - ✓ حسابات تحويل التكاليف.

وتشمل حسابات المجموعة السابعة الحسابات الرئيسية التالية:

- الحساب رقم 70: مبيعات بضاعة؛
- الحساب رقم 71: إنتاج مباع؛
- الحساب رقم 72: إنتاج مخزن
- الحساب رقم 73 : إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة؛
- الحساب رقم 74: أداء خدمات؛
- الحساب رقم 78: تحويل تكاليف الإنتاج؛
- الحساب رقم 77: نواتج مالية؛

¹سعدان الشبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني ، مرجع سبق ذكره، ص157.

- الحساب رقم 78: تحويل تكاليف الاستغلال؛

- الحساب رقم 79: نواتج خارج الاستغلال.

حسابات النتيجة: يستخدم المخطط الوطني للمحاسبة هاته الحسابات لإظهار الأرصدة الوسيطة والتي تمثل نتائج جزئية تحتسب قبل الوصول إلى النتيجة النهائية للدورة، وتحتسب عن طريق طرح حسابات المصاريف من الإيرادات جزئياً وحسب العلاقة الموجودة بينهما، وتشمل حسابات المجموعة الثامنة الحسابات الرئيسية التالية¹ :

- الحساب رقم 80: الهامش الإجمالي؛

- الحساب رقم 81: القيمة المضافة؛

- الحساب رقم 83: نتيجة الاستغلال؛

- الحساب رقم 84: نتيجة خارج الاستغلال؛

- الحساب رقم 88: نتيجة السنة المالية؛

- الحساب رقم 89: تنازلات بين الوحدات.

ويعبر الهامش الإجمالي عن الفرق بين البضائع المباعة والبضائع المستهلكة أو المخزونات المباعة مقيمة بسعر الشراء، ويمكن معرفة قيمة المخزونات المباعة عن طريق معطيات الجرد الدائم، ويشكل هذا الجزء من النتيجة معياراً مهماً بالنسبة للمؤسسات التجارية، المؤسسات الصناعية التي تقوم بنشاط تجاري.

وتعبر القيمة المضافة عن الفرق بين إنتاج الدورة (الإنتاج المباع + التغير في الإنتاج المخزن بالإضافة إلى إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة) والمواد واللوازم والخدمات المستهلكة لتحقيق هذا الإنتاج، كما يمكن التعبير عن القيمة المضافة على أنها الثروة التي حققتها المؤسسة خلال الدورة التي تكافئ بها عوامل الإنتاج المتمثلة في: العمال من خلال الأجور، الدولة من

¹سعدان الشبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، مرجع سبق ذكره، ص158.

خلال الضرائب والرسوم، الأموال المقترضة من خلال الفوائد والعمولات البنكية، تجهيزات الإنتاج من خلال الاهتلاكات.

وتعتبر نتائج الاستغلال على نتيجة المؤسسة الناتجة عن الاستغلال العادي، وهي النتيجة المعبرة عن فعالية التسيير، إذ لا تأخذ بعين الاعتبار العمليات الاستثنائية التي تخرج عن الاستغلال العادي مثل: إعانات الاستغلال في حالة الإيرادات أو الخسارة الاستثنائية في حالة الأعباء.

وتعتبر النتيجة خارج الاستغلال عن الفرق بين الإيرادات الخارجة عن الاستغلال والأعباء الخارجة عن الاستغلال، وهي نتيجة لا تعبر بطريقة مباشرة عن فعالية التسيير، بل هي طارئة قد تكون في صالح المؤسسة أو ضدها.

وتجمع نتيجة السنة المالية بين نتيجة الاستغلال ونتيجة خارج الاستغلال لتكون نتيجة السنة المالية، وهي النتيجة النهائية للمؤسسة قبل اقتطاع الضريبة.

الفرع الثالث: القوائم المالية الختامية

حسب المخطط الوطني للمحاسبة هناك نوعين من القوائم المالية:

أولاً: القوائم المالية الأساسية: وتتمثل في: 1

الميزانية: يمكن تعريف الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين (كل شهر، ثلاثة أشهر، أربعة أشهر، ستة أشهر، أو على الأقل مرة في كل سنة في نهاية الدورة المحاسبية) لمجموع ما تملكه المؤسسة من الأصول ولكل ما عليها من الديون (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل) والفرق بين ما تملكه من أموال وما عليها من ديون تمثل ذمتها أو حالتها الصافية أو بعبارة أخرى ما تملكه من أموال خاصة .

جدول حسابات النتائج: لقد حدده المخطط الوطني للمحاسبة في شكله الجديد ليظهر عدة مستويات من النتائج، ويشمل هذا الجدول الأصناف الثلاثة من حسابات التسيير، الصنفين 6

¹ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، ج1، مطبعة مدني، بوفاريك، البلدية، 1990، ص 17 .

و7 وحسابات النتائج صنف 8 حيث يعتبر وسيلة جد مفيدة في عملية تسيير المؤسسة في نفس الوقت مفيد لتحديد المجاميع الاقتصادية على مستوى المحاسبة الوطنية وذلك لتتناسب المفاهيم المستعملة في التسيير والمقدمة في المخطط المحاسبي الوطني مع المفاهيم المستعملة في المحاسبة الوطنية، وهذه العناصر هي: (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال ونتيجة الاستغلال).

جدول حركة عناصر الذمة المالية: يظهر هذا الجدول التغيرات التي تطرأ على كل عنصر من عناصر الذمة (كل حساب من الحسابات الرئيسية للأصول والخصوم)، وذلك بإظهار رصيد أول المدة لكل حساب والحركات التي تعرض لها خلال الدورة ليحصل في الأخير على رصيد آخر المدة.

ثانيا: القوائم المالية الملحقة: وتشمل 14 جدول ملحق، تكمل الوثائق الشاملة وتمنح مستعملها التفاصيل اللازمة، بحيث أنه سهل فهم محتواها بمجرد الإطلاع عليها وهي:1:

- الجدول رقم 4: الاستثمارات ؛
- الجدول رقم 5: الاهتلاكات؛
- الجدول رقم 6: المؤونات؛
- الجدول رقم 7: الحقوق؛
- الجدول رقم 8: الأموال الخاصة؛
- الجدول رقم 9: الديون؛
- الجدول رقم 10: المخزونات؛
- الجدول رقم 11: استهلاك البضائع والمواد واللوازم؛
- الجدول رقم 12: مصاريف التسيير؛

¹مدني بلغيت، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004، ص14.

- الجدول رقم 13: المبيعات والخدمات المقدمة؛
- الجدول رقم 14: إيرادات أخرى؛
- الجدول رقم 15: التنازل عن الاستثمارات؛
- الجدول رقم 16: التعهدات الممنوحة للعمال؛
- الجدول رقم 17: معلومات مختلفة.

تشكل هذه الجداول مجتمعة جملة من المعلومات المفصلة التي تساعد كل من له فائدة من الاطلاع على القوائم المالية، في أخذ صورة تفصيلية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المحاسبية محل الاطلاع، كما تدرج مع هذه الملاحق كل التغييرات التي أدخلتها المؤسسة بالإضافة إلى تبرير عن التغيير في كل من المبادئ المحاسبية، طرق قياس المخزون وكذلك الحياد عن استعمال طريقة الاهتلاك المتبعة في الدورات السابقة، هذا لأن التغيير الذي أدخلته المؤسسة يشكل إخلالا بأحد المبادئ الأساسية في المحاسبة والمتمثل في ثبات الطرق المحاسبية لغرض المقارنة الصحيحة عبر الزمن.

المطلب الثالث: محدودية المخطط الوطني للمحاسبة وضرورة الانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر.

الفرع الأول: نقائص المخطط الوطني للمحاسبة¹

بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود من تطبيق المخطط المحاسبي الوطني أسفر هذا الأخير عن مجموعة من النقائص، وأصبح لا يساير التحولات الإقتصادية التي عرفتھا الجزائر، وذلك بالانتقال إلى نظام إقتصاد السوق، والتخلي عن نظام الإقتصاد المخطط، ولا يواكب كذلك التطورات الحاصلة في ميدان المحاسبة، والتي نتج عنها ظهور معايير

¹عمراني أمين، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 16-22.

محاسبية دولية موحدة، ومن خلال ما سبق يمكننا توضيح النقائص التي كان يعاني منها المخطط الوطني المحاسبي: ¹

أولاً: النقائص المتعلقة بالإطار المفاهيمي (التصوري)

1- غياب الإطار المفاهيمي: إن غياب الإطار المفاهيمي، ولو بصورة ضمنية في المخطط المحاسبي الوطني، تسبب في جمود المحاسبة في بلادنا، فمن دونه لا يمكن إيجاد حلول للمعاملات والأحداث والمشاكل التي لم تتم معالجتها بموجب المخطط المحاسبي الوطني، فالإطار المفاهيمي يسمح بتحديد أهداف القوائم المالية، وعناصرها، وخصائصها النوعية، وكذا مستعملي المعلومات المحاسبية، والمالية، ويحدد المبادئ، والإتفاقيات المحاسبية، بالإضافة لكونه دليلاً لإختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار معين.

2- أهداف ومستعملي المعلومات المحاسبية: إن أهداف المخطط المحاسبي الوطني التي حددت منذ أكثر من ثلاث عقود لم تعد تتجاوب مع الواقع الحالي للإقتصاد من خلال تقديم المعلومات إلى جهاز التخطيط المركزي، بالإضافة إلى تلبية إحتياجات المحاسبة الوطنية من المعلومات، وبالتالي تصبح المعلومات المحاسبية موجهة في المقام الأول نحو مستفيد رئيسي يتمثل في الدولة بهيئاتها المختلفة على حساب المؤسسة وإحتياجاتها من المعلومات، وهذا حتى وإن لم يحدد معدوا المخطط المحاسبي الوطني آنذاك الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية، أو تحديد درجة أولوياتها والتي يجب على المحاسبة الإجابة على إحتياجاتها، إلا أن طبيعة هذه الأطراف كانت محددة ضمناً على صعيدين الأول من خلال الدور المنوط بالمحاسبة والأهداف المنتظر الوصول إليها، والثاني من خلال طبيعة الحسابات التي أعتمدت في هذا المخطط.

¹ عمران أمين، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره ص 16-

وعليه فإن المخطط المحاسبي الوطني أهمل عدة مستعملين للمعلومات المحاسبية، والمالية وخصوصا المستثمرين والمقرضين والمساهمين وما يحتاجونه من المعلومات التي تمكنهم من إتخاذ قراراتهم الإقتصادية.

3- **على مستوى المصطلحات:** لم يتم معدوا المخطط المحاسبي الوطني بشرح المصطلحات التي يستعملها المخطط، وكان من المفروض إن يخصص جزء لتوضيح، وشرح كل المصطلحات المستعملة في المخطط، سواء في جانب تسمية الحسابات والأصناف، أو في جانب قواعد سير الحسابات، فغياب تعريف واضح للمصطلحات الواردة في المخطط يؤثر على فهم المصطلح، ويخلق إلتباسا في تطبيقه وحسن إستغلاله.¹

ثانيا: نقائص على مستوى الجانب التقني:

1- **نقائص على مستوى الحسابات:** لقد حاول المخطط المحاسبي الوطني الحفاظ على تجانس الحسابات داخل الصنف الواحد حتى يقدم مجموع كل صنف قيمة متجانسة ذات مدلول معين، إلا أن هناك بعض الحسابات لا تحقق هذه الصفة، إذ لا تتجانس مع باقي حسابات الصنف، ويمكن في هذا السياق ذكر مايلي:

- **البنائيات المنجزة على أراضي الغير :** تشكل عملية تسجيل البنائيات الموجودة على أراضي الغير مشكلا كبيرا فهل تسجل ضمن الإستثمارات بحكم أنها بنائيات دائمة تساهم في العملية الإنتاجية للمؤسسة؟ أم تسجل كمجرد أعباء لأنها بنيت على أراض ليست تابعة للمؤسسة وبالتالي لا يمكن لها التصرف فيها وهي مجبرة على تركها في وقت معين .لم يحدد المخطط المحاسبي الوطني كيفية تسجيل هاته العملية.

- **معالجة عقد الإيجار التمويلي :** يعتبر الإيجار أداة تمويل للمؤسسة، حيث يسمح لها بإستغلال عتاد أو عقار معين، ولكنها لا تحصل على ملكيته إلا بعد تسديد مبلغه الكلي

¹ عمراني أمين، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 16-

على شكل دفعات، ومنه يبرز الإشكال في كيفية معالجة هذه العملية بالنسبة للطرفين، فهل يسجل هذا العقار كإستثمار بالنسبة للمؤجر أو المؤجر له؟ وما هي القيمة التي يسجل بها؟ وهو الأمر الذي لم يتطرق إليه المخطط الوطني المحاسبي.

-**العمليات المنجزة في إطار عقود المناولة:** وتتمثل عملية المناولة (المقاولة من الباطن) في أن تكلف مؤسسة ما مؤسسة أخرى للقيام بخدمة معينة عوضا عنها، فهل تسجل هذه الخدمة في حساب معين من حسابات الخدمات على كونها خدمة وكفى؟ وما هو الحساب التي تسجل فيه في هذه الحالة؟ أم تسجل في حساب خاص حسب طبيعة الخدمة التي تمت مقاولتها من الباطن، حفاظا على مبدأ تصنيف حسابات الأعباء حسب طبيعتها؟ لا نجد في المخطط المحاسبي الوطني إجابات عن هاته الأسئلة¹.

ثالثا: نقائص على مستوى التقييم

تقتضي الطرق التي يعتمدها المخطط الوطني للمحاسبة بأن تسجل مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة بالإعتماد أساسا على القيمة التاريخية أو قيمة الشراء، أي تكلفة الشراء إذ كان الأمر يتعلق بالسلع المشتراة وتكلفة الإنتاج في حالة السلع المنتجة من قبل المؤسسة نفسها، فتظهر في آخر الدورة المحاسبية عناصر الأصول مسجلة في الميزانية بقيمتها المحاسبية الصافية، بعد أن يتم تخفيض المجموع المتراكم للإهلاكات والمؤنات من قيمتها التاريخية، إلا أنه يعاب على القيمة المحاسبية الصافية كونها لا تمثل فعلا القيمة الحقيقية للأصول، لأنها تأخذ بعين الإعتبار إلا تدني القيمة الناجم عن إستخدام الأصول المعنية ومرور الزمن، وتهمل جوانب إقتصادية ومالية أخرى تلعب كذلك أدوارا مهمة في التأثير على قيم الأصول، كإنخفاض قيمة النقود أو التضخم، وبالتالي تصبح المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالإعتماد على هذا المبدأ تفقد الكثير من مصداقيتها وقدرتها على

¹عمراني أمين، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص16-

الإفصاح عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسة، لأن المحاسبة تعط صورة غير حقيقية عن المؤسسة، التي تكون عناصر ذمتها مسجلة على أساس أسعارها الأصلية، مع إهمال تطور قيمها في المستقبل، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك بالمستعملين للمعلومة المحاسبية إلى إتخاذ قرارات غير سليمة، بالرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية يتمتع بسهولة وإمكانية الفهم في تقييم أصول والتزامات المؤسسة، على أساس تكلفة الحيازة مع فرض ثبات قوة الشراء للوحدة النقدية المخصصة أساسا لهذا القياس، بإعتبار أن هذا القياس يقوم على عناصر مادية وموضوعية كأدلة للإثبات مثل الفواتير والعقود.

رابعا - نقائص على مستوى القوائم الختامية¹

القوائم المالية المشكلة من 17 جدولاً، لا تخلوا بدورها من النقائص التي نوجز أهمها فيما يلي:

- القوائم المالية المطلوبة كثيرة ومتعددة، وهي بنفس العدد لكل المؤسسات الخاضعة لأحكام المخطط الوطني للمحاسبة مهما كان حجمها أو نشاطها.
- لا يتوفر في شكل الميزانية المعطيات المتعلقة بالدورة السابقة، ويُصعب ذلك من إجراء المقارنة بين الدورات المالية بالإعتماد على الميزانيات، ويتم بدل ذلك الإعتماد على الجداول الملحقة، كما أنه ضمن الأصول والخصوم في الميزانية، لا تظهر بعض المجاميع الهامة مثل الأصول الثابتة، الأصول المتداولة، الأموال الدائمة، الديون أو الحقوق الطويلة والقصيرة الأجل.
- يتم التركيز في الميزانية على وضعية الذمة المالية أكثر من التركيز على الواقع الإقتصادي، فحسب المخطط الوطني للمحاسبة، تعد الميزانية بطريقة تسمح بتقديم وضعية الذمة المالية والقانونية للمؤسسة التي تمثل في لحظة معينة حقوقها والتزاماتها،

¹عمراني أمين، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص16-

ويعتمد بالتالي في ترتيب عناصر الأصول على مبدأ السيولة، أي ترتيبها من الأسفل إلى الأعلى إستنادا للفترة التي يمكن أن تقضيها هذه العناصر لكي تتحول إلى سيولة نقدية، وبالنسبة للخصوم يعتمد في ترتيبها على مبدأ الإستحقاق، أي ترتيب عناصر الخصوم من الأسفل إلى الأعلى إستنادا للمدة التي تستحق فيها هذه العناصر.

- بدوره جدول حسابات النتائج لا يظهر معطيات الدورة السابقة من أجل المقارنة، ولم يعتمد بعض الأرصد الوسيطة المعروفة على المستوى الدولي مثل الفائض الخام للإستغلال أو طاقة التمويل الذاتي، والنتيجة التي تظهر في الجدول لا تعتبر بالضرورة مؤشرا على الأداء في المؤسسة، لأنها تحتوي على بعض العمليات ذات الطابع الإستثنائي، الموجودة ضمن النتيجة خارج الإستغلال (الحساب رقم 84).

- لا يسمح جدول حسابات النتائج بتقديم رقم الأعمال بشكل واضح، بحيث يكون موزعا بين مبيعات البضائع عند حساب الهامش الإجمالي، والإنتاج المباع وأداء الخدمات عند حساب القيمة المضافة.

أهم المخطط الوطني للمحاسبة جدول تدفقات الخزينة (التدفقات النقدية)، الذي يهدف إلى تحليل التغيرات الحاصلة في الخزينة وتفسير شكلها ومحتواها، كما هو الشأن بالنسبة لجدول حسابات النتائج الذي يفسر تشكل النتيجة، بحيث تكتسب دراسة تدفقات الخزينة أهمية من حيث أنها تعد وسيلة مفضلة لتكوين مؤشرات تسمح بتقدير خطر الإفلاس والتنبؤ بالمشاكل المالية التي سوف تواجهها المؤسسة، وتعتبر بالتالي مؤشر على نجاعتها في التسيير المالي، ومؤشر هام يسمح بإعطاء صورة عن يسرها المالي في المدى القصير، وقياس إحتياجات التمويل في المدى الطويل، وهو ما كان له الأثر في إعتماها من طرف مجلس المعايير الدولية للمحاسبة من خلال المعيار الدولي للمحاسبة رقم (07) "جداول تدفقات الخزينة"، الذي يسمح بترتيب التدفقات النقدية حسب ثلاثة وظائف أساسية، هي وظيفة الإستغلال، وظيفة الإستثمار ووظيفة التمويل.

الفرع الثاني: المشاكل الناتجة عن استعمال المخطط الوطني للمحاسبة

فيما يلي سنعرض المشاكل الناجمة عن استعمال المخطط الوطني للمحاسبة: ¹ أولاً: خدمة مستعملي القوائم المالية: إن المخطط الوطني للمحاسبة يقوم بعرض وتصنيف وترتيب الحسابات حسب طبيعتها، وهذا التبويب يسهل ويعطي امتيازات لواضعي معلومات الاقتصاد الكلي، فمثلاً إعداد جدول حسابات النتائج يسهل حساب القيمة المضافة والنتائج الداخلي الخام... الخ، غير أن هدف المحاسبة على المستوى الدولي هو تلبية حاجيات مستعملي المعلومة المحاسبية من المستثمرين، المساهمين، الملاك ودائتي المؤسسة... الخ، ومطلبهم الأساسي يكمن في معرفة القمة المالية للمؤسسة من أجل بناء قرارات دقيقة.

ثانياً: تجميع الحسابات والاستعمال على المستوى الدولي: إن الجانب التطبيقي للمخطط الوطني للمحاسبة يقتصر على المؤسسات التي نشاطها في الجزائر، أي أنه لا يشير إلى المجمعات التي من شأنها إتباع المعايير المحاسبية الدولية، إذ أن لهذه المؤسسات فروع عديدة عبر العالم وهذا ما يستدعي مسك الدفاتر وإعداد القوائم الخاصة بكل بلد علي حدى مما يصعب عملية تجميع حساباتها . إن المخطط الوطني للمحاسبة يقوم على أساس مبادئ جبائية ولا تتماشى مع التغييرات الحاصلة في شكل المؤسسات وحجمها وفروعها، حيث أن مشروع الدليل المحاسبي للشركات القابضة يفرض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه الشركات التي لها مساهمات في الخارج إمكانية تجميع حساباتها وفق المعايير المحاسبية الدولية.

ثالثاً: الاستخدام للتحليل المالي: إن شكل ومضمون الميزانية مبوب على أساس طبيعة كل حساب، أي لا يبين الذمة المالية الحقيقية للمؤسسة، كما أنه لا يمكن استخدامها في عملية التحليل المالي لوضعية المؤسسة، أي أنه لا بد من القيام بعملية التعديل من الميزانية المحاسبية

¹ نور الدين جرد، نحو إطار موحد للتطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول دراسة حالة النظام المحاسبي المالي

الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، ص 147.

إلى الميزانية المالية للقيام بعملية التحليل المالي لوضعية المؤسسة، وذلك بحساب رأس المال العامل واحتياجات الرأس المال العامل ومختلف نسب هيكله الميزانية.

الفرع الثالث : ضرورة إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة

مع ظهور جملة من النقائص في المخطط الوطني للمحاسبة كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه، ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إعداد إطار تصوري يتوافق مع المرجع الدولي، من خلال:1

أولاً: المخطط الوطني للمحاسبة: في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة إن محاولات إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاءت في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد الوطني نتيجة انتقاله من النهج الاشتراكي وتوجهه نحو اقتصاد السوق، وما يتطلبه هذا الأخير من إصلاحات وعلى كل المستويات، وفي إطار هذا المسعى تتوجه الجزائر إلى تعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتواصل جهودها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذه المعطيات تفرض على الجزائر جملة من التغييرات والتعديلات على عدة أصعدة، وفي إطار هذه الدراسة ستركز على عامل البيئة المحاسبية، حيث وبالرغم من أن العقود المبرمة بين السلطة العمومية والشركات المتعددة الجنسيات وخاصة العاملة في مجال المحروقات تنص على التعامل بالمخطط الوطني للمحاسبة، إلا أن الواقع العملي غير ذلك، حيث تمارس هذه الأخيرة ضغطا اقتصاديا على السلطة العمومية لتعجيل عملية إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة وجعله يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

ثانياً: محاولة إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة: بداية من الثلاثي الثاني من سنة 2001، بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط الوطني للمحاسبة، والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية التي أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس

¹ محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة دراسة حالة: عينة من المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية للمنظومة المحاسبية الجزائرية

الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي 35-75 لجعله يتوافق مع المعطيات الجديدة والمتعاملين الاقتصاديين الجدد وقد مرت هذه العملية بأربعة مراحل كالتالي:

1. المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة مع إجراء مقارنة

بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية؛

2. المرحلة الثانية: تطوير مشروع نظام محاسبي جديد للمؤسسة؛

3. المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد؛

4. المرحلة الرابعة: العمل على تحسين وتنظيم عمل المجلس الوطني للمحاسبة.

المبحث الثاني : عرض النظام المحاسبي المالي الجديد:

كانت النقائص التي اظهرها المخطط الوطني للمحاسبة من خلال تطبيقه أكثر من ثلاثين سنة، مبررا للانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد، الذي يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي، ويسد الكثير من تلك النقائص التي ميزت المخطط المحاسبي القديم. تواجه الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي الجديد العديد من الصعوبات التي تجعل البيئة لازالت غير مهیئة بصفة كاملة، لكن هذا لا يعتبر مبررا لترك العمل بهذا النظام، بل من المهم تهيئة البيئة في الوقت الذي يطبق فيه هذا النظام بشكل تدريجي، وتتطلب تهيئة البيئة إعادة هندسة برنامج مقياس المحاسبة في المؤسسات التعليمية، وإعادة الرسكلة الدورية للعاملين في مجال المحاسبة، مع ضرورة تعديل القانون التجاري والنظام الجبائي بما يتماشى مع هذا النظام.

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد

يعبر النظام المحاسبي على مجموع القواعد والممارسات المحاسبية والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات واثباتها في الدفاتر والسجلات، والنظام المحاسبي الجديد يقرب ممارسة المحاسبة الجزائرية من الممارسة العالمية.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد

لكل مؤسسة نظامها المحاسبي الخاص الذي يتلاءم وطبيعة أعمالها، وأوجه الظروف المحيطة بها.

عرف القانون رقم (07-11) الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة (03) منه، ويسمى في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية: المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدة عددية، وتصنيفها وتقييمها، وتسجيلها، وعرض

كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.¹

كما يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه: "الإطار العام الذي يحتوي على القواعد والمبادئ التي تحدد المستندات والدفاتر والسجلات وجميع الإجراءات والأدوات والتعليمات التي يجب اتباعها لأحكام عمليات وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق."²

ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد فيما يلي:³

- يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم، وكذا إعداد الكشوف المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات؛
- يستجيب للاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
- ساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساسا لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للاستجابة للاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة (03)، 2007، ص03.

² خالد أمين عبد الله، رمضان صايل، مبادئ المحاسبة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، دون سنة نشر، ص33.

³ عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد01، مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014، ص 88-89 .

- انسجام النظام المحاسبي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه؛
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين، بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف ومزايا النظام المحاسبي المالي الجديد

أولاً: أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد

هناك أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، من هذه الأهداف ما يلي:¹

- ✓ سد الثغرات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني؛
- ✓ قابلية المقارنة بين المؤسسات على المستوى المحلي والدولي؛
- ✓ ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليوافق ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- ✓ تمكين المؤسسات من الاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة في بيئتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام
- ✓ بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى؛
- ✓ يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية؛
- ✓ جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛
- ✓ إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

¹ جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، ديسمبر 2009، ص 83-84.

- بالإضافة إلى ما سبق هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، نذكر منها:¹
- ✓ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
 - ✓ يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
 - ✓ النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح النظام بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية واعداد الكشوف المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط؛
 - ✓ تسجيل العمليات المحاسبية التي تقوم بها الدورة الاقتصادية من خلال المستندات المؤيدة لها وتصنيف وتبويب العمليات المحاسبية.

ثانيا: مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد

تتمثل مزايا تطبيق النظام المحاسبي فيما يلي:²

- ✓ يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية؛
- ✓ يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية الحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيراً آمناً مالياً يساهم في استرجاع الثقة؛
- ✓ توافر معايير دولية تسمح بإعداد كشوف مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات مما يشجع على:
- ✓ انفتاح الأسواق المالية الوطنية (زيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربياً ودولياً)؛
- ✓ تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات؛
- ✓ يحفز بروز السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال؛

¹ مراد أيت محمد ، سفيان أبجري ، مداخلة بعنوان :النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر - تحديات وأهداف -، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/FRS، جامعة سعد دحلب ، البلدة، 2009، ص4.

² عاشور كتوش ، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر (IAS/IFRS)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009، ص 308-309.

- ✓ يقترح حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي؛
- ✓ يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين؛
- ✓ يسهل رقابة الحسابات التي تستند من الآن فصاعدا على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح؛
- ✓ الدخول على أسواق المال(البورصات)العالمية والعربية؛
- ✓ يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل
- ✓ يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفصح كل المخالفات والاختلاسات.

الفرع الثالث: الاستحداث الجديدة والفرضيات للنظام المحاسبي المالي الجديد

يتميز النظام المحاسبي المالي الجديد بأربع إستحداث رئيسية وهي: ¹

- **الإستحداث الأول:** يمس الإختيار الدولي الذي يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية والذي يسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة للإقتصاد المعاصر وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.
- **الإستحداث الثاني:** يتعلق بالإعلان بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ القواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد العامة، وتسهيل مراجعة الحسابات.
- **الإستحداث الثالث:** ينص على أن النظام المحاسبي الجديد قد أخذ على عاتقه إحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكن من إجراء مقارنات وإتخاذ القرارات.
- **الإستحداث الرابع:** يتعلق بالكيانات الصغيرة، ويتلخص في إمكانية تطبيقها لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.

¹ زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 59.

المطلب الثاني: الإطار التصوري وتنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي الجديد

الفرع الأول: الإطار التصوري

مجال التطبيق:

يمكن حصر مجال التطبيق للنظام المحاسبي والمالي الجديد من خلال تسليط الضوء على الإهتمامات التي ركز عليها وذلك في النقاط التالية¹:

1. يقوم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي أساسا بما يلي:

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية كالاتفاقيات المحاسبية والمبادئ والقواعد التي يجب التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومات المالية؛
- يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث الغير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي؛
- يشكل هذا النظام مرجعا لوضع معايير جديدة.

2. يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على:

- تطوير المعايير؛
- تحضير الكشوف المالية؛
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية،
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

3. يتعين على محاسبة كل كيان:

- مراعاة المصطلحات والمبادئ التوجيهية المحددة في النظام المحاسبي المالي.
- تطبيق الاتفاقيات والطرق و الإجراءات المقيسة.
- الإستناد على تنظيم يستجيب لمتطلبات مسك ومراقبة وجمع وإيصال المعلومات المراد معالجتها.
- يجب أن تسمح المحاسبة بإجراء مقارنات دورية و تقييم تطور الكيان بهدف إستمرارية النشاط في المستقبل.

¹ زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 55.

4. تطبق أحكام نظام المحاسبة المالية على كل شخص طبيعي أو معنوي على وجه الإلزام بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويستثني من مجال التطبيق الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

5. يسمح نظام المحاسبة المالية بتخزين معطيات قاعدية عددية، ويعمل على أساس تنظيم المعلومة المالية التي تعطي الصورة الصادقة والمعبرة عن الوضعية المالية وكذا ممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

6. كما أشرنا في النقطة الأولى بأنه يخضع بصفة الإلزام لأحكام المحاسبة المالية بعض الأشخاص، يمكننا حصرهم في الكيانات التالية¹:

أ- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

ب- التعاونيات؛

ت- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية

وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

ث- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

7. على حسب التنظيمات والتشريعات سارية المفعول فإنه تستثني من تطبيق نظام المحاسبة المالية الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين الذي تنص عليه التنظيمات، وتلزم هذه الكيانات فقط بمسك محاسبة مالية مبسطة، تسمى محاسبة الخزينة، إذا وقع إختيارها على طريقة أخرى، تخضع إلى إعداد كشوف مالية خاصة وتتشكل من:

• وضعية نهاية السنة المالية؛

• حساب نتائج السنة المالية؛

• جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية.

¹ زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد

تبنى مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وهي¹:

- **استمرارية النشاط:** يجرى إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تتعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.
- **الدورة المحاسبية:** عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/01 وتنتهي في 31/12 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف تاريخ 31/12 إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مختلفة للسنة المدنية، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا.
- **استقلالية الدورات:** إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.
- **قاعدة كيان الوحدة الاقتصادية:** تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها، أي لها شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المشروع.
- **قاعدة الوحدة النقدية:** أي تسجيل العمليات المعبر عنها بالنقود كما تسجل العمليات التي لا يمكن التعبير عنها بالنقود في القوائم المالية وخاصة في الملحق، إذا ما كان لديها تأثير مالي على الصورة العامة.
- **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستثمرين لهذه القوائم.
- **مبدأ استمرارية الطرق:** أي أن نفس الطرق المطبقة في دورة سابقة تطبيق في الدورة المالية وطل تغيير لابد أن يبرر في الملحق.

¹ طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية مصر،

- **مبدأ الحيطة والحذر:** ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات أو التقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.
- **مبدأ المماس بالميزانية الافتتاحية:** يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.
- **تغليب الوضعية الاقتصادية على الشكل القانوني:** من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا عملية القرض الايجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.
- **مبدأ عدم المقاصة:** المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والتكاليف في حساب نتيجة غير مسموح بها إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها في نص قانوني محدد.
- **مبدأ التكلفة التاريخية:** تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.
- **الصورة الصادقة:** يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمنشأة، وفي تتوفر هذه الصورة لابد من احترام قواعد ومبادئ المحاسبة، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلباً على هذه الصورة يجب حذفه والإشارة إلى ذلك في الملحق.

الفرع الثالث: تنظيم المحاسبة

لم تخضع المحاسبة قبل سنة 1930 لأي صورة من صور التنظيم المهني المشرع أو المقنن، وكانت السياسة المحاسبية آنذاك من أسرار الوحدة المحاسبية، وقد ترتب عن ذلك الوضع تضاربا في إعداد القوائم المحاسبية ومن زوال الثقة فيها، و مع التطور السريع الذي حدث في العالم في العصر الحديث و ما ترتب عنه من إعتماذ الكثير من الدول على معايير المحاسبة الدولية، كان لابد على الدولة الجزائرية هي كذلك سارعت لتنظيم محاسبتها من خلال إعتماذ النظام المحاسبي المالي الذي يضبط و ينظم الممارسة المحاسبية وفق

منهج عملي يستخدم التبرير المنطق ويستند على الأساس النظري الذي يواجه التحديات الجديدة التي ترتب عنها ظهور عوامل جديدة عجزت الممارسات السابقة التصدي لها الأمر الذي ترك المجال لكثير من المسميات غير المتفق عليها بين المحاسبين مثل معيار، قاعدة وغيرها، ومع إتساع نشاطات المؤسسة وتعدد ملاكها وتزايد حجم مستخدمي تقاريرها المالية وحاجتهم إلى معلومات أكثر عن أدائها، فإن تطبيق المؤسسة لمعايير محاسبي مقبولة على نطاق دولي يضمن لهؤلاء المستعملون تكوين أفضل فكرة عن القيمة الاقتصادية للمؤسسة من أجل مقارنتها مع قيمتها السوقية بهدف ترشيد قراراتهم بشأن الإستثمار في المؤسسة، ف جاء النظام المحاسبي المالي المتناسق مع المعايير المحاسبية الدولية بمبادئ وطرائق محاسبية جديدة، وبمنهجية تجعل المحاسبة أكثر تنظيماً عما كانت عليه في الماضي، وكذا تشغيل النظام المحاسبي بطريقة فعالة، حتى يمكن إنتاج قوائم مالية وفق معايير المحاسبة الدولية.¹

1-مصادقية المحاسبة مبنية على التنظيم المحكم و الرقابة الفعالة

لكي تتحقق الأهداف المرجوة من المحاسبة التي تم التطرق إليها سالفاً، وفي إطار إحترام مبدأ الحذر لا بد أن تلبى المحاسبة إلتزام الدقة والمصادقية والشفافية: أثناء المسك، وعند إجراء الرقابة، وعند تقديم القوائم، وكذا تبليغ المعلومة المعالجة، كما يجب الإشارة إلى العملة المستعملة وعملية التقريب في الوثائق التي تشكل القوائم المالية، فالمؤسسة تحدد تحت مسؤوليتها الإجراءات الضرورية التي تجعل موقع التنفيذ لنظام محاسبي يسمح لها من إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية.

كذلك من أجل ضمان فهم ومراقبة نظام معالجة المعلومة المحاسبية لا بد من وجود نظام توثيق فعال يصف الإجراءات والتنظيم المحاسبي. فأصول وخصوم الوحدة يجب أن يخضعوا مرة على الأقل سنويا لعملية الجرد العيني والكمي والقيمي، إنطلاقاً من الرقابة المادية والإحصائية للوثائق الثبوتية.

¹ عقاري مصطفى، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص30.

2-مصادقية المحاسبة تتطلب منع التغييرات في التسجيلات

طبعا القيود المحاسبية تتم وفق طريقة القيد المزدوج، وكل تسجيل محاسبي يجب أن يبين أصل ومحتوى كل معلومة، كما يحتوي أيضا على مرجع الوثيقة التبريرية التي تسنده. فكل القيود المحاسبية يجب أن تسند بالوثائق المبررة، التي تتطلب تنظيما يمكن الرجوع إليها بكل سهولة، وربطها بالقيد المحاسبي المناسب، هذه الإجراءات طبعا تجعل القيود المحاسبية في منأى عن أي تغيير فيمحتواها، كما أن تثبيت التسلسل التاريخي يضمن عدم مس التسجيلات المحاسبية.

3-الدفاتر المحاسبية

مما لا شك فيه أن حجر الزاوية في تطبيق أي نظام محاسبي من خلال تطبيق مراحل الدورة المحاسبية هو عملية التسجيل واثبات الأحداث الإقتصادية والمعاملات المالية في الدفاتر المحاسبية من واقع المستندات المحاسبية التي تشكل المصدر الأساسي للبيانات كمدخلات، تليها عملية التسجيل والتبويب كعملية تشغيل لتلك البيانات¹.

فكل مؤسسة مطالبة بمسك دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر للجرد المادة(20) بإعتبار أن:

- ✓ دفتر اليومية تسجل فيه الحركات التي تتم على الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الأعباء ونواتج المؤسسة وذلك بتجميع مجاميع العمليات المسجلة على الأقل مرة في كل شهر(المادة 9 من القسم من القانون التجاري)؛
- ✓ التسجيلات في دفتر اليومية يتم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ، حيث يعتبر هذا الإجراء جزءا من عملية التلخيص والتبويب؛
- ✓ دفتر الجرد يسجل فيه كل البيانات التي تخص حسابات القوائم المالية لكل فترة.
- ✓ وعليه فإن اليومية ودفتر الأستاذ سيتم تجزئتهم إلى يوميات مساعدة ودفاتر الأستاذ المساعدة حسب إحتياجات المؤسسة؛

¹ عقاري مصطفى، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي مرجع سبق ذكره، ص30.

✓ المحاسبة يمكن مسكها يدويا، أو بواسطة نظام الإعلام الآلي، وفي هذه الحالة الأخيرة لابد من تلبية متطلبات الأمان والمصادقية اللازمة فيما يخض حفظ المعطيات ووجود سبيل للمراجعة، وأن يتم إسترجاع كل المعلومات التي دخلت في نظام المعالجة على أوراق بشرط أن تكون مفهومة.

4-الإثبات والإحتفاظ بالوثائق المحاسبية

الوثائق الثبوتية للعمليات المحاسبية تؤرخ وتعد على أوراق تكون كركيزة تمكن من الإحتفاظ والرجوع إليها وقت الحاجة. فالعمليات التي تكون من نفس الطبيعة، وتتحقق في نفس الموقع خلال نفس اليوم يمكن تجميعها في نفس الوثيقة الثبوتية. علما أن الدفاتر المحاسبية الموجودة لدى المؤسسة تحتفظ بها لمدة يحددها التشريع الوطني.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي الجديد والمؤسسات الجزائرية

الفرع الأول: ايجابيات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية:

1 - تتوقف فاعلية النظام المحاسبي المالي في الجزائر على تعظيم المنافع والاستخدامات المتواخاة من مخرجاته، الامر الذي يتأتى بشكل أساسي من خلال تبني نظام الإفصاح الفعال على تلك المخرجات.

2- تسمح الأحكام المتعلقة بتحديد محتوى وشكل القوائم المالية، وطبيعة المعلومات المالية بزيادة منفعة المقارنة بين المؤسسات، سوء كان لنفس المؤسسة من خلال عمود السنوات السابقة أو عدة مؤسسات متجانسة النشاط من خلال توحيد شكل ومحتوى القوائم المالية.

3-إن معايير الاعتراف والإفصاح عن المعلومات المالية يعتبر أكثر المعايير صعوبة في التطبيق والتجسيد إلا أن أهمها هو معيار الأهمية النسبية وكذا الطابع الملائم للأعلام وهذا مأخذ به النظام المحاسبي المالي.

4-إن تحليل المعلومات المالية حسب القطاعات وكذا المناطق الجغرافية يسمح بتحديد مواضع القوة والضعف بالنسبة للمؤسسة، وذلك من اجل ترشيد القرارات المالية المتعلقة بالتمويل.

5- إن احترام مبدأ الإنصاف في تقديم المعلومات المالية بين مختلف المستخدمين لها، يسمح بتكافؤ الفرص بين المتعاملين في السوق المالي، إلا أن أهم مستخدم يتم استهدافه لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المالية هو المستثمرين الحاليين والمتوقعين.¹

الفرع الثاني: التحديات والمتطلبات المرتقبة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على المؤسسات الجزائرية

أولاً: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على المؤسسات الجزائرية

تواجه عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي عدة تحديات وصعوبات نوجزها فيما يلي:²

1. النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والتي وضعت أساساً على خصائص اقتصاد الدول المتقدمة والتي تختلف كثيراً عن خصائص البيئة الاقتصادية الجزائرية، ومن ضمنها:
 - معدل النمو الاقتصادي 3.3% سنة 2010 وهو ضعيف نظراً لحاجة الجزائر المعدلات عالية للنهوض إلى مصاف الدول المتقدمة؛
 - درجة الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات والتي قدرت سنة 2010 بـ: 35.14% وهو أقل من المتوسط وهذا ما يعكس عدم انفتاح الاقتصاد الجزائري مما يؤثر على طبيعة المعلومات المالية التي يوفرها النظام المحاسبي المالي؛
 - معدل التضخم المرتفع والذي يقدر في سنة 2010 بـ: 36.23% مقارنة بسنة 2001، وهو ارتفاع كبير يؤثر على التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي والذي يهدف إلى تقديم معلومات ذات مصداقية وملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛
 - عدم وجود سوق مالي نشط: يرتبط الإفصاح بالدرجة الأولى بالشركات المدرجة في البورصة، فهذه الشركات لها محفزات تجعلها تجتهد لتقديم كل المعلومات التي ترى فيها

1 مداخلة د. صديق مسعود، أ. صديقي فؤاد محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام

المحاسبي المالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية العدد 02 / 2016.

2 محمد فيصل المائدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة دراسة حالة: عينة من المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

- فائدة وتتمثل هذه التحفيزات في رغبة الشركات في جذب المستثمرين ورفع حجم التداول على أسهمها، وهذا الأمر غير متوفر في الجزائر؛
- سيطرة المصارف العمومية على خارطة القطاع المصرفي الجزائري وضعف أدائها مما لا يتلاءم مع متطلبات التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية.
2. ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق النظام المحاسبي المالي على الرغم من العديد من الدورات التي عقدت في هذا الشأن، إلا أنه مازالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهياة ومؤهلة لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد أساسا من المعايير المحاسبية الدولية.
3. عدم ترابط تبني النظام المحاسبي المالي بإجراءات تعديل القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى : فإذا أخذنا كمثال على ذلك، تسجيل قرض الإيجار في الأصول والدرج الامتلاكات المتعلقة بالأصل المستاجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الاهتلاكات التي تعود لأصول تملكها فقط، كما إن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت نسبة 75% من رأس مالها الاجتماعي غير النظام المحاسبي المالي يعتبره عنصرا هامشيا فهو عبارة عن الفرق بيت الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاوله نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.
4. بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومعاهد التكوين: فما زالت أغلب المقررات المحاسبية المدرسة في الجامعات ومعاهد التكوين لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستنكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا إلى غياب الوعي المحاسبي، وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته.
5. الأعباء الإضافية التي تتحملها المؤسسات في حالة تغيير الطرق المحاسبية: لإعادة تأهيل محاسبها تقوم المؤسسات بدفع مبالغ كبيرة قصد تكوينهم بما يتلاءم مع المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي.

6. صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية.

7. إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يحتاج إلى تاطير ذوي خبرة عالية ليتمكن الشريحة العاملة في المجال المحاسبي من كم معرفي وتقنيات حديثة للتطبيق الميداني لهذا النظام بالإضافة إلى هذا وجوب تكوين العدد الكافي للمؤطرين بحيث يمكن في ظرف سنة أو سنتين من تغطية كل الوطن، بل كل القطاعات خاصة قطاع التربية والتكوين، من تربية وطنية، تكوين مهني وقطاع التعليم العالي

8. ضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي: إن النظام المحاسبي المالي لا يأتي مبتغاه إلا من خلال إصلاحات لقطاعات متعددة أخرى سواء على الصعيد القانوني أو من حيث تكوين الموارد البشرية.

ثانيا: متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على المؤسسات الجزائرية

من أجل الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد يجب على الدولة والمؤسسات بشكل خاص القيام بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها تأهيل المؤسسات والاقتصاد الجزائري لتبني هذا النظام والتي تتمثل في ما يلي¹ :

- ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الاستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معالمه.
- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال العديد من المنتديات والملتقيات.
- تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لاسيما مصلحة الجباية.

¹ قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد10، 2012، ص274.

- ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية وتأهيل مختلف الأنظمة التسييرية المرتبطة بهذا النظام.
- تكوين ورسكلة الإطارين والمختصين والأكاديميين وتأهيلهم لهذا النظام المحاسبي الجديد.
- تجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة و تشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارين و الكوادر قصد التحكم في زمام الأمر مستقبلا.
- تخصيص الأظرف المالية المناسبة لتغطية تكاليف إعداد النظام الجديد.
- الاعتماد على تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبيها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تجديدها بالطرق التي تتلاءم مع هذا النظام
- مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي.
- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية فكر وثقافة أنظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المؤسسات على التحكم في مختلف نشاطاتها ويعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- يجب على الدولة دعم عمليات البحث و التطوير و تحفيز المؤسسات على تبني مثل هذه المشاريع لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج و تهمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات .
- الانطلاق في عملية التكوين والتأطير للطلبة والمتربصين حول المعايير الجديدة وحث السلطات العمومية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية، وتنظيم أيام دراسية وتظاهرات ومؤتمرات .

الفرع الثالث: الاختلافات بين نصوص النظام المحاسبي المالي الجديد والمخطط الوطني للمحاسبة

إن عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد من أهم التحديات، من هذا المنطلق، تبرز الحاجة لتصيد نقاط الاختلاف بين النظامين القديم والحديث للتركيز على المحدثات الرئيسية التي ستعرفها المحاسبة في الجزائر:¹

1. المقارنة من حيث الأهداف

كان المخطط المحاسبي الوطني يستجيب لتحديد الضريبة وحاجات إحصائية تتعلق بالمحاسبة الوطنية، إضافة إلى أهداف قياس الذمة المالية وتحديد مستوى نجاعة المؤسسة، وتشكيل معلومات مساعدة على اتخاذ القرار (وهذا هدف همشي مقارنة بالهدف الجبائي)، أما النظام المحاسبي المالي فيصد مستعملي المعلومات في المستثمرين بالدرجة الأولى، ثم البنوك والموردون والزبائن وإدارة الضرائب... الخ، وهذا يعني التوسع في مستوى الإفصاح، لذلك نقول انه وفق المخطط المحاسبي الوطني تعتبر المحاسبة وسيلة للرقابة واداة للضبط الاجتماعي، أما النظام المحاسبي المالي فيعتبرها أداة لتوفير معلومات مالية مساعدة على اتخاذ القرارات.

2. المقارنة من حيث مجال التطبيق

على عكس المخطط المحاسبي الوطني، قدم النظام المحاسبي المالي نظاما متمائزا يأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسات، حيث يمكن للمؤسسات المصغرة مسلك محاسبة مالية مبسطة.

3. المقارنة من حيث الإطار التصوري

إن غياب إطار تصوري واضح كانت أحد أهم جوانب التقصير في المخطط المحاسبي الوطني، لذلك استند النظام المحاسبي المالي الجديد على إطار تصوري يحدد مختلف المفاهيم المعتمدة لتقادي الغموض والتفسير الخاطئ للنصوص المحاسبية، وهذا يفسر انتقالنا من المخطط إلى النظام المحاسبي كنظام متكامل للمعلومات.

(1) حمزة شعيب، تطور المحاسبة ومحاولات التنظيم والتنظيم المحاسبي -دراسة حالة المحاسبة في الجزائر-، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، بلدية، الجزائر، 2010، ص 250-252.

4. المقارنة من حيث العلاقة بين المحاسبة والجباية

حسب المخطط المحاسبي الوطني هناك ارتباط وثيق بين المحاسبة والجباية، أما النظام المحاسبي المالي فيفترض استقلالية القواعد المحاسبية عن القواعد الجبائية، وهذا ما يؤدي إلى ظهور حسابات الضرائب المؤجلة أصول وخصوم.

5. المقارنة من حيث أصناف الحسابات

تتمثل أهم التغييرات الواردة في أصناف النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- تم ضم الديون طويلة الأجل في الصنف 01 .
- تدخل الاستثمارات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة للاستعمال ضمن الصنف 02 (استبدال شرط الملكية بشرط الاستعمال أي لا يهم الطابع القانوني للأصل وإنما الوظيفة الاقتصادية).
- الصنف 04 "حسابات الغير" يعرض الصنفين 04 و 05 في النظام القديم (عوض الحقوق).
- الصنف 03 المخزونات، فيه بعض التغييرات.
- الصنف 05 أصبح خاصا بالحسابات المالية (عرض الديون).
- الصنفان 06 و 07: الأعباء والإيرادات، فيهما بعض التغييرات .
- الصنف 08: النتائج، تم حذفه في النظام الجديد، لأن النتيجة تدخل مباشرة ضمن الأموال الخاصة في الحساب 12 "نتيجة الدورة".

6. المقارنة من حيث القوائم المالية

وفق المخطط المحاسبي الوطني تتمثل القوائم المالية في: الميزانية، جدول حسابات النتائج، إضافة إلى الملحقات (15 جدولا) التي لا تقدم معلومات مهمة، حيث تمثل تحليلا لعناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج حسب طبيعتها.

أما حسب النظام المحاسبي المالي فيضاف إلى القوائم السابقة قائمة التغييرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، كما تم التوسع في الملحقات والإيضاحات كما يلي:¹

¹حمزة شعيب، تطور المحاسبة ومحاولات التنظير والتنظيم المحاسبي -دراسة حالة المحاسبة في الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 253.

• الميزانية:

- حسب المخطط المحاسبي الوطني ترتب الأصول حسب درجة السيولة، أما الخصوم فترتب حسب درجة الاستحقاقية، أما حسب النظام المحاسبي المالي فتصنف الأصول والخصوم إلى دورية وغير دورية (متداولة وثابتة) عن طريق مبدأ السنوية، إضافة للمعيارين السابقين.
- حسب المخطط المحاسبي الوطني تظهر أرصدة الحسابات الرئيسية في الميزانية عن طريق تجميع الحسابات الفرعية، أما وفق النظام المحاسبي المالي فيتم توزيع أرصدة بعض حسابات الأصول والخصوم إلى دورية وغير دورية .
- تم إضافة بعض الحسابات في النظام المحاسبي المالي مثل الخاصة بالاستثمارات المحصل عليها عن طريق التمويل الإيجاري، كما تم حذف بعض العناصر مثل المصاريف التمهيدية.
- يعتمد المخطط المحاسبي الوطني في التقييم أساسا على التكلفة التاريخية، أما النظام المحاسبي المالي فيعتمد إضافة إلى ذلك على تقييم اقتصادي وتقديري (التقديرات والقيمة العادلة).
- لا تظهر المصاريف الإعدادية في النظام المحاسبي المالي، وإنما تعتبر إما جزءا من تكلفة الاستثمار أو ضمن مصاريف الدورة العادية.
- حسب المخطط المحاسبي الوطني تدخل في الخزينة العناصر السائلة فقط، أما وفق النظام المحاسبي المالي فتدخل فيها العناصر السائلة وشبه السائلة.

• جدول حسابات النتائج

- وفق النظام المحاسبي المالي يتم إعداد جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة (وهي الطريقة الوحيدة المعمول بها وفق المخطط المحاسبي الوطني)، أو حسب الوظيفة: أي التمييز بين تكاليف الشراء، التوزيع والتكاليف الإدارية، وهذه الطريقة تتطلب اعتماد نظام المحاسبة التحليلية الغائب في المخطط المحاسبي الوطني.
- يعتبر جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي أكثر تفصيلا حيث يتطرق إلى إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الامتلاك وقبل السياسية المالية، يطرح مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، لم يطرح المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الاهتلاك كما هو معمول به في المخطط المحاسبي الوطني،

وتختلف نتيجة العمليات وفق النظام المحاسبي المالي عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني لأنها تتضمن الإيرادات والمصاريف المالية، والنتيجة المالية مهمة نظرا لتطور السوق المالي، أما نتيجة العمليات العادية حسب النظام المحاسبي المالي هي نفسها نتيجة الاستغلال، وتساوي مجموع نتيجة العمليات والنتيجة المالية .

- **جدول تدفقات الخزينة:** يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة جديدة أتى بها النظام المحاسبي المالي ولم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، حيث يسمح بالترقية بين تدفقات الاستغلال والاستثمار والتمويل، كما يمكن من المقارنة مع الدورة السابقة.
- **جدول تغيرات رؤوس الأموال:** يعتبر أيضا قائمة جديدة في النظام المحاسبي المالي الجديد حسب معيار المحاسبة الدولي الأول الذي ينص على تقديم الأموال الخاصة في جدول من الملحقات ويتم إمداده لفترة زمنية واحدة .
- **كشف الملاحق:** إن مستوى التفصيل له أهمية كبيرة بالنسبة للنظام المحاسبي المالي على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتمد على 15 جدول توضيحي يعطي تحليل مفصل للحسابات الفرعية للميزانية وجدول حسابات النتائج.

7. المقارنة من حيث طرق التقييم

تتمثل التكلفة التاريخية أساس التقييم في المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي إلا أن هذا الأخير سمع بتقييم بعض العناصر عن طريق القيمة العادلة¹.

8. الأصول الثابتة المعنوية

وفق النظام المحاسبي المالي يسجل الأصل الثابت المعنوي في الميزانية إذا كان من المحتمل أن تتدفق امتيازات اقتصادية مرتبطة بهذا الأصل إلى المؤسسة، ويمكن تقييم تكلفة هذا الأصل بموثوقية.

ويعتبر Goodwill الحساب 210 وفق المخطط المحاسبي الوطني، بينما وفي النظام المحاسبي المالي الجديد لا يمكن تسجيله ضمن الأصول المعنوية لأنه لا يستجيب

¹حمزة شعيب، تطور المحاسبة ومحاولات التنظير والتنظيم المحاسبي -دراسة حالة المحاسبة في الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 254.

لخصائصها، حيث لا يمكن تقييمه بموثوقية ولا يتعلق الأمر بعنصر محدد مراقب من طرف المؤسسة، ويتم تسجيله في حسابات النتائج كعبء، ولا يمكن بذلك إطفائه تدريجيا.

9. مصاريف البحث والتطوير

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول بينما تسجل تكاليف البحث في حساب الأعباء لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية، في حين كانت تسجل كمصاريف إعدادية وفق المخطط المحاسبي الوطني. ويمكن أن تتجاوز مدة الإطفاء وفق النظام المحاسبي المالي 20 سنة، في حين كانت تقدر بخمس سنوات كحد أقصى في المخطط المحاسبي الوطني.

10. المصاريف الإعدادية

لا يمكن تسجيلها ضمن الأصول وفق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي لا يمكن إطفائها تدريجيا كما هو الحال في المخطط المحاسبي الوطني.

11. الأصول الثابتة المادية

وفق النظام المحاسبي المالي تستطيع المؤسسات إعادة تقييم أصولها الثابتة بصفة دورية، بينما كانت تتم هذه العملية في ظل المخطط المحاسبي الوطني في إطار عمليات قانونية محددة. كما تعتبر المصاريف الملحقة كاصول ثابتة إذا كانت مدة استعمالها أكثر من سنة، وتتهلك وفق مدة لا تتجاوز مدة الأصل المرتبط بها، أما المخطط المحاسبي الوطني فيعتبرها مصاريف إعدادية.

12. معالجة الإهلاك

حسب المخطط المحاسبي الوطني يتم تحديد مدة وطرق الإهلاك وفق الاعتبارات الجبائية، أما النظام المحاسبي المالي فيستند على العوامل الاقتصادية ومنفعة الأصل، ويجب مراجعة مدة وطرق الإهلاك على الأقل مرة في السنة، وهذا الأمر غير مسموح به في المخطط المحاسبي الوطني. ووفق النظام المحاسبي المالي يتم تحديد المبلغ القابل للاهلاك بعد طرح القيمة الباقية، بينما لا يتعامل المخطط المحاسبي الوطني مع هذه القيمة.

13. معالجة المؤونات

يسمح التنظيم الجزائري بتكوين مؤونات الأعمال والإصلاح والصيانة الكبرى، ولكن حسب النظام المحاسبي المالي تعكس الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة عند نهاية الدورة، ولا تعكس

الوضعية المالية المستقبلية المتوقعة، وبالتالي لا يمكن تشكيل مؤونة لتكاليف مستقبلية منتظرة كأعمال الإصلاح والصيانة الكبرى الواجبة من طرف المخطط المحاسبي الوطني.

14. المخزونات

وفق النظام المحاسبي المالي يتم تقييم المخزونات بالطرق التالية: التكلفة الوسطية المرجحة، ما ورد أولاً يخرج أولاً FIFO ، في حين كان المخطط المحاسبي الوطني يسمح باستعمال طريقة ما ورد أخيراً يصدر أولاً LIFO إضافة لهذه الطرق.

15. عقود الإيجار التمويلي

يفرق النظام المحاسبي المالي بين عقود الإيجار التمويلي وعقود الإيجار العادية، حيث يتم بموجب الإيجار التمويلي اعتبار العقار المعني ضمن أصول المستأجر الذي يطبق عليه الاهتلاك، في حين أن المخطط المحاسبي الوطني لم يقدم المعالجة الضرورية، ونفس الشيء بالنسبة للأموال الممنوحة من طرف الدولة في إطار عقود الامتياز (أي تسجل ضمن الأصول).

على ضوء ما سبق يمكن تلخيص أهم محدثات النظام المحاسبي المالي فيما يلي¹ :

- معايير محاسبية أكثر تفصيلاً، ومستوحاة بصفة كبيرة من معايير المحاسبة الدولية.
- مخطط محاسبي أكثر تطوراً، ويقترب من المخطط المحاسبي العام الفرنسي الحالي بدرجة كبيرة، مع الاحتفاظ ببعض الخصوصيات الجزائرية.
- وضع عدد من المبادئ والالتزامات الهيكلية لاسيما في مجال التجميع والملحقات المحاسبية.
- اعتماد إطار تصوري يحدد باكثر دقة مختلف المفاهيم والمبادئ المحاسبية المعتمدة، الأمر الذي يسمح بتنظيم المؤسسات باكثر شفافية مالية.
- التأكيد على أهمية الرقابة الداخلية والخارجية على الحسابات.
- تغليب الواقع الاقتصادي على باقي الاعتبارات سواء كانت جبائية أو قانونية.
- الاهتمام بجودة المعلومة المالية، وجعلها قابلة للمقارنة عبر الزمان والمكان .
- إدخال مفهوم القيمة العادلة مع الإبقاء على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس أول التقييم.

1. حمزة شعيب، تطور المحاسبة ومحاولات التنظير والتنظيم المحاسبي ، مرجع سبق ذكره، ص 254

المبحث الثالث: قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم في النظام المحاسبي المالي:

تتشكل قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي الجديد من مبادئ وقواعد عامة للتقييم، إضافة إلى قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات، يتم تطبيقها على العناصر التي تحتويها القوائم المالية.

المطلب الأول: المبادئ والقواعد العامة للتقييم والتسجيل المحاسبي¹

الفرع الأول: التسجيل المحاسبي للأصول والخصوم والايادات:

ستحاول من خلال هذا الفرع التعرف على كل من الأصول والخصوم والحالات التي يتم فيها إثباتها.

1- التسجيل المحاسبي للأصول

- تعريف الأصول: وردت عدة تعاريف للأصول نأخذ أهمها:

"ورد تعريف عناصر الأصول في النظام المحاسبي المالي باعتبارها موارد مراقبة بسبب أحداث وقعت ومرتبطة بجني مزايا اقتصادية مستقبلية"

أيضا "عبارة عن منافع اقتصادية، (زيادة في خزينة المؤسسة أو إرباحها) مستقبلية محتملة يتم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لإحداث أو عمليات حدثت في الماضي".

ميز النظام المحاسبي في عرض الأصول من خلال الجداول المالية لاسيما الميزانية بين عناصر جارية وعناصر غير جارية وهما كما يلي:

أصول جارية: هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية انجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي

أصول غير جارية: هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة، مثل التثبيبات العينية والمعنوية إي كل ما يتم حيازته لغرض التوظيف على المدى البعيد.

¹ عوادي مصطفى، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر 2012، ص444.

- التسجيل المحاسبي:

تدرج محاسبيا أصل ما ضمن الميزانية حينما يكون من المحتمل إن تعود منه أو إليه إي منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان ويكون لهذا الأصل كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة.

2-التسجيل المحاسبي للخصوم:¹

- تعريف الخصوم: وردت عدة تعاريف للخصوم نأخذ أهمها:

"هي عبارة عن التزام حالي للمؤسسة، ناتجة عن إحداث ماضية، يجب تسويته بخروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية"

"تعني الخصوم الالتزام الراهن للمؤسسة المترتب عن إحداث وقعت سابقا والعناصر التي يجب أن يترتب على انقضائها خروج موارد تمثل منافع اقتصادية".

ميز النظام المحاسبي المالي بين:

خصوم جارية: هي خصوم تنتظر المؤسسة انقضائها في دائرة الاستغلال العادي حيث يجب أن تتم تسويتها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.
خصوم غير جارية: تشمل الخصوم غير الجارية جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية.

- التسجيل المحاسبي:

"يتم تسجيل الخصوم محاسبيا عندما يترتب من المحتمل خروج موارد تمثل منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان ولا بد أن يكون لهذا العنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة"

"وتنشأ عموما نتيجة التزام أو عقود قابلة للتنفيذ قانونا بواسطة الدائن مثل حسابات الدفع وأوراق الدفع والأجور والفوائد... الخ، وتنشأ بعض الالتزامات بنص القانون مثل الضرائب".

¹عوادي مصطفى، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، مرجع سبق ذكره، ص445.

ثانيا: التسجيل المحاسبي للأعباء والإيرادات:

1-التسجيل المحاسبي للأعباء

- تعريف الأعباء:

وردت عدة تعاريف للأعباء نأخذ أهمها:

أ- **التعريف العام للأعباء:** هي المبالغ المالية التي سددتها أو ستسندها المؤسسة خلال السنة المالية، مقابل المواد والمنتجات والخدمات التي استهلكتها في عمليات الإنتاج والاستغلال أو بدون مقابل مباشر.

ب- **تعريف الأعباء:** تمثل الأعباء التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال ممارسة نشاطها ومن خلال النظام المحاسبي المالي تصنف الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، وذلك حسب طبيعة واحتياجات المؤسسة

ت- **تعريف الأعباء في النظام المحاسبي المالي:** تتمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا (المنافع) الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم.

- **التسجيل المحاسبي:**

هناك قواعد متعلقة بتسجيل الأعباء وجب تطبيقها، فالمبدأ العام هنا عدم تسجيل أي أعباء غلا إذا كانت هذه الأعباء ستحقق رقم أعمال للدولة، وهذا المبدأ يسمى " مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف"، مع العلم أن هناك العديد من الأعباء الضرورية لتحقيق هذه الإيرادات وهي بصفة تقدم وتصنف وفق طريقتين:

الطريقة الأولى: وتعتمد هذه الطريقة على تصنيف الأعباء حسب الطبيعة مثل مواد مستهلكه ضرائب ورسوم وأعباء العمال...الخ.

الطريقة الثانية: وتعتمد على تصنيف الأعباء حسب الوظيفة أي حسب وظيفتها ضمن نشاط المؤسسة فنجد مثلا: أعباء الإدارة، أعباء الإنتاج، أعباء التوزيع...الخ.

2-التسجيل المحاسبي للإيرادات

- تعريف الإيرادات:

وردت عدة تعاريف للإيرادات نأخذ أهمها:

- ✓ في مفهومها العام هي "التدفق الداخلى للموارد والنواتج عن بيع السلع أو ادعاء الخدمات بهدف تحقيق الربح"؛
- ✓ يعرف الإيراد بأنه زيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تتمثل في التدفقات الداخلية أو الزيادة في قيمة الأصول، أو النقص في قيمة الخصوم التي ينتج عنها زيادة حقوق الملكية بخلاف الزيادة الناتجة عن مساهمات الشركاء؛

- التسجيل المحاسبي للإيرادات:

- ✓ يكون الكيان قد حول إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع
- ✓ أن يبقى للكيان دخل لا في التسيير كما هو مفروض عادة على المالك ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها.
- ✓ أن يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة
- ✓ أن يكون من المحتمل أولولة منافع اقتصادية مرتبطة بالمعاملة إلى الكيان.
- ✓ أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملها الكيان أو سيتحملها المتعلقة بالمعامل بشكل صادق.
- ✓ فوائد مدرجة في الحسابات تبعا للزمن المنصرم وللمردود الفعلي للأصل المستعمل.
- ✓ إيجارات وأتاوى مدرجة في الحسابات كلما تم اكتسابها تبعا للاتفاقات المبرمة.
- ✓ حصص مدرجة في الحسابات عندما ينشأ حق المساهمين في تلك الحصص.

الفرع الثاني: القواعد العامة للتقييم:

يقصد بالتقييم ذلك المسار الهادف لتحديد المبالغ النقدية التي تقيّد (تسجل) بها عناصر القوائم المالية في الدفاتر المحاسبية، وترتكز طريقة تقييم العناصر المفيدة في الحسابات كقاعدة عامة على مبدأ التكلفة التاريخية، إلا أنه يمكن تقييم بعض العناصر وحسب شروط معينة استنادا إلى: ¹

¹ الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، تحتوي قرار رقم 71 المؤرخ 26 جويلية 2008، يحدد قواعد تقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 06.

- القيمة العادلة
- قيمة الانجاز
- القيمة المنفعة
- **التكلفة التاريخية:** تسجل عناصر الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات محاسبيا وتعرض في القوائم المالية بكلفتها التاريخية، أي على أساس تكلفة حيازتها دون اعتبار آثار تغير أو تطور القوة الشرائية لوحدة النقد.
- تتألف التكلفة التاريخية للسلع والممتلكات المقيدة في أصول ميزانية، عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع والتخفيضات التجارية والتنزيلات مما يلي:
 - تكلفة الشراء بالنسبة للسلع المكتسبة بمقابل؛
 - قيمة الإسهام بالنسبة للسلع المستلمة كمساهمة عينية؛
 - القيمة العادلة بالنسبة للسلع المكتسبة مجانا؛
 - تسجل السلع المكتسبة عن طريق التبادل بالقيمة العادلة إذا كانت السلع المتبادلة غير متماثلة، وبالقيمة المحاسبة الصافية للسلع المقدمة للمبادلة إذا كانت هذه الأخيرة متماثلة.
 - تكلفة الإنتاج بالنسبة للسلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة.
- **القيمة العادلة أو القيمة الحالية:** تعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التي يمكن موجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.
- **القيمة المنفعة:** تتمثل في التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات النقدية المستقبلية ضمن المسار العادي للنشاط
- في نهاية كل دورة محاسبية تقدر وتفحص المؤسسة ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على نقصان قيمة أصل معين، وإذا ثبت وجود هذا المؤشر، فإن المؤسسة تقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل والتي تعرف على أنها أعلى قيمة بين من البيع الصافي الذي يمثل المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أصل عند إبرام أي معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية مطروحا منه تكاليف الخروج، وقيمة المنفعة للأصل التي تمثل القيمة

المحينة للتدفقات المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به.

- عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية، فإن هذه الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل خسارة في القيمة يتم إثباتها بانخفاض الأصل المعنى وبإدراج العبيء في الحسابات.
- كما تقوم المؤسسة كذلك في نهاية كل دورة محاسبية بتقدير ما إذا كان هناك مؤشر يدل على خسارة القيمة الأصل معين والمسجلة خلال السنوات السابقة لم تعد موجودة أو قد انخفضت، وإذا كان هذا المؤشر موجودا، فإن المؤسسة تقدر قيمة الأصل القابلة للتحصيل.
- تسجل خسارة القيمة المثبتة على أصل معين خلال السنوات السابقة، ضمن الإيرادات في حساب النتائج عندما تصبح قيمة هذا الأصل القابلة للتحصيل أكبر من قيمته المحاسبية، وحينئذ يعمد إلى زيادة القيمة المحاسبية للأصل بما يناسب قيمته القابلة للتحصيل، لكن دون أن تتجاوز القيمة المحاسبية الصافية التي قد يتم تحديدها إذا لم يتم تسجيل أي خسارة قيمة لهذا الأصل خلال السنوات السابقة.

الفرع الثالث: قواعد خاصة في التقييم والتسجيل

القواعد الخاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي هي قواعد مكملة للقواعد العامة السابقة، وتتعلق بالعناصر التالية:¹

اولا: الأصول الثابتة المادية والمعنوية

1. الأصول الثابتة المادية:

هي تلك الأصول التي تحوزها المؤسسة من أجل استخدامها في الإنتاج أو لغرض تقديم الخدمات أو تأجيرها للغير أو استعمالها لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة، ومن أمثلتها تذكر الأراضي، المباني، الآلات، المعدات المكتبية... الخ .

(1) الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، تحتوي قرار رقم 71 المؤرخ 26 جويلية 2008، يحدد قواعد تقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 06-07.

2. الأصول الثابتة المعنوية:

هي أصول قابلة لتحديد غير نقدية وغير مادية مراقبة ومستعملة في إطار أنشطة الكيان العادية، والمقصود منه مثال المحلات التجارية والعالمات، برامج المعلوماتية، شهرة المحل، مصاريف البحث والتطوير... الخ. وتحسب تكلفة الأصول الثابتة كما يلي:

- تسجل الاصول الثابتة في الحسابات بتكلفتها المنسوبة اليها مباشرة، والتي تتضمن مجموع تكاليف الحيازة ووضعها في اماكنها والرسوم تامدفوعة والاعباء المباشرة الاخرى ولا تندرج المصاريف العامة والمصاريف الادارية ومصاريف انطلاق النشاط ضمن هذه التكاليف.
- أما تكلفة الأصول الثابتة التي أنتجتها المؤسسة لنفسها فتتكون من تكلفة العتاد واليد العاملة وأعباء الإنتاج الأخرى. هذا وتضاف تكلفة تفكيك العتاد عند انطلاق مدة منفعة أو تكلفة تحديد الموقع إلى كلفة الإنتاج أو حيازة الأصل الثابت المعني إذا كان هذا التفكيك أو التحديد إلزاميا على المؤسسة.
- تسجل النفقات اللاحقة المتعلقة بالأصول الثابتة أو المعنوية المسجلة محاسبيا كأصول ثابتة ضمن الأعباء إذا كانت تحسن من نجاعة الأصل، أما إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية لتلك الأصول فإنها تسجل ضمن الأصول الثابتة وتضاف إلى القيمة المحاسبية للأصل.

3. اهتلاك الأصل الثابت:

يعرف الاهتلاك على أنه "النقص التدريجي في تكلفة الأصل بسبب عوامل الاستخدام أو مضي المدة والتقدم أو التطور التكنولوجي".¹

وحسب النظام المحاسبي المالي هناك أربع أساليب لاهتلاك الأصل الثابت، وهي:

- الاهتلاك الخطي؛

- الاهتلاك المتناقص؛

- الاهتلاك المتزايد؛

(1) الجريدة الرسمية العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، تحتوي قرار رقم 71 المؤرخ 26 جويلية 2008، يحدد قواعد تقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 09.

- طريقة وحدات الإنتاج.

ثانيا: التثبيات المالية

تتكون التثبيات المالية من العناصر التالية:

- سندات ينيات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة.
 - سندات المثبتة لنشاط المحافظ الاستثمارية.
 - السندات المثبتة والتي تمثل أفساط رأس مال أو توظيفات ذات الأمد الطويل.
 - القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان والتي لا ينوي بيعها في الأجل القصيرة.
- يتم تسجيل الأصول المالية في الحسابات عند دخولها بقيمتها الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك.

ثالثا: المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ

تمثل أصولا يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، أو موادا أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عمليات الإنتاج أو تقديم الخدمات. وتشمل تكلفة المخزونات جميع التكاليف المقتضاة لإيصال المخزونات إلى المكان أو الحالة التي توجد عليها. يتم تقييم المخزونات عند خروجها من المخزن أو عند المجرّد إما بطريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) وإما متوسط تكلفة شرائها وإنتاجها المرجحة (CUMP).

رابعا: الإعانات

تتمثل في موارد تقدمها الدولة وجماعاتها المحلية وهيئائما العمومية إلى مؤسسة أو مجموعة مؤسسات، إذا احترمت هذه الأخيرة الشروط المطلوبة المنفق عليها، يتم إدراجها في الحسابات كمنتوجات في حساب النتائج في السنة المالية أو عدة سنوات، وفي ما يخص التثبيات القابلة لاهتلاك تكون التكلفة هي الاهتلاك.

خامسا: مؤونات المخاطر والأعباء الامتلاك

هي خصوم يكون استحقاقها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية

- إذا كانت تمثل التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حادث مضي.
- إذا كان من المحتمل خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام.
- يمكن تقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.

سادسا: القروض والخصوم الأخرى

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي المقيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

سابعاً: تقييم الأعباء والمنتجات المالية

تأخذ الأعباء والمنتجات المالية في الحسبان، تبعاً لانقضاء الزمن وتلحق بالسنة المالية التي ترتبت الفوائد خلالها .

المطلب الثاني عرض القوائم المالية:

الفرع الأول: الترتيبات المتعلقة بالقوائم المالية

أولاً: تعريف القوائم المالية:¹

القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية أمام المحاسبة في توصيل المعلومات إلى من هم خارج المؤسسة، وهي بمثابة المنتج الرئيسي للمحاسبة، وتتركز المعلومات التي تحتوي عليها حول رأس المال والنتيجة للذات يرتبطان بوحدة محاسبية قد تكون في شكل مؤسسة فردية أو شركة تضامن أو مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة سواء كانت تنشط في القطاع التجاري أو الصناعي أو الخدمي، بغرض تحقيق الربح أو عدم تحقيقه.

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالقوائم المالية أنها عرض مالي هيكلية للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع لمجموعة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قرارات اقتصادية.

فالقوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الوحدة مرة كل سنة، وتعد في أجل أربعة أشهر بعد تاريخ انتهاء الفترة باستخدام الوحدة النقدية، وتقدم معلومات تمكن من إجراء

¹بعلينش عائشة، المحاسبة المالية، مطبوعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2018، ص35.

المقارنة مع الفترة السابقة وفي حالة تعذر إجراء المقارنة لأي سبب يجب ترتيب وتغيير المعلومات الخاصة بالفترة السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة وتفسر في الملحق.

وقد تضمن القوائم المالية العناصر التالية:¹

1. الميزانية أو المركز المالي؛

2. جدول حسابات النتائج بحسب الطبيعة أو حسب الوظيفة؛

3 قائمة التدفقات الخزينة؛

4 قائمة تغيرات الأموال الخاصة؛

5. الملاحق.

ثانيا: الافتراضات الأساسية المتبعة في عملية إعداد القوائم المالية

1. أساس الاستحقاق:

من أجل تحقيق المصدقية للقوائم المالية، فيجب أن تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي، أن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي تزود المستخدمين بالمعلومات وليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتحيطهم علما كذلك حول الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية سيجرى استلامها في المستقبل، وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

2. الاستمرارية:

يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشأة مستمرة، وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير في

¹ لبعيليش عائشة، المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص36.

حجم عملياتها، ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية قد يستوجب إعدادها على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم. إن القوائم المالية الأساسية كمجموعة يقصد منها تزويد معلومات مفيدة وضرورية تتصف بأنها ذات علاقة موثوق بها وفي الوقت المناسب، فهي ضرورية في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما يشابهها من القرارات وبذلك تخدم وتلبي أهداف التقرير، كما أن هذه القوائم المالية هي أيضا مكملة لبعضها البعض، فالقوائم المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص الشركة، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقرير المالية، وهكذا فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة في القوائم الأخرى.

الفرع الثاني: عناصر القوائم المالية:

أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي):

هي قائمة توضح الوضع المالي للشركة في لحظة زمنية معينة، فتظهر ما تمتلكه الشركة (موجودات) وما يستحق عليها من ديون ومطالبات اتجاه الغير (مطلوبات)، وكذلك ما يستحق عليها اتجاه الملاك أو أصحاب الشركة (حق الملكية)، ويطلق عليها مصطلح (الميزانية) لأنها تتخذ في إحدى أشكالها صورة كشف له جانبين متوازيين من ناحية، كما يطلق عليها مصطلح (عمومية) من ناحية أخرى لأنها تتضمن الآثار العامة لجميع نتائج عمليات الشركة كما وصل إليه الوضع المالي في تاريخ معين، ويطلق عليها أيضا مصطلح (قائمة المركز المالي) لأن الهدف الرئيسي من إعدادها في إظهار (حقيقة) المركز المالي للشركة.

المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية: يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية:

✓ الممتلكات والتجهيزات والمعدات؛

✓ الموجودات غير الملموسة؛

- ✓ الموجودات المالية؛
- ✓ الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية؛
- ✓ المخزون؛
- ✓ الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى؛
- ✓ النقد والنقد المعادل؛
- ✓ الذمم التجارية الدائنة و الذمم الدائنة الأخرى؛
- ✓ المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل؛
- ✓ المخصصات؛
- ✓ المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة؛
- ✓ حصة الأقلية؛
- ✓ رأس المال الصادر والاحتياطات.

يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية العمومية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة.

ثانياً: جدول حسابات النتائج

عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة). والمعلومات الدنيا المقدمة في جدول حسابات النتائج هي:¹

- ✓ إنتاج السنة المالية؛

¹ لبعيليش عائشة، المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص36.

- ✓ استهلاك السنة المالية؛
- ✓ القيمة المضافة للاستغلال؛
- ✓ إجمالي فائض الاستغلال؛
- ✓ النتيجة العملياتية؛
- ✓ النتيجة المالية؛
- ✓ النتيجة العادية قبل الضرائب؛
- ✓ مجموع منتجات الأنشطة العادية؛
- ✓ مجموع أعباء الأنشطة العادية؛
- ✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية؛
- ✓ النتيجة غير العادية،
- ✓ صافي نتيجة السنة المالية.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

يعتبر جدول تدفقات الخزينة حديث العهد نسبيا مقارنة مع القوائم المالية الأساسية الأخرى كالميزانية و جدول حسابات النتائج، وقد شهد منذ نشأته عدة تطورات إلى الآن خاصة في مراحل إعدادها والقواعد الملزمة بنشرها، والصادر عن الهيئات المهنية المختلفة، ويوضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز، لذلك يعتبر مكمل للميزانية و جدول حسابات النتائج.

حيث يسمح هذا الجدول بالترقية بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار و تدفقات التمويل، كما أنه يمكن من المقارنة مع الدورة السابقة وهو ما يعتبر شيئا مهما بالنسبة للتحليل المالي.

كما يبين النظام المحاسبي المالي أن الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال الخاصة ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

يقدم جدول تدفقات الخزينة، مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها: ¹

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب الأموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تحويل (أنشطة تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأموال الخاصة والقروض)؛
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار والتمويل.

رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة

- يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:
- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
 - ✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛
 - ✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
 - ✓ عمليات الرسملة لارتفاع انخفاض التسديد؛
 - ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

¹بعليش عائشة، المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص36.

خامسا: الملاحق

تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرائق المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة للميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم.¹

إن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق إدارة الشركة، وعلى الشركة بيان أنها مارست الدقة والشمولية لدى إعداد البيانات المالية وإنها تمثل واقع الشركة المالي ونتيجة أعمالها، علاوة على أنه عند حدوث أخطاء بها سواء كانت جوهرية أو غير جوهرية فإن إدارة الشركة هي التي تتحمل المسؤولية كاملة، فضلا أن عن المسؤوليات الخاصة بتبني سياسات محاسبية صحيحة وإدامة رقابة داخلية فاعلة وعرض الكشوفات المالية بصورة عادلة تستند إلى الإدارة لأنها تدير الأعمال يوميا، إذ أن الإدارة هي من تعرف عن الصفقات التجارية للشركة والممتلكات العائدة لها وكذلك الالتزامات والحقوق أكثر من مراقب الحسابات، وبالعكس يتمتع مراقب الحسابات بمعرفة أكبر عن تلك الأمور والرقابة الداخلية المحددة بما يجب توافره أثناء التدقيق، ويستطيع مراقب الحسابات أن يحصل على دليل اعتراف من الإدارة بهذه المسؤولية والموافقة عليها من محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والهيئات المشابهة، وأن يحصل على إقرار كتابي من الإدارة باستلام نسخة موقعة من القوائم المالية.

الفرع الثالث: طرق معالجة بعض العمليات الخاصة:

تطرق النظام المحاسبي المالي إلى طرق معالجة بعض العمليات الخاصة، حيث خصص لها معالجة أكثر واقعية ووضوح، والمتمثلة في العناصر التالية:²

اولا: عقود الإيجار

¹ بعيليش عائشة، المحاسبة المالية، مرجع سبق ذكره، ص36.

² عوادى مصطفى، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد2، المركز الجامعي لتامنغست- الجزائر، 2012، ص 455-459

هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر عن حق استعمال أصل معين لمدة محددة، مقابل سلسلة أقساط، ويمكن أن يقوم المؤجر في الأخير بتملكه أو إرجاعه للمؤجر، وهذا حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين، كما يوجد لعقد الإيجار شكلين هما "عقد الإيجار التمويلي" و "عقد الإيجار البسيط"

1- عقد الإيجار التمويلي

هو عقد إيجار تترتب عليه تحويل كامل مخاطر ومنافع الأصل المستأجر، مع إمكانية تحويل ملكيته أو عدم تحويلها عند انتهاء مدة العقد. ويتميز الإيجار التمويلي بالخصائص التالية:

- تحويل ملكية السلع إلى المستأجر خلال مدة العقد.
- إمكانية شراء السلعة من طرف المستأجر خلال مدة العقد.
- مدة التأجير يجب أن تشمل أغلبية مدة حياة السلعة.
- القيمة المستحدثة للدفعات الدنيا يجب أن تكون متوافقة تقريبا مع القيمة التجارية للسلعة؛
- نوعية السلعة المؤجرة تسمح للمستأجر فقط لاستعمالها؛
- الخسائر الناتجة عن إلغاء الإيجار يتحمل تكاليفها المستأجر؛
- إمكانية المستأجر في تجديد العقد لمدة أخرى يكون بأجر أقل نوعا ما من السعر العادي الجاري في السوق.

2- عقد الإيجار البسيط

هو عقد إيجار غير عقد الإيجار التمويلي، وتصنيف عقد الإيجار بمثابة عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار بسيط يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة)، بدلا من شكل العقد أو صياغته.

- محاسبة عقد الإيجار: وتتم محاسبة عقد الإيجار كما يلي:

* عند المستأجر يدرج ضمن الأصول الثابتة بقيمته العادلة أو المستحدثة للمدفوعات الدنيا في عقد الإيجار، ويسجل مبلغ الإيجار التزاما في حسابات الخصوم.

* عند المؤجر: يسجل الأصل بقيمته العادلة ضمن الحقوق في الميزانية.

ثانيا: الضرائب الآجلة

الضريبة المؤجلة هي طريقة محاسبية تتمثل في إدراج الضريبة كعبء في النتيجة لعمليات السنة المالية وحدها.

إذ تعتبر الضريبة المؤجلة ضريبة على الأرباح سيتم دفعها (خصم ضريبي مؤجل أو قابلة للإسترجاع (أصل ضريبي مؤجل)، خلال السنوات المالية المستقبلية، وتنشأ الضرائب المؤجلة عن:

- الفوارق الزمنية بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو عبئ ما واحتسابه في النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة؛
- العجز الجبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في المستقبل؛
- التعديلات وعمليات الحذف أو إعادة معالجة تتم في إطار إعداد الكشوف المالية المجمعة.

ثالثا: الامتيازات الممنوحة للعمال

تدرج المنافع الي تمنحها المؤسسة للعاملين لديها سواء كانوا في وضعية خدمة أو لا ضمن الأعباء، هذا في مقابل قيام العمال بالعمل المقرر منهم مقابل تلك المنافع أو بمجرد أن الشروط التي تخضع لها الالتزامات التعاقدية للمؤسسة إزاء عمالها متوفرة.¹

¹عوادي مصطفى، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، مرجع سبق ذكره ص 458.

وفي نهاية كل دورة تشكل المؤسسة مؤونات لالتزاماتها تجاه عمالها على أساس قيمة مجموع التزاماتها المتمثلة في المعاشات، تعويضات ومبالغ مقدمة للعمال المحالين على التقاعد.

رابعاً: العمليات التي تتم بعملات أجنبية

تحول الأصول المكتسبة بالعملة الصعبة إلى العملة الوطنية استناداً إلى سعر الصرف المعمول به يوم إبرام الصفقة، أما بالنسبة للحقوق والديون الخاصة بالتعاملات التجارية يتم الأخذ بسعر الصرف المعمول به عند الاتفاق، أما فيما يخص الحقوق والديون الخاصة بالتعاملات المالية فإن سعر الصرف الذي يأخذ به هو سعر تاريخ إجراء المعاملة. ويتم تسجيل الفوارق الناتجة عن التغير في سعر الصرف في الأعباء المالية في حالة خسارة وفي النواتج المالية في حالة الربح.

خامساً: تغيير التقديرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء

يكون هناك تغيير في التقديرات المحاسبية إذا كانت مبنية على معلومات جديدة أو تسمح بالحصول على معلومات موثوق فيها، وتخص هذه التغييرات السنة المالية الجارية أو السنوات المالية اللاحقة إذا كانت تخصها أيضاً.¹

يخص تغيير الطرق المحاسبية تغيير المبادئ والأسس الاتفاقيات، القواعد والتطبيقات الخاصة المطبقة في المؤسسة بهدف إنشاء وعرض الكشوف المالية.

إضافة إلى ذلك، هناك الأخطاء التي يتم اكتشافها أثناء الدورة، المتعلقة بأخطاء مرتكبة في إعداد الكشوف المالية لدورة أو لعدة دورات سابقة، وبالتالي يعد ذلك إخلالاً بمبدأ الصورة الصادقة في إعداد الكشوف المالية للدورات السابقة، ويؤثر على الكشوف المالية بين الدورات، ويتم تحميل أخطاء الدورات السابقة على الأموال الخاصة للدورة الجارية.

¹عوادي مصطفى، قواعد التسجيل المحاسبية والتقييم، مرجع سبق ذكره ص 459.

سادسا: الحسابات المجمعّة

يقصد بالتجميع التمثيل المحاسبي للمؤسسة الأم لجميع الفروع التابعة لها، وهذا بهدف إعداد حسابات مجمعة وقوائم مالية مجمعة وتقديمها كما لو كانت مؤسسة واحدة.

ويفترض وجود الإشراف أو الرقابة في الحالات الآتية:

- الامتلاك المباشر أو غير المباشر لأغلبية حقوق التصويت في مؤسسة أخرى.
- السلطة على أكثر من نصف حقوق التصويت المتحصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين؛
- امتلاك سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري مؤسسة أخرى؛
- امتلاك سلطة تحديد السياسات المالية والعمليات للمؤسسة؛
- امتلاك سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير المؤسسة.

سابعا: المحاسبة المطبقة على المؤسسات الصغيرة¹:

يمكن للمؤسسات الصغيرة والتي تحدد خصائصها المادة رقم: 02، من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مسك محاسبة مالية مبسطة، واستعمال نظام محاسبي مبسط يقوم على المقبوضات والمدفوعات، ويدعى بمحاسبة الخزينة، ويجب توفر ما يلي في محاسبة المؤسسة:

- وضعية نهاية السنة المالية؛
- حساب نتائج السنة المالية؛
- جدول تغير الخزينة خلال السنة المالية (دفترا) وحيد أو دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات)؛
- حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية لإثبات القيود المسجلة في دفاتر الخزينة.

¹عوادي مصطفى، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، مرجع سبق ذكره ص 459.

المطلب الثالث: مدونة الحسابات وكيفية سيرها حسب النظام المحاسبي المالي الجديد

الفرع الاول: بنية مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي

اولا: ترقيم حسابات النظام المحاسبي المالي وتصنيفها:¹

تحتوي مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي على سبعة أصناف مرقمة من "1" إلى "7"، حيث يعبر الصنف بالرقم الأحادي أي برقم واحد فقط، ويقسم كل صنف إلى حسابات تحمل رقمين أو أكثر، وذلك بالاعتماد على النظام العشري، واستنادا إلى محتواه وطبيعته فإن الصنف ينقسم إلى:

- حسابات رئيسية، تحتوي على رقمين؛

- حسابات فرعية، تحتوي على ثلاثة أرقام؛

- حسابات جزئية، تحتوي على أربعة أرقام أو أكثر؛

وتهتم الحسابات الفرعية ذات ثلاثة أرقام والحسابات الموالية التي تحتوي على أكثر من ذلك، في تحديد أعمق لطبيعة التسجيل أو القيد الخاص بالصنف المعني. كما تجمع الحسابات في فئتين من الأصناف تتميز بالتجانس فيما بينها هما:

❖ فئة أصناف حسابات الوضعية (الميزانية): بحيث يعطي الإطار المحاسبي

لحسابات الميزانية الأصناف التالية:

✓ الصنف 1 حسابات رؤوس الأموال،

✓ الصنف 2 حسابات التثبيتات،

✓ الصنف 3 حسابات المخزونات وقيد التنفيذ،

✓ الصنف 5 الحسابات المالية.

❖ فئة أصناف حسابات التسيير (النتائج) : توزع العمليات المتعلقة بحسابات

النتائج على صنفين من الحسابات هما:

¹ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6 بدون سنة اصدار، ص55 .

✓ الصنف 6 حسابات الأعباء،

✓ الصنف 7 حسابات الإيرادات.

ثانيا: الاستخدام العملي لحسابات النظام المحاسبي المالي في المؤسسة:

عمليا تقوم كل مؤسسة بإعداد مخطط حسابات واحدا على الأقل يكون ملائما لهيكلها ونشاطها واحتياجاتها للمعلومات الخاصة بالتسيير، فهي بإمكانها تشكيل مدونة حسابات خاصة بها ذات أربعة أرقام أو أكثر حسب احتياجاتها شريطة احترام الترميز الثنائي السابق وهذا يسمى "مدونة حسابات المؤسسة" ذا من جهة. ومن جهة أخرى بإمكان المؤسسات استعمال بحرية الأصناف "0" و"8" و"9" غير المستعملة على مستوى الإطار المحاسبي، وذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية، والتزاماتها المالية خارج الميزانية، أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد يكون ليس لها مكان في حسابات الأصناف من 1 إلى 7، مع الإشارة إلى أن المتابعة الدائمة للالتزامات المالية خارج الميزانية تشكل أمرا إلزاميا في ظهور وضعيتها في نهاية الفترة في ملحق الكشوف المالية.¹

ملاحظات:

- لا تستعمل أبدا في الحياة العملية الأصناف ذات رقم واحد في التسجيل المحاسبي.
- تستعمل الحسابات الثانوية والتي تليها في عملية التسجيل المحاسبي.
- تستعمل الحسابات الرئيسية ذات رقمين في التسجيل المحاسبي المباشر للعمليات إلا إذا كان من غير الضروري تقسيمها، أو تعذر ذلك لأسباب التعيين أو غيرها، ففي هذه الحالة تلعب الحسابات الرئيسية نفس دور الحسابات الثانوية.
- تشكل الحسابات الرئيسية -ذات رقمين - عموما حسابات ذات طبيعة متشابهة تجميعية، تظهر في الكشوف المالية في نهاية الدورة المحاسبية بقيمة مساوية لمجموع مبالغ الحسابات الثانوية ذات ثلاثة أرقام وأكثر لكل صنف.
- هناك حالة خاصة بالترقيم: الحسابات التي رقمها الثالث هو الرقم تسعة (9×) طبيعتها عكس طبيعة الحساب الرئيسي التي تفرعت عنه.

¹ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد في الجزائر. مرجع سبق ذكره، ص56 .

الفرع الثاني: كيفية فتح وسير حسابات الميزانية حسب حسب النظام المحاسبي المالي

سبق وتطرقنا إلى أن حسابات الميزانية، أي تلك الحسابات التي تظهر في ميزانية المؤسسة تشمل:

الصنف 1، الصنف 2، الصنف 3، الصنف 4 حسابات الغير المدينة، الصنف 5.

يعرف الجانب الأيمن من الميزانية بجانب الأصول، والتي يقصد بها مجموع الاستخدامات أو الممتلكات التي تعتبر ملكا للمؤسسة منها الثابتة والمنقولة، وتشمل الأصول على أصناف الحسابات التالية: الصنف 2 (أصول ثابتة) + الصنف 3 (المخزونات) + الصنف 4 حسابات الغير المدينة + الصنف 5 (ح مالية)، تفتح لأول مرة في الجانب المدين، وتتزايد في الجانب المدين، وتتناقص في الجانب الدائن، بمعنى إذا حدثت لها زيادة نسجها في الجانب المدين، وإذا حدث لها نقصان نسجها في الجانب الدائن.

ويعرف الجانب الأيسر من الميزانية بجانب الخصوم، التي تعتبر منشأ رأس المال، أي مجموع الأموال أو الموارد المتمثلة في الأموال المملوكة والديون، وتشمل على أصناف الحسابات التالية:

الصنف الأول (1) حسابات رؤوس الأموال + الصنف الرابع (4) حسابات الغير الدائنة، تفتح لأول مرة في الجانب الدائن وتتزايد في الجانب الدائن، وتتناقص في الجانب المدين.

الفرع الثالث: كيفية فتح وسير حسابات التسيير في النظام المحاسبي المالي:

سبق الإشارة إلى أن حسابات التسيير تضم كل من حسابات المصاريف (الصنف 6)، حسابات الإيرادات الصنف (7)، إذ تعتبر الحسابات التي يعتمد عليها في حساب نتيجة السنة المالية. غير أن الصنف 6 والصنف 7 متعاكسين من حيث الطبيعة المحاسبية وفيما يلي تفصيل ذلك:¹

تفتح حسابات الصنف السادس "حسابات المصاريف" لأول مرة في الجانب المدين، وتتزايد في الجانب المدين، وتتناقص في الجانب الدائن، وبالتالي فهي من نفس طبيعة الأصول.

¹ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد في الجزائر. مرجع سبق ذكره، ص 57.

الفصل الثاني:..... دراسة تحليلية للمنظومة المحاسبية الجزائرية

أما الصنف السابع "حسابات الإيرادات فذو طبيعة معاكسة لحسابات المصاريف، بحيث تفتح حساباته لأول مرة رصيد أول المدة في الجانب الدائن، وتزيد في الجانب الدائن، وتتناقص في الجانب المدين فحسابات هذا الصنف لها نفس طبيعة حسابات الخصوم.

خلاصة الفصل الثاني:

نظرا للتحويلات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر على المستويين الداخلي والخارجي أصبح المخطط الوطني للمحاسبة يعاني من عده نقائص جعلته غير قادر على مسايره هذه التحويلات، ف جاء النظام المحاسبي المالي الذي احدث عدة تغييرات في البيئه المحاسبية بالجزائر سواء من حيث الاطار المفاهيمي النظري أو من حيث المعالجه المحاسبية لبعض المسائل المحاسبية المطروحه بحددة في المحاسبه، بحيث اصبحت الممارسه المحاسبية تعتمد على مبادئ وقواعد محاسبية دولية مبنية على نظرة اقتصادية وماليه للتعاملات والاحداث التي تقوم بها المؤسسة، وليس فقط وفق نظرة قانونية كما كان عليه الامر سابقا، وذلك تطبيقا للمبدا المحاسبي الجديد المتمثل في تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، اضافة الى التركيز على تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات، واحتوائه على اطار تصوري جديد يحدد المفاهيم والمبادئ المحاسبية ومعايير محاسبية لمعالجة مختلف القضايا المحاسبية، فضلا عن قوائم مالية تحتوي معلومات مفصلة وملائمة لمتخذي القرارات، حيث تم تضمين ذلك كله في قوانين ومراسيم وقرارات وتعليمات شكلت اطارا قانونيا منظما للعمل المحاسبي في الجزائر.

الا ان تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية لم يخل من مشاكل وصعوبات في البيئه المحاسبية الجزائرية رغم التغييرات التي طرأت على هذه الاخيرة، ويرجع ذلك لمجموعه من العوامل اهمها طبيعه الاقتصاد الذي تغلب عليه المؤسسات الصغيره والمتوسطه العائليه والفرديه، وكذلك لغياب دور فعال للبورصة، وايضا لتاثير النظام الجبائي. وللوقوف أكثر على الاصلاح المحاسبي في الجزائر، وانعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية تطرقنا لدراسة النظام المحاسبي المالي المطبق في المديرية العملية لاتصالات الجزائر بعين تموشنت التابعة لمؤسسة اتصالات الجزائر التي تعد من اهم الركائز الاساسية للاقتصاد الجزائري، وعليه فان هذه الدراسة قد تعطينا صورة جديدة وأكثر مصداقية ووضوح عن انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية في المديرية العملية لاتصالات

الجزائر عين تموشنت

تمهيد:

يعتبر الجانب التطبيقي من هذه الدراسة محاولة لإسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري على مستوى المؤسسة محل الدراسة المتمثلة في اتصالات الجزائر والتي تعتبر احدى ركائز الاقتصاد الوطني أين سيتم إدراك مدى التزام هذه الاخيرة بالنظم والقواعد المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي الجديد والمستمدة من معايير المحاسبة الدولية ومحاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة في المقدمة وتأكيد الفرضيات من خلال اجراء عدد من المقابلات مع المصالح المعنية، ولتحقيق هدف الدراسة قسم هذا الفصل الى مبحثين:

- المبحث الاول: نبذة عامة عن مؤسسة اتصالات الجزائر؛
- المبحث الثاني: انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على وظيفة المحاسبة في المديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت.

المبحث الأول: نبذة عامة عن مؤسسة اتصالات الجزائر

خصص هذا المبحث للتعريف بمؤسسة اتصالات الجزائر بصفة عامة، والمديرية العملية للاتصالات بعين تموشنت بصفة خاصة وذلك من خلال ثلاثة مطالب، تناول المطالب الأول التعريف بالمؤسسة الأم اتصالات الجزائر، أما المطالب الثاني فقد تطرقت من خلاله الى التعريف بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت، وأخيرا المطالب الثالث الذي سلط الضوء على قسم المالية والمحاسبة وهو محل الدراسة والوقوف على النظام المحاسبي المالي الذي تعتمده مؤسسة اتصالات الجزائر.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة الأم اتصالات الجزائر

الفرع الأول: نشأة وتطور اتصالات الجزائر

وعيا من الدولة الجزائرية بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، باشرت هذه الأخيرة منذ سنة 1999 بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات. وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000.

جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات وكرس الفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات، وتطبيقا لهذا المبدأ، تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة "بريد الجزائر" وثانيهما بالاتصالات متمثلة في "الاتصالات".

وفي إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة للهاتف النقال وأستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات VSAT وشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية.

كما شمل فتح السوق كذلك الدارات الدولية في 2003 والربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004، وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005، وذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة، وفي نفس الوقت تم الشروع في برنامج واسع النطاق على تأهيل مستوى المنشآت الأساسية اعتمادا على تدارك التأخر المتراكم.

وتحت نص القرار 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد، أعلن ميلاد مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر، حيث أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة. لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات.

بعد أزيد من عامين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تبعت القرار 03/2000، أضحت اتصالات الجزائر حقيقة جسدت سنة 2003 حيث بدأت الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ الاستقلال. لكن بروى مغايرة تماما لما كانت عليه قبل هذا التاريخ، حيث أصبحت الشركة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد ومجبرة على إثبات وجودها في عالم لا يرحم فيه المنافسة شرسة والبقاء فيها للأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة.

الفرع الثاني: الإطار القانوني لمؤسسة اتصالات الجزائر

اتصالات الجزائر هي شركة ذات أسهم برأسمال عمومي، تنشط في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والهاتف الثابت والانترنت، تأسست وفق القانون 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2000، المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والذي كرس الفصل بين نشاطات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمحدد للقواعد العامة للبريد والمواصلات فضلا عن قرارات المجلس الوطني لمساهمات الدولة الذي نص بتاريخ الأول من مارس سنة 2001 على إنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية أطلق عليها اسم " اتصالات الجزائر".

وفق هذا القانون الذي حدد نظام مؤسسة عمومية اقتصادية تحت الصيغة القانونية "مؤسسة ذات أسهم" برأسمال اجتماعي قدره 115.000.000.000,00 دج ومقيدة في المركز الوطني للسجل التجاري في 11 ماي 2002 تحت رقم 02B 0018083.

الفرع الثالث: تطور خدمات اتصالات الجزائر:

تعد اتصالات الجزائر مؤسسة رائدة في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية بالجزائر، التي تشهد تطورا مذهلا في هذا المجال، حيث تقترح تشكيلة واسعة من خدمات الهاتف الثابت والانترنت الموجهة للزبائن الخواص والمحترفين، وقد اكتسبت اتصالات الجزائر هذه المكانة من خلال سياسة الابتكار التي تتماشى تماما مع تطلعات الزبائن، ذات توجه نحو الاستخدامات الجديدة، وتشمل أنشطة اتصالات الجزائر الهاتف الثابت والانترنت والاتصالات عبر الأقمار الصناعية وفي التالي ملخص عن تطور خدماتها:¹

- في 30 مارس 2014 أطلقت شركة اتصالات الجزائر مجموعتها الجديدة من عروض الإنترنت المسماة «Idoom ADSL»، بسرعات تتراوح من 1 إلى 8 ميغابت / ثانية؛
- في 28 مايو 2014، تقدم اتصالات الجزائر المهاتفة الثابتة غير المحدودة من خلال مجموعتها الجديدة من العروض "Idoom Fixe"؛
- في 8 سبتمبر 2014، أطلقت شركة اتصالات الجزائر شبكة الجيل الرابع في الوضع الثابت لعملائها المقيمين؛
- في 20 أبريل 2015، أطلقت شركة اتصالات الجزائر أول شبكة لاسلكية مجتمعية في الجزائر، أطلق عليها اسم "WiCi"، وهو حل مبتكر يتيح تغطية المناطق الحضرية الكبيرة بالنطاق العريض اللاسلكي؛
- في 6 يونيو 2018، انتهى احتكارها لتوفير الوصول إلى الإنترنت مع فتح الحلقة المحلية للمنافسة؛
- في 25 أبريل 2016 أطلقت شركة اتصالات الجزائر عرض خط المشترك الرقمي غير المتناظر الجديد غير المحدود بسرعة تصل إلى 20 ميغابت / ثانية؛
- في 31 يوليو 2016 أعلنت شركة الاتصالات الجزائرية عن تسويق خدمة أول صوت عبر ال تي أو (VoLTE) في الجزائر؛

¹ <https://veillemediatique.at.dz/>

- في نهاية عام 2017، بلغ معدل اختراق الهاتف الثابت (عدد الخطوط لكل 100 نسمة) 10.13% وكان هذا المعدل 9% في نهاية عام 2016؛
- في عام 2017، بلغ عدد مشتركى الإنترنت الثابت ADSL والجيل الرابع ال تي أي الثابت / الويماكس 3,168 (مليون مشترك، مقارنة بـ 2,860 مليون مشترك في العام السابق، بزيادة 10.75%؛
- في 5 فيفري 2018 أطلقت اتصالات الجزائر خدمة الانترنت العالية التدفق " إيدوم فيبر «Idoom fibre" او ما يعرف بـ FTTH ؛
- في 21 نوفمبر 2019 ، أطلقت اتصالات الجزائر تطبيق «مساحة الدفع الإلكتروني للعملاء» لإعادة شحن حسابات إيدوم ودفع فواتير الهاتف؛
- بلغت الحصة المالية الإجمالية المعدة لتطوير وتهيئة الاستثمارات بـ 203976 مليون دج؛
- في 26 يونيو 2021 ، رفعت اتصالات الجزائر الحد الأدنى لتدفق الانترنت إلى 10 ميغابايت بسعر 1600 دج؛
- في الثلاثي الثاني من 2022 بلغ عدد المشتركين في شبكات الهاتف الثابت خط المشترك الرقمي غير المتناظر والجيل الرابع والألياف البصرية (في الجزائر 25،5 مليون مشتركا، مقابل 4،91 مليون خلال نفس الفترة من سنة 2021، أي بزيادة قدرها 6،99 بالمائة ونسبة الأسر المتصلة بالخط الثابت بلغ 71،48 بالمائة في الثلاثي الثاني من سنة 2022 مقابل 66،93 بالمائة خلال نفس الفترة من سنة 2021؛
- في 30 يوليو 2022 اتصالات الجزائر تقوم بإطلاق وكالتها الافتراضية لزيائنها الخواص والمهنيين؛
- في 17 أكتوبر 2022 إطلاق عروض جديدة خاصة بالجيل الرابع IDOOM وأحجام أنترنت تصل إلى 1 تيرا؛
- في 14 نوفمبر 2022 اتصالات الجزائر تقوم بإطلاق خدمة Idoom Vdsl بسرعة تصل إلى غاية 50 ميغا؛

- في 15 نوفمبر 2022 اتصالات الجزائر تعلن عن إطلاق تشكيلة عروضها الجديدة IDOOM Fiber وتحتوي على التدفقات العالية التي تصل إلى غاية 300 ميغا بسعر 6999 دج؛
- في 18 نوفمبر 2022 رفع جديد لسعة الشبكة الدولية للإنترنت وقدرة الجزائر المجهزة تصل إلى 7.8 تيرابايت/ثا؛
- في 6 ديسمبر 2022 أطلقت اتصالات الجزائر، بمساهمة المركز الجزائري لتطوير السينما والمركز الوطني للسينماتوغرافيا والسمعي البصري، خدمتها الجديدة للفيديوهات حسب الطلب 100% Dzair Play جزائري؛
- بلغ عدد المشتركين في شبكات الهاتف الثابت (سلكية ولاسلكية) في الجزائر عند نهاية الثلاثي الأول من سنة 2022 إلى 5.2 مليون مشتركا، مقابل 4,82 مليون خلال نفس الفترة من سنة 2021، أي بزيادة قدرها 7,83 بالمائة.

المطلب الثاني: تقديم المديرية العملية لاتصالات الجزائر بعين تموشنت

تتفرع عن المديرية العامة لاتصالات الجزائر في الجزائر العاصمة مباشرة وفي المستوى الثاني إلى مديريات عملياتية منفصلة في مواقع جغرافية مختلفة تشرف على هذه الخدمات عبر كامل التراب الوطني تحت شعار " اتصالات الجزائر دائما اقرب" ومن بينها المديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت وهي المؤسسة محل الدراسة.

الفرع الاول: التعريف بالمديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت

تقع المديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت أو ما يعرف ب DOT AIN TEMOUCHENT في قلب ولاية عين تموشنت مركب OPGI طريق وهران تحتوي على 03 وكالات تجارية و 04 مراكز إنتاج وكذا دوائر ومصالح أخرى تابعة لها عبر إقليم الولاية بلغ عدد موظفيها أزيد من 265 موظف وتستمد المديرية قوتها من وكالاتها التجارية الثلاث التابعة لها وهي وكالة عين تموشنت، وكالة حمام بوحجر ووكالة بني صاف، حيث بلغت نسبة التحصيل من هذه الوكالات من 70% إلى 80% تقريبا وقد بلغ عدد زبائنها حسب آخر

الإحصائيات المقدمة من طرف المصالح التجارية حتى الفاتح نهاية شهر أبريل سنة 2023 ب¹:

- الهاتف الثابت PSTN: 49800 مشترك؛
- الهاتف الثابت IDOOM FIX: 39500 مشترك؛
- الانترنت: ADSL
- الجيل الرابع 04G LTE: 14073.00 مشترك؛
- خدمة الألياف البصرية FTTH: 6408 مشترك ؛

فضلا عن الخدمات الأخرى المقدمة في الولاية.

الفرع الثاني: مهام وأهداف المؤسسة في الولاية

تعمل المديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت سعيا منها لتحقيق أهدافها المسطرة والتقرب من زبائنها وتقديم أجود الخدمات والنهوض بالقطاع في الولاية من خلال المهام والأهداف التالية:²

أولاً: مهامها

- توفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لنقل وتبادل الصوت والرسائل النصية والبيانات الرقمية والمعلومات السمعية والبصرية؛
- تطوير وتشغيل وإدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية في القطاعين العام والخاص؛
- إنشاء وتشغيل إدارة الترابط مع جميع مشغلي الشبكات؛
- استثمار وتسيير الاتصالات الداخلية مع كل متعاملي شبكة الاتصالات.

ثانياً: أهدافها

- زيادة في نسبة العرض بالنسبة للخدمات الهاتفية، وتسهيل الحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية لأكثر عدد من المستخدمين، وبالأخص المناطق

¹ مقابلة مع رئيس قسم الدعم التجاري بالمديرية العملية للاتصالات.

² مقابلة مع المصالح التجارية بالمديرية العملية للاتصالات

الريفية وذلك من خلال خرجاتها الميدانية اليومية للتقرب من المواطن ومعرفة انشغالاته؛

- الزيادة والتنمية في جودة الخدمات المعروضة وسلسلة التشكيلات المقدمة وجعلها أكثر تنافسية في مجال خدمات الاتصالات؛
- تطوير الشبكة المحلية للاتصالات وتغطية كافة أقاليم الولاية بشبكة الانترنت والخروج من العزلة بالنسبة لمناطق الظل؛
- المحافظة على مردودية هياكلها القاعدية.

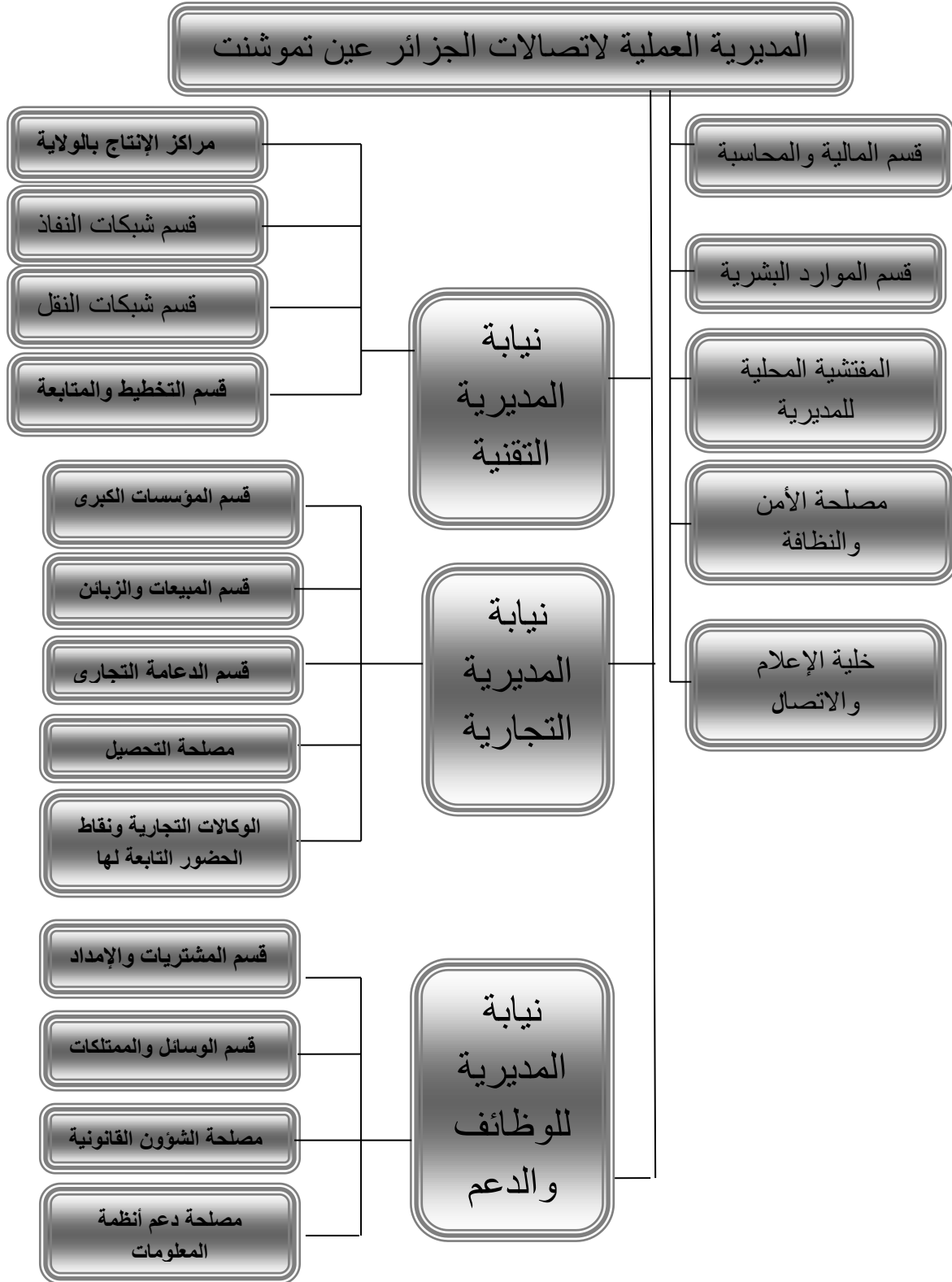
الفرع الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي للمديرية العملية للاتصالات بولاية عين تموشنت

هنا سنحاول التعرف على الهيكل التنظيمي للمؤسسة والممثلة بمسؤولها الأول في الولاية وهو المدير العملي للاتصالات DOT الذي يتمثل دوره في التسيير الأمثل والحسن للمؤسسة والمصادقة على القرارات ثم إمضاؤها وممارسة السلطة السليمة على جميع الموظفين والمسؤولية المباشرة على كل المؤسسة وممتلكاتها نزولا إلى نواب المدير الثلاثة المتمثلين في:¹

- نائب المدير التقني؛
 - نائب المدير التجاري؛
 - نائب المدير للوظائف والدعم؛
- بالإضافة إلى:
- رئيس مصلحة الأمن؛
 - مكلف بالإعلام والاتصال؛
 - قسم الموارد البشرية؛
 - قسم المحاسبة والمالية وهو محل الدراسة الذي سيتم تناوله بالتفصيل في المطلب الثالث.

¹ مقابلة شخصية مع مصالح المؤسسة.

الشكل رقم (01) يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية اتصالات الجزائر عين تموشنت



المصدر: اعتمادا على الوثائق المقدمة من مصالح المؤسسة

المطلب الثالث: تقديم قسم المالية والمحاسبة ونظام المعلومات المحاسبي والمالي المستخدم في مؤسسة اتصالات الجزائر

الفرع الأول: تقديم قسم المالية والمحاسبة

يعتبر قسم المالية والمحاسبة DFC الجهة المسؤولة عن تقدير مختلف الإيرادات والنفقات خلال فترة نشاط المؤسسة والتي تهتم بتسجيل مختلف العمليات المالية والمحاسبية المنفذة ومدى مطابقتها على البيانات المالية وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مؤسسة اتصالات الجزائر بحيث تعطي صورة واضحة عن الوضع المالي والمحاسبي للمؤسسة ووضعية خزيرتها في نهاية السنة المالية.

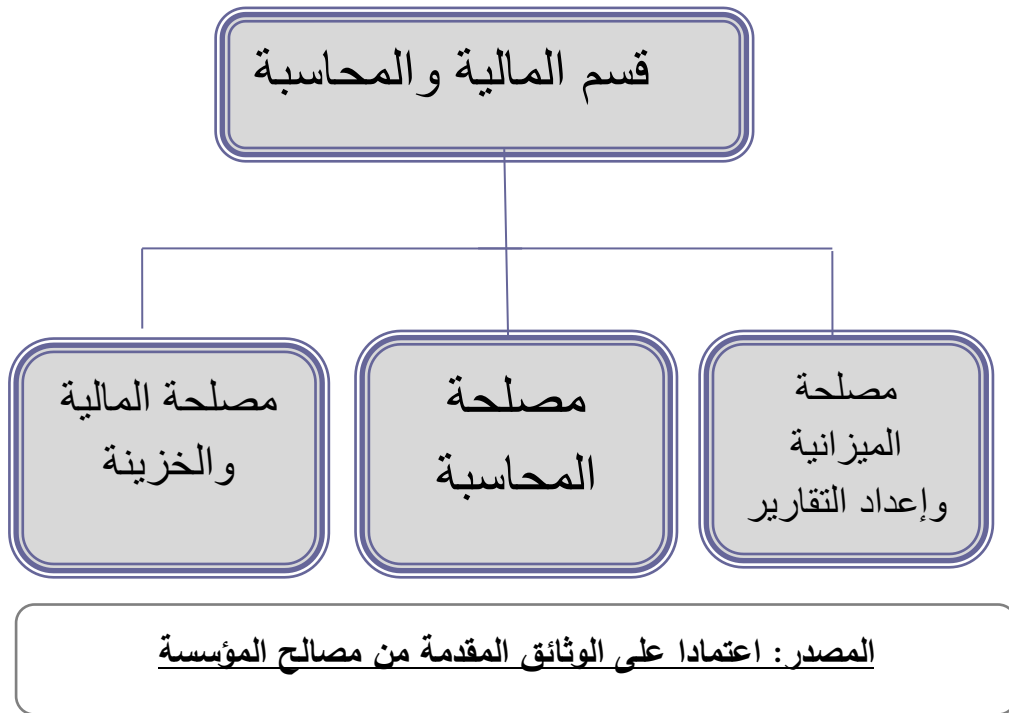
أولا: دور ومهام قسم المالية والمحاسبة: يتولى قسم المالية والمحاسبة DFC¹:

- ضمان ومتابعة مدى احترام الميزانية؛
- التحقق من صحة التقارير الشهرية وإرسالها إلى دائرة المالية والمحاسبة المركزية بالمديرية العامة؛
- ضمان متابعة الوضع النقدي للخزينة على مستوى المديرية العملية؛
- ضمان الرقابة المالية على الوكالات التجارية ونقاط التواجد التابعة لها بالمديرية العملية؛
- مراقبة العمليات المالية التي يقوم المكلف بالحسابات والتحصيل المرفق إداريا بالوكالة التجارية ووظيفيا بقسم المالية والمحاسبة؛
- المحاسبة العامة لكل العمليات وذلك بالتسجيل اليومي لها طبقا لنظام المؤسسة والقوانين المعمول بها؛
- اعداد مختلف القوائم المالية (الميزانية جدول حسابات النتائج.....الخ)؛
- وضع مخطط تمويل الميزانية السنوية وذلك بالتنسيق مع مصالح الوحدة والمديرية العامة؛

¹ مقابلة شخصية مع رئيسة قسم المحاسبة والمالية

- تسوية المعاملات التي تنشأ بين المؤسسة والغير كالعلاء والموردين؛
 - القيام بمسك الدفاتر المحاسبية ودفتر الأستاذ العام ودفتر اليومية ودفتر الجرد.
- وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مصالح مترابطة ومتكاملة فيما بينها كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (02) يمثل الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



- ثانيا: رئيس مصلحة المالية والخزينة: وهو المسؤول الرئيسي عن:¹
- مراقبة مدى مطابقة ملفات الدفع مع إجراءات مع عقود اتصالات الجزائر واللوائح المعمول بها؛
 - إدارة سجلات الدفع ومتابعة الخزينة؛

¹ مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الخزينة والمالية

➤ التأكد بانتظام من تحويل الأموال اليومية من قبل الوكالات التجارية ونقاط التواجد التابعة لها على مستوى المديرية العملية وضمان الامتثال للأنظمة الضريبية المعمول بها؛

➤ الإشراف والرقابة على العمليات المالية التي تتم على مستوى الوكالات التجارية ونقاط التواجد التابعة لها على مستوى المديرية العملية.

ثالثا: رئيس مصلحة المحاسبة: وهو مكلف أساسا ب:¹

➤ تولى مسؤولية السجلات المحاسبية العادية لجميع المعاملات المالية التي تقوم بها المديرية العملية؛

➤ يضمن تسجيل جميع المعاملات المالية على مستوى نظام المعلومات المحاسبي والمالي للشركة؛

➤ ضمان أن جميع السجلات التجارية متسقة ومصادق عليها؛

➤ التحقق من موثوقية البيانات المالية للمديرية العملية.

رابعا: رئيس مصلحة الميزانية وإعداد التقارير: يتولى المسؤولية الرئيسية عن ذلك:

➤ مراقبة مدى مطابقة العمليات والإجراءات التي نفذت بالمقارنة مع الإجراءات المدرجة مسبقا في الميزانية؛

➤ الامتثال لخطة الميزانية المصادق عليها من قبل دائرة المالية والمحاسبة المركزية.

الفرع الثاني: نظام المعلومات المستخدم في مؤسسة اتصالات الجزائر (ORACLE FINANCE):²

يرتكز نشاط مؤسسة اتصالات الجزائر على نظام للمعلومات يساعد العاملين فيها للقيام بوظائفهم ومهامهم، وهذا الفرع خصص لعرض نظام المعلومات المستخدم ارتأيت دراسة نظام أوراكل المالي ORACLE FINANCE الذي يستعمل في المديرية العامة

¹ مقابلة مع رئيسة مصلحة المحاسبة

² مقابلة مع رئيسة قسم المالية و المحاسبة

للمحاسبة بصفة عامة وعلى مستوى قسم المالية والمحاسبة بالمديرية العملية محل التطبيق على وجه الخصوص.

نظام أوراكل « ORACLE » يمثل قاعدة بيانات، وهو حل كامل ومتكامل للتطور السريع لمحاسبة الشركة، أنشأها لاري إليسون في مختبرات تطوير البرمجيات للاستثمارات عام 1977 م برفقة بوب مينر وايد أويش وقامت الشركة بتطوير النسخة الأولى من برمجيات أوراكل من الاسم الرمزي لمشروع ممول من طرف وكالة المخابرات الأمريكية عمل عليه لاري إليسون عندما كان موظفا في امبيكس.

نظرا للامتيازات التي يتمتع بها برنامج أوراكل « ORACLE » قررت مؤسسة اتصالات الجزائر اقتناء هذا البرنامج سنة 2005 سرى تطبيقه والعمل به منذ 01 جانفي 2007 إلى يومنا هذا ، أوراكل المالي موجه إلى فرع المحاسبة والمالية.

تم تحديث برنامج أوراكل في 1 جانفي 2010 وفي إطار إستراتيجية مؤسسة اتصالات الجزائر لتبني محتواه كان من اللازم تكييفه وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، وفي هذا الصدد قام فريق العمل الذي كونته المديرية العامة للانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي وذلك بالقيام بالأعمال الآتية:

- اعداد قاعدة معلومات النظام المحاسبي المالي في برنامج أوراكل؛
- إدخال في هذه القاعدة معلومات النظام المحاسبي المالي الخاصة بمؤسسة اتصالات الجزائر التي تم إعدادها من قبل.
- حتى يتمكن هذا البرنامج من إعداد الكشوف المالية المفروضة من طرف المشرع قام فريق العمل في الجانب التقني بتصميم الكشوف المالية المفروضة من النظام المحاسبي المالي والتي تتمثل في:

(1) الميزانية؛

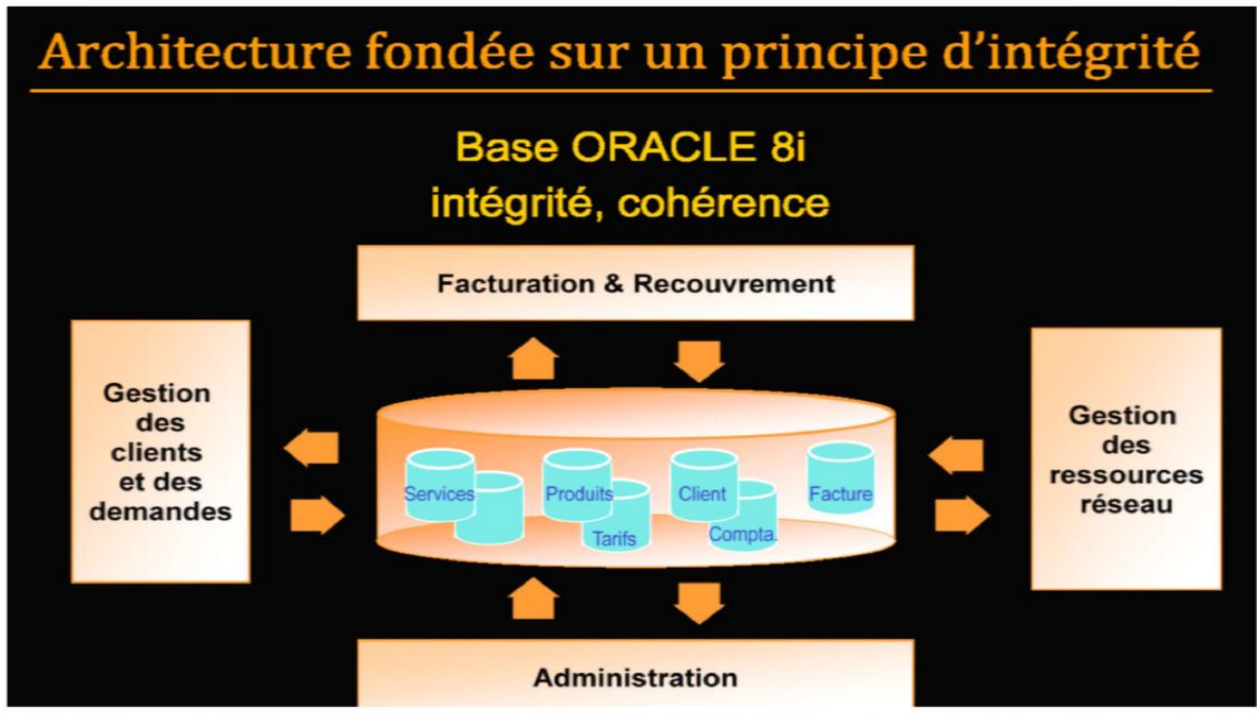
(2) جدول حساب النتائج؛

(3) جدول سيولة الخزينة؛

(4) جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة؛

(5) ملحقات تقييم قواعد ومبادئ المحاسبة المستعملة ومعلومات مكملة للميزانية وحساب النتائج.

الشكل رقم (03) تصميم نظام اوراكل ORACLE



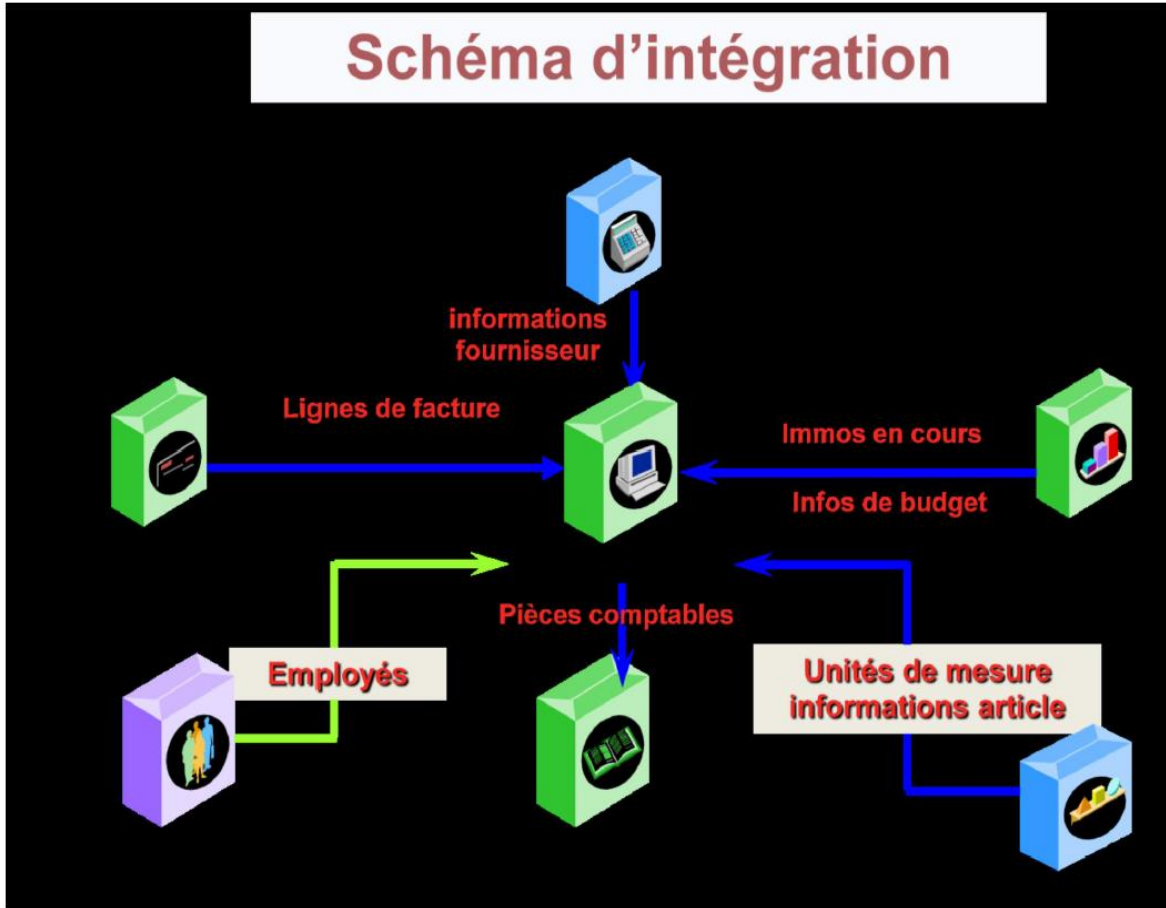
Source: OP-CIT Formation AIBM oracle FA

يوضح الشكل أعلاه قاعدة بيانات أوراكل وهي مصب لمختلف التعاملات التي تقوم بها الشركة ومجلس الإدارة بحاجة لمعرفة كل المعاملات التي تقوم بها المديرية الفرعية فتطلب المعلومة من نظام أوراكل " كالفاتورة، المنتج، الزبون، المورد، أسعار الخدمات ..."

الفرع الثالث: تصميم نظام أوراكل المالي ومسار المعلومة فيه

في هذا الفرع تم توضيح تصميم برنامج أوراكل المالي من الشركة الأم ومدخلات ومخرجات هذا النظام وذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04) يمثل برنامج أوراكل المالي



Source: OP-CIT Formation AIBM oracle FA

يفسر الشكل أعلاه تصميم نظام أوراكل المالي حيث نجد كأساس أوراكل للمحاسبة العامة ORACLE GENERAL LEDGER وهو القاعدة الرئيسية لأوراكل ثم تتفرع منه مجموعة من البرامج الفرعية وهي كالآتي:

- ORACLE HR: يمثل هذا البرنامج تسيير الموارد البشرية؛

- ORACLE FA: يمثل هذا البرنامج التثبيتات والاهتلاكات؛
- ORACLE GL: يمثل هذا البرنامج النقديات؛
- ORACLE AP: يمثل هذا البرنامج الموردين.

المبحث الثاني: انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على الوظيفة المحاسبية في مؤسسة اتصالات الجزائر

سأتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض كيفية سير بعض العمليات المحاسبية ومعالجتها وفقا لقواعد النظام المحاسبي المالي في مؤسسة اتصالات الجزائر، حيث يعالج المطلب الأول مبدأ الاعتراف والقياس المحاسبي في المؤسسة، أما المطلبين الثاني والثالث يعالجان الإفصاح في القوائم المالية من خلال عرض ميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية على التوالي.

المطلب الأول: الاعتراف والقياس في مؤسسة اتصالات الجزائر

المراد من هذا المطلب هو معرفة كيفية الاعتراف والقياس لأهم عناصر الميزانية في المؤسسة والمتمثلة في: التثبيتات، المخزونات، حسابات الغير، الديون، والتصريحات الجبائية.

الفرع الأول: معالجة الاستثمارات (التثبيتات المادية)

أولاً: تقييم التثبيتات¹

يتم تقييم جميع فئات التثبيتات بالتكلفة التاريخية وفقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول يتم إدراج التثبيتات المادية والمعنوية في الحسابات كأصل وذلك من أجل تحقيق منفعة اقتصادية مستقبلية للمؤسسة والتقييم الصحيح لتكلفة الأصل.

تقوم مؤسسة اتصالات الجزائر بإدراج التثبيتات على أساس التكلفة المحسوبة من المديرية العامة في حالة التثبيتات المرسله من المديرية العامة أو ثمن إنجاز التثبيت في حالة إنجاز استثمار جديد وإعادة ترميمه.

¹ بناء على المقابلات الشخصية مع رئيسة القسم

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

مثال رقم 1:

بتاريخ 22 مارس 2023 استلمت اتصالات الجزائر فاتورة خاصة بتوزيع شبكة الالياف البصرية بحي 42 مسكن اولاد بوجمعة (الملحق رقم 01):

- مبلغ الفاتورة 1002650.00 دج خارج الرسم؛
- مبلغ الرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع (19%) 190503.50 دج؛
- مبلغ اقتطاع الضمان 59657.68 دج؛
- المبلغ الواجب دفعه 1133495.83 دج؛
- قيمة المواد الاولية المستهلكة 2358102.60 دج (المواد الاولية استخرجت من مخازن اتصالات الجزائر عين تموشنت).

التسجيل المحاسبي للاستثمار كان كالاتي:

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	اسم وتاريخ الحساب	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
		22/03/2023		
	1 193 153,50	ح/اعمال توزيع شبكة النفاذ		23253050
	2 358 102,60	ح/التثبيثات العينية الجاري إنجازها		23253050
942 992,32		ح/موردو التثبيثات	4041100	
190 503,50		ح/TVA القابلة للاسترجاع	4456100	
59 657,68		ح/اقتطاع الضمان 5%	4047000	
2 358 102,60		ح/مواد أولية مستهلكة	7321005	
		فاتورة رقم 04 توزيع شبكات الالياف البصرية		

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

مثال رقم (02): (مشروع استثمار من اجل تجهيز مختلف المصالح بأجهزة اعلام الي)

بتاريخ 30 ديسمبر 2021 قامت مديرية اتصالات الجزائر عين تموشنت بالعمليات

التالية:

➤ إبرام صفقة مع المورد XX (الصفقة أبرمت تبعا للإجراءات المنصوص عليها في

قانون الصفقات العمومية) تفاصيل المعطيات في (الملحق رقم 03):

➤ شراء 43 جهاز اعلام ألي ثابت بسعر 120000.00 دج للوحدة خارج الرسوم؛

➤ شراء 26 جهاز اعلام الي محمول بسعر 128000.00 دج للوحدة خارج الرسوم؛

➤ شراء 36 طابعة بسعر 70000.00 دج للوحدة خارج الرسوم؛

➤ استلمت اتصالات الجزائر طلبيتها بتاريخ 01 جانفي 2022 وقد كان التسجيل

المحاسبي للاستثمار كالتالي:

المدين	الدائن	اسم وتاريخ الحساب	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
218330	4041100 4456100	01/01/2022 ح/أجهزة اعلام الي ثابتة ح/موردو التثبيثات ح/الرسم على القيمة المضافة القابلة للاسترجاع فاتورة رقم 2022/03 الخاصة بشراء أجهزة الاعلام الالي الثابتة	6 140 400,00	5 160 000,00 980 400,00
218330	4041100 4456100	01/01/2022 ح/أجهزة اعلام الي محمولة ح/موردو التثبيثات ح/الرسم على القيمة المضافة القابلة للاسترجاع فاتورة رقم 2022/04 الخاصة بشراء أجهزة الاعلام الالي الثابتة	3 960 320,00	3 328 000,00 632 320,00
218330	4041100 4456100	01/01/2022 ح/طابعات ح/موردو التثبيثات ح/الرسم على القيمة المضافة القابلة للاسترجاع فاتورة رقم 2022/05 الخاصة بشراء الطابعات	2 998 800,00	2 520 000,00 478 800,00

ثانيا: الاهتلاكات

تعتمد المؤسسة أسلوب الإهلاك الخطي لجميع فئات التثبيثات حيث يحتسب قسط الاهتلاك السنوي كالآتي:

قسط الاهتلاك السنوي = تكلفة حيازة التثبيث / العمر الإنتاجي (بالسنوات) ؛
وتحتسب نسبة الاهتلاك السنوية بالعلاقة: 100/العمر الإنتاجي (بالسنوات)؛

مثال رقم (03):

بعد ان تم تقييد مشتريات المؤسسة في المثال رقم (02) كأصل تم حساب أقساط الاهتلاك الخاصة بهذه الأصول كمايلي: (الملحق رقم 03)

➤ معدل الاهتلاك بالنسبة لأجهزة الاعلام الالي هو 0.2 اما العمر الإنتاجي هو 05 سنوات وبالتالي أقساط الاهتلاك للأصول الثلاثة كانت حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): يمثل جدول الاهتلاك للأصول المشتراة في المثال رقم (02).

طابعات	جهاز اعلام الي محمول	جهاز اعلام الي ثابت	
70 000,00	128 000,00	120 000,00	قيمة الأصل خارج الرسوم
10/01/2022	10/01/2022	10/01/2022	تاريخ حيازة الأصل
0,20	0,20	0,20	معدل اهتلاك الأصل
5,00	5,00	5,00	العمر الإنتاجي للأصل
14 000,00	25 600,00	24 000,00	قسط الاهتلاك السنوي لسنة 2022
5 833,35	10 666,65	10 000,00	قسط الاهتلاك السنوي لسنة 2023
19 833,35	36 266,65	34 000,00	قسط الاهتلاك المتراكم في 2023/05/31
50 166,65	91 733,35	86 000,00	القيمة المحاسبية الصافية للأصل

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الموجودة في الملحق رقم (03).

اما التسجيل المحاسبي لأقساط الاهتلاك فقد كان كالآتي:

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	اسم وتاريخ الحساب	الحساب الدائن	الحساب المدين
24 000,00	24 000,00	31/12/2022 ح/مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيم ح/قسط اهتلاك جهاز الاعلام الالي الثابت قسط الاهتلاك لجهاز الاعلام الالي الثابت	281833	681
25 600,00	25 600,00	31/12/2022 ح/مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيم ح/قسط اهتلاك جهاز الاعلام الالي المحمول قسط الاهتلاك لجهاز الاعلام الالي المحمول	281833	681
14 000,00	14 000,00	31/12/2022 ح/مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيم ح/قسط اهتلاك الطابعة قسط الاهتلاك للطابعة	281833	681

الفرع الثاني: معالجة المخزونات¹

تقوم المديرية الولائية بإرسال طلبيات الى المديرية العامة لتزويدها بمختلف البضائع التي تعتمد عليهم المؤسسة من أجل مزاوله نشاطاتها وتلبية رغبات زبائنها في الاقسام التجارية والتقنية مثل (بطاقات التعبئة -MODEM INTERNET- ADSL-04G APPAREIL TLP الخ).

أما بالنسبة للتموينات فتقوم المؤسسة بإبرام عقود مع الموردين (حسب الاجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية) وهذا من أجل تزويدها بمختلف المستلزمات التي تدخل ضمن سير النشاط العادي للمؤسسة (معدات وأدوات المكتب إلخ).
تقييم المخزونات:

يعتبر تقييم وقياس المخزونات ذو أهمية بالنسبة للمؤسسة، لأنه يؤثر بصفة مباشرة على نتيجة المؤسسة، وحسب القاعدة العامة وما ينص عليه النظام المحاسبي المالي فإنه:

¹ بناء على المقابلات الشخصية مع رئيسة القسم

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

تكلفة الشراء = ثمن الشراء + كل التكاليف المباشرة المتعلقة بالمخزون التي تتفق من أجل الوصول المخزون إلى الجهة المراد الوصول إليها وهو على طبيعته.

بالنسبة لمؤسسة اتصالات الجزائر فان تقييم مخزوناتا حسب ثمن شرائها أو حسب الثمن المرسل من المديرية العامة؛

تسير المؤسسة جميع مخزوناتا وفق طريقة الجرد الدائم مهما كانت طبيعة المخزون؛ وتقوم بتطبيق طريقة التكلفة الوحدة الوسطية المرجحة CUMP في تقييم مخزونها عند كل خروج ، إذ أن تكلفة الوحدة وفق هذه الطريقة تحسب عند نهاية كل دورة محاسبية.

مثال 04:

قامت مصالح المشتريات بالمديرية الفرعية للدعم والوظائف بشراء مستلزمات خاصة بالطابعات وذلك وفق سند طلب رقم 230035 المؤرخ في 2022/03/22 والفاخرة رقم 2023/01 المؤرخة في 2023/03/28. قامت المؤسسة باستقبال الطلبية وفق سند استقبال رقم 2300062 ودخول الطلبية الى المخازن وفق سند دخول رقم 2023/01 (الملحق 02).

الجدول رقم(02): يمثل فاتورة المشتريات الخاصة بمستلزمات الطباعة:

الرقم	البيان	الكمية	سعر الوحدة	السعر الإجمالي
1	خرطوشة حبر PANASONIQ KX MB 2061	40	1800,00	72 000.00
2	خرطوشة حبر PANASONIQ KX MB 2120	40	2 500,00	100 000,00
3	خرطوشة حبر OKI B440	5	1 700,00	8 500,00
4	خرطوشة حبر KYOCERA FS 1040	60	1 700,00	102 000,00
5	خرطوشة حبر KYOCERA FS 22130DN	5	1 300,00	6 500,00
6	خرطوشة حبر LEX MARK MS 415 DN	20	6500,00	130 000,00
7	خرطوشة حبر LEX MARK MS 510 DN	20	6 500,00	130 000,00
8	خرطوشة حبر LEX MARK MS 310 DN	20	6 500,00	130 000,00
9	خرطوشة حبر BROTHER DCP L 5500 DN	60	8 000,00	480 000,00

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

200 000,00	100 000,00	2	CANON IPF 770 JEUX خراطوشة حبر	10
240 000,00	12 000,00	20	PANASONIQ KX MB 2061 طمبور	11
240 000,00	12 000,00	20	PANASONIQ KX MB 2120 طمبور	12
16 000,00	8 000,00	2	B410 OKI طمبور	13
100 000,00	10 000,00	10	MARK MS 415 DN LEX طمبور	14
100 000,00	10 000,00	10	MARK MS 410 DN LEX طمبور	15
200 000,00	10 000,00	20	MARK MS 310 DN LEX طمبور	16
255 000,00	8 500,00	30	BROTHER DR 3400 طمبور DCPL5500DN	17
188 000,00	4 700,00	40	BROTHER DR 2400 طمبور DCPL2550DN	18
40 000,00	8 000,00	5	P 2040DN TK 1160 KYOCERA طمبور	19
32 000,00	8000,00	4	P 2040DN TK 1150 KYOCERA طمبور	20
2 770 000,00	المبلغ الإجمالي خارج الرسم			
526 300,00	الرسم على القيمة المضافة (TVA 19%)			
3 296 300,00	مبلغ الفاتورة مع احتساب الرسم على القيمة المضافة			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

تقوم المؤسسة بالتسجيل المحاسبي للمخزونات وفق SCF كالتالي:

المبلغ المدان	المبلغ المدين	اسم وتاريخ الحساب	رقم الحساب المدان	رقم الحساب المدين
		28/03/2023		
	2 770 000,00	موردو الفواتير التي لم تصل الى صاحبها		4081100
	526 300,00	مبلغ الرسم على القيمة المضافة		4456200
3 296 300,00		ح/موردو المخزونات	4011000	
		فاتورة شراء معدات الطابعات		

أما بالنسبة للتسجيل المحاسبي للبضائع التي ترسل من المديرية العامة فيكون التسجيل المحاسبي الخاص بها كالتالي:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	اسم وتاريخ الحساب	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
		تاريخ العملية		
	*****	بطاقات التعبئة ADSL		38030000
	*****	بطاقات التعبئة LTE G04		38303000
*****		ح/ المديرية العامة قيد ارسال البضائع من المديرية العامة	18110000	

أما التسجيل المحاسبي لإدخال المشتريات الى المخازن فيكون كالتالي:

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	اسم وتاريخ الحساب	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
		28/03/2023		
	3 296 300,00	ح/مخزون بضائع موردو الفواتير التي لم تصل الى صاحبها قيد ادخال المشتريات الى المخازن	4081100	300001
3 296 300,00				

المؤونات وخسائر القيم¹

تقوم المؤسسة بتخصيص مؤونات بالنسبة لمخزوناتها في الحالات التالية :

- جلب المؤسسة تكنولوجيا جديدة (الجيل الخامس بحيث تؤثر سلبا على مخزونها من التكنولوجيا السابقة (الجيل الرابع) فنقوم المؤسسة بتخصيص مؤونة في حالة عدم عزوف زبائنها إلى التكنولوجيا السابقة (بطاقات التعبئة ؛ أجهزة المودام،... إلخ)؛
- إتلاف مخزونها نتيجة لمخاطر طبيعية أو إنتهاء تاريخ صلاحيته (بطاقات التعبئة إلخ).

بالنسبة للمعالجات المحاسبية وفق SCF في مؤسسة اتصالات الجزائر في حالة وجود

فرق بين الجرد المحاسبي والجرد المادي فان التسجيل المحاسبي للمؤونات وخسائر القيم يكون كالتالي:

¹ اجراء مقابلات شخصية مع رئيسة مصلحة المحاسبة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	اسم وتاريخ الحساب	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
		تاريخ العملية		
	*****	ح/المخزونات من البضائع		3012000
*****		ح/مخصصات المؤونات وخسائر القيمة للأصول الجارية تشكيل مؤونة للمخزون من البضائع	6851200	
		تاريخ العملية		
	*****	ح/مخصصات المؤونات وخسائر القيمة للأصول الجارية		6851200
*****		ح/خسائر القيم على المخزونات اثبات خسارة فعلية للمخزونات	3912000	

مبيعات المؤسسة:¹

تقوم مؤسسة اتصالات الجزائر بتقديم خدمات الهاتف الثابت والانترنت لزيائنها ويتم تسديد هذه الفواتير كل شهرين وهذا بالنسبة للزيائن المتمثلين في الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للمؤسسات الكبرى التي تمثل حساباتها الكبرى فيتم التصريح بالفاتورة كل شهرين لكن التسديد يكون سنوي، ويتم التسديد وفق الطريقتين إما التسديد الفاتورة بعد الاستفادة من الخدمة أو التسديد قبل الاستفادة من الخدمة والوكالة التجارية هي المسؤولة عن المبيعات،

مثال 04:

قامت المؤسسة بتقديم خدمة الهاتف للزبون للفترة الممتدة من 01/11/2022 إلى 31/12/2022 وتم تحرير الفاتورة بتاريخ 05/01/2023 وقام الزبون بتسديد قيمة الفاتورة في 2023/02/13 مبلغ الفاتورة هو 2716.40 دج وفق وصل تسديد رقم 2152696735 (الملحق رقم 05)، العملية تمت في الوكالة التجارية لاتصالات الجزائر عين تموشنت وقد كان التسجيل المحاسبي للفاتورة كالتالي:

¹ اجراء مقابلات شخصية مع رئيس مصلحة المالية والخزينة.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

المبلغ المدين	المبلغ الدائن	اسم وتاريخ الحساب	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
2 716,40	2 260,00 429,40 27,00	05/01/2023 ح/الزبائن ح/خدمات الهاتف الثابت ح/الرسم على القيمة المضافة ح/حقوق الطابع تسجيل فاتورة خدمة الهاتف رقم B302446413	706000 445700 442000	411005

تقوم المؤسسة بتحصيل ديونها من الزبائن نقدا ولكن لا تظهر في التسجيلات المحاسبية، حيث تقوم المؤسسة بجمع المبالغ المحصلة يوميا وايداعها في الحسابات الجارية والبنكية الخاصة بها يوميا وبالتالي يظهر حساب الزبائن 41100 مع حساب البنك 512 او الحساب البريدي 517 وبالتالي التسجيل المحاسبي يكون كالآتي:

المبلغ المدين	المبلغ الدائن	اسم وتاريخ الحساب	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
2 716,40	2 716,40	13/02/2023 ح/البنك او ح/البريد ح/الزبائن تحصيل الفاتورة وفق سند تسديد 2152696735	411005	517/512

مثال 5:

نفس الزبون قام بتسديد فاتورة خدمة الأنترنت للفترة الممتدة بين 2022/11/28 الى غاية 2023/06/01 وفق فاتورة خدمة أنترنت رقم 12109524035 والمقدرة ب 15750.00 دج التسجيل المحاسبي للفاتورة كان كالآتي علما خدمة الأنترنت تكون مسبقة الدفع: (الملحق رقم: 06)

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	اسم وتاريخ الحساب	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
15 594,00 156,00	15 750,00	28/11/2022 ح/الزبائن ح/خدمات الانترنت ح/حق الطابع تحرير الفاتورة رقم 12109524035	706500 442000	4110120
15 750,00	15 750,00	28/11/2022 ح/البنك ح/الزبائن تحصيل الفاتورة وفق سند تسديد 12109524035	4110120	5121000

المؤونات وخسائر القيم على حسابات الزبائن:¹

في حالة وفاة الزبون تقوم المؤسسة بترصيد حساب الزبون مع حساب خسائر القيمة على الزبائن أما في حالة لم يقم الزبون بتسديد ديونه اتجاه المؤسسة تقوم هذه الأخيرة بإرسال إشعار إلى الزبون تطلب فيه تسوية ديونه وفي حالة لم يستجيب لمدة ثلاثة أشهر تقوم برفع دعوة قضائية ضد الزبون تطلب منه تسديد ديونه مع تكوين مؤونة في حالة خسارة القضية، وإذ تم إثبات عدم تسديد ديونها من قبل الزبون تقوم بإثبات خسارة القيمة بترصيد حساب الزبون مع حساب خسائر القيم على حسابات الزبائن. بحيث يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

¹ مقابلات مع رئيسة مصلحة المحاسبة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	اسم وتاريخ الحساب	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
*****	*****	01/01/N+1 ح/مخصصات المؤونات وخسائر القيم ح/الزيائن مؤونة خسائر القيم على حسابات الزيائن	411XXX	685XXX
*****	*****	تاريخ إثبات الخسارة ح/مخصصات المؤونات وخسائر القيم ح/خسائر القيمة على حسابات الزيائن إثبات خسارة القيمة	491xxx	685xxx

الفرع الثالث: التصريحات الجبائية

تقوم مؤسسة اتصالات الجزائر بحساب كل من الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني وكذلك حق الطابع لكل وكالة تجارية على حدى يتم ذلك في برنامج ORACLE، ثم تقوم بتسجيلها محاسبيا وتحويلها للمديرية العامة والتي من خلالها يتم التصريح الجبائي الشهري وذلك قبل 20 يوم من الشهر الموالي والذي يقدم لمديرية الضرائب لكبريات المؤسسات.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

الجدول رقم 03: طريقة حساب الرسوم الثلاث وتحويلها للمديرية العامة

الوكالات التجارية	رقم الاعمال الخاضع ل TVA 17%	رقم الاعمال الخاضع ل TVA 19%	رقم الاعمال المعفى	TVA 17%	TVA 19%	الرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع للسلع والخدمات	الرسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع للاستثمارات	حقوق الطابع	الرسم على القيمة المضافة الواجب الدفع	الرسم على النشاط المهني
وكالة عين تموشنت	-	9 709 870,09	16 563 643,10	-	1 844 875,32	-	-	210 314,00	1 844 875,32	394 102,70
وكالة بني صاف	-	1 381 252,65	9 795 065,00	-	262 438,00	-	-	79 566,00	262 438,00	167 644,76
المديرية العملية	-	-	-	-	-	338 860,70	190 503,50	-	529 364,20	-
وكالة حمام بوججر	-	1 660 824,64	8 805 302,26	-	315 556,68	-	-	105 386,00	315 556,68	156 991,90
المجموع	-	12 751 947,38	35 164 010,36	-	2 422 870,00	338 860,70	190 503,50	395 266,00	1 893 505,80	718 739,36

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 04

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

التسجيل المحاسبي للرسوم المجمعة من الوكالات التجارية كالاتي:

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	اسم وتاريخ الحساب	رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين
		30/04/2023		
	1 844 875,32	وكالة عين تموشنت		4451
	-	المديرية العملية		4451
	262 438,00	وكالة بني صاف		4451
	315 556,68	وكالة حمام بوحجر		4451
2 422 870,00		ح/المديرية العامة إرسال TVA المجمعة من الوكالات التجارية للمديرية العامة	1811	
		30/04/2023		
	529 364,20	ح/المديرية العامة		1812
338 860,70		ح/ر، ق، م المسترجعة عن التثبيتات	44562	
190 503,50		ح/ر، ق، م المسترجعة عن الخدمات قيد TVA المسترجعة	44561	
		30/04/2023		
	210 314,00	وكالة عين تموشنت		4454
	-	المديرية العملية		4454
	79 566,00	وكالة بني صاف		4454
	105 386,00	وكالة حمام بوحجر		4454
395 266,00		ح/المديرية العامة حقوق الطابع	1811	
		30/04/2023		
	394 102,70	وكالة عين تموشنت		6420
	167 644,76	المديرية العملية		6420
	156 991,90	وكالة بني صاف		6420
	-	وكالة حمام بوحجر		6420
718 739,36		ح/المديرية العامة الرسم على النشاط المهني TAP	1811	

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

المطلب الثاني: الإفصاح في عرض القوائم المالية لمؤسسة اتصالات الجزائر:

تعتبر القوائم المالية الصورة المعبرة لأداء أي مؤسسة خاصة إذا كانت القوائم تتميز بالشفافية والمصدقية وتعطي الصورة الحقيقية عن المركز لهما، فيما يلي نعرض أهم القوائم المالية الموجودة في مؤسسة اتصالات الجزائر والمعلومات الواجب الإفصاح عنها.

الفرع الاول: عرض ميزانية اتصالات الجزائر

اولا: عرض محتويات ميزانية اتصالات الجزائر اصول:

الجدول رقم 04: يوضح محتويات أصول ميزانية اتصالات الجزائر في 31 ديسمبر 2022

القيمة الصافية للسنة (N-1 (2021	القيمة الصافية للسنة N (سنة 2022)	الاهتلاكات و المؤنات للسنة N(سنة 2022)	القيمة الاجمالية للسنة N(2022	ملا حظا ت	الاصول
					الاصول الغير الجارية
0,00	0,00	0,00	0,00		فارق الاقتناء او شهرة المحل
0,00	0,00	0,00	0,00		التثبيتات المعنوية
1 606 968 319,51	1 781 264 670,26	2 896 793 173,69	4 678 057 843,95		التثبيتات المادية
131 469 602,95	5 741 179,84	0,00	5 741 179,84		تثبيتات قيد التنفيذ
0,00	0,00	0,00	0,00		تثبيتات مالية
0,00	0,00	0,00	0,00		مساهمات اخرى وحسابات
					دائنة ملحقة بها
					قروض واصول اخرى غير
0,00	200000,00	0,00	200000,00		جارية
0,00	0,00	0,00	0,00		اصل الضرائب المؤجلة
1 738 437 922,46	1 787 205 850,10	2 896 793 173,69	4 683 999 023,79		مجموع الاصول غير الجارية
					الاصول الجارية
54708227,33	82728971,66	2419666,33	85148637,99		مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

0,00	0,00	0,00	0,00	الحسابات الدائنة
				والاستخدامات المماثلة
375 846 453,32	359 600 338,30	0,00	359 600 338,30	الزبائن
-228 613,09	-146 808,16	3 028 879,86	2 882 071,70	مدينون آخرون
2 454 567,99	5 008 962,41	0,00	5 008 962,41	الضرائب والرسوم
0,00	0,00	0,00	0,00	اصول جارية اخرى
0,00	0,00	0,00	0,00	الموجودات والمتاحات
0,00	0,00	0,00	0,00	الاستثمارات والاصول المالية
				الآخري
24 593 722,65	19 400 254,27	0,00	19 400 254,27	الخزينة
457 374 358,20	466 591 718,48	5 448 546,19	472 040 264,67	مجموع الاصول الجارية
2 195 812 280,66	2 253 797 568,58	2 902 241 719,88	5 156 039 288,46	مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 07

2- عرض محتويات ميزانية اتصالات الجزائر خصوم: في 31 2022/12

الجدول رقم 05: يوضح محتويات خصوم ميزانية اتصالات الجزائر في 31 ديسمبر 2022

القيمة الصافية للسنة N-1	القيمة الصافية للسنة N	ملاحظات	الخصوم
2021	2022		
			<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>
0,00	0,00		راس المال الصادر (حساب الاستغلال)
0,00	0,00		راس المال غير المطلوب
0,00	0,00		علاوات واحتياطات - احتياطات موحدة

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

0,00	0,00		فروق اعادة التقييم
0,00	0,00		فرق المعادلة
74 120 876,12	154 448 875,16		النتيجة الصافية - حصة المجموعة(01)
0,00	0,00		رؤوس أموال أخرى
0,00	11 706 042,19		الترحيل من جديد
0,00	0,00		حصة الاقلية
74 120 876,12	166 154 917,35		المجموع (01)
			<u>الخصوم الغير الجارية</u>
0,00	0,00		قروض و ديون مالية
0,00	0,00		ضرائب (مؤجلة ومخصصة)
0,00	0,00		ديون غير جارية أخرى
338 449 174,16	290 099 292,13		مخصصات ومنتجات مقيدة سلفا
338 449 174,16	290 099 292,13		مجموع الخصوم الغير الجارية(02)
			<u>الخصوم الجارية</u>
0,00	0,00		الموردون والحسابات المرتبطة
171 301 384,16	182 215 218,54		ضرائب
81 080 879,06	63 692 740,77		ديون اخرى
11 943 003,88	15 096 123,75		الخزينة
0,00	0,00		
264 325 267,10	261 004 083,06		مجموع الخصوم الجارية
676 895 317,38	717 258 292,54		مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 08

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

الفرع الثاني: عرض محتويات الميزانية الجبائية لمؤسسة اتصالات الجزائر (اصول + خصوم).

الجدول رقم 06: يوضح محتويات أصول ميزانية الجبائية لمؤسسة اتصالات الجزائر في 2022/12/31

السنة (N-1)	السنة 2022 (N)			الاصول	
	القيمة الصافية	الاهتلاكات والمؤونات	القيمة الاجمالية		م
					<u>الاصول الغير الجارية</u>
					فارق الاقتناء أو شهرة المحل
					التثبيتات المعنوية
					التثبيتات العينية
	125.768.608.00	0.00	125.768.608.00		أراضي
	101.059.606.60	68.137.541.05	169.197.147.65		مباني
	1.554.436.455.66	2.828.655.632.64	4.383.092.088.30		تثبيتات عينية أخرى
	5.741.179.84	0.00	5.741.179.84		تثبيتات قيد التنفيذ
					تثبيتات مالية
					مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
	200.000.00	0.00	200.000.00		قروض وأصول أخرى غير جارية
					أصل الضرائب المؤجلة
	1.787.205.850.10	2.896.793.173.69	4.683.999.023.79		مجموع الاصول غير الجارية
					<u>الاصول الجارية</u>
	82.728.971.66	2.419.666.33	85.148.637.99		مخزونات ومنتجات قيد التصنيع
					الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة
	359.600.338.30	0.00	359.600.338.30		الزبائن
	2.882.071.70	0.00	2.882.071.70		مدينون آخرون
	5.008.962.41	0.00	5.008.962.41		الضرائب والرسوم
					توظيفات وأصول مالية جارية اخرى

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

	19.400.254.27	0.00	19.400.254.27		الخزينة
	469.620.598.34	2.419.666.33	472.040.264.67		مجموع الاصول الجارية
	2.256.826.448.44	2.899.212.840.02	5.156.039.288.46		مجموع الاصول

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 09

الجدول رقم 07: يوضح محتويات خصوم الميزانية الجبائية لمؤسسة اتصالات الجزائر في
2022/12/31

الخصوم	القيمة الاجمالية 2022	القيمة الصافية 2021
رؤوس الاموال الخاصة		
رأس مال الصادرة (حسابات الاستغلال)	0.00	
رأس مال غير المطلوب	0.00	
علاوات واحتياطات-احتياطات موحدة (1)	0.00	
فروق اعادة التقييم	0.00	
فرق المعادلة	0.00	
النتيجة الصافية- حصة المجموعة (1)	154 448 875,16	
رؤوس أموال أخرى- الترحيل من جديد	1 548 245 318,23	
حصة الشركة الموحدة (1)		
حصة الأقلية (1)		
المجموع (01)	1 702 694 193,39	
<u>الخصوم الغير الجارية</u>		
قروض وديون مالية	0.00	
ضرائب (مؤجلة ومخصصة)	0.00	
ديون غير جارية أخرى	0.00	
مخصصات ومنتجات مقيدة سلفا	290 099 292,13	
المجموع (02)	290 099 292,13	

الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات المرتبطة	182 215 218,54
الضرائب	63 692 740,77
ديون أخرى	15 096 123,75
الخبزينة	0.00
المجموع (03)	261 004 083.06
مجموع الخصوم (01) + (02) + (03)	2 253 797 568,58

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 10

الفرع الثالث: الإفصاح في ميزانية مؤسسة اتصالات الجزائر:

تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية، حيث تلعب دورا إعلاميا هاما، وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يبين الاصول والخصوم وحقوق الملكية في فترة زمنية معينة وتهدف الى قياس ثروة المؤسسة بحيث يتم عرض ميزانية اتصالات الجزائر حسب مايلي: حسب الملاحق (06) و (07) و (08) و (09)

✓ يتم عرض وترتيب الاصول حسب درجة سيولتها الى:

-اصول غير جارية.

-اصول جارية.

✓ يتم عرض الخصوم حسب درجة الاستحقاق ومبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر

المتداولة والغير متداولة الى:

-رؤوس اموال خاصة.

-خصوم غير جارية.

-خصوم جارية.

✓ يتم تقييم عناصر الميزانية وفقا للتكلفة التاريخية وتحتوي الميزانية على المعلومات

المتعلقة بالدورة المالية N والدورة المالية N-1 مما يسمح بإجراء المقارنة بالإضافة

الى عمود مخصص للملاحظات التي يتم من خلالها شرح بعض عناصر الأصول

وعمود للاهلاكات والمؤونات.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

إن الهيكل العام لميزانية مؤسسة اتصالات الجزائر قد عرض كما هو مطلوب في النظام المحاسبي المالي، وأن المؤسسة التزمت بالحد الأدنى للعناصر التي فرض النظام المحاسبي إدراجها، إذ يتألف من جانبين أحدهما يمثل الأصول أما الجانب الآخر فيمثل الخصوم، وبالتالي فقراءة الميزانية نظمت وبوت المكونات والعناصر كما عليها النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني:

الفرع الاول: عرض جدول حسابات النتائج

هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من قبل الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ بالحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة المحاسبية الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

1. الجدول رقم 08 يوضح جدول حسابات النتائج لمؤسسة اتصالات الجزائر في 2022/12/31

2021	2022	ملاحظات	البيان
752 897 251,99	853 082 176,36		المبيعات والمنتجات الملحقة
-	-		الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون
87 546 430,87	64 065 690,72		الإنتاج المثبت
-	-		اعانات الاستغلال
840 443 682,86	917 147 867,08		إنتاج السنة المالية (1)
- 181 966 369,16	- 186 385 363,06		المشتريات المستهلكة
- 51 349 450,53	- 59 949 903,47		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
- 233 315 819,69	- 246 335 266,53		استهلاكات السنة المالية (2)
607 127 863,17	670 812 600,55		القيمة المضافة للاستغلال (3)=(2-1)
- 392 744 964,58	- 412 098 147,80		أعباء المستخدمين
- 33 539 419,43	- 13 455 983,27		الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
180 843 479,16	245 258 469,48		إجمالي فائض الاستغلال (4)
62 272 904,20	98 388 973,59		المنتجات العملية الأخرى
- 897 174,21	- 998 883,27		الاعباء العملية الأخرى

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

- 169 620 345,95	- 195 074 439,04		المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
1 522 012,92	194 819,77		استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
74 120 876,12	147 768 940,53		النتيجة التشغيلية (05)
-	-		المنتجات المالية
-	-		الاعباء المالية
-	-		النتيجة المالية (06)
74 120 876,12	147 768 940,53		النتيجة العادية قبل الضرائب (7) = (5) + (6)
	4 341 335,65		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	-		الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
904 238 599,98	1 015 731 660,44		مجموع منتجات الأنشطة العادية
- 830 117 723,86	- 863 621 384,26		مجموع أعباء الأنشطة العادية
74 120 876,12	152 110 276,18		النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)
	2 338 598,98		عناصر غير عادية - منتجات -
	-		عناصر غير عادية - أعباء -
-	2 338 598,98		النتيجة غير العادية - (9)
74 120 876,12	154 448 875,16		صافي نتيجة السنة المالية (10)

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 11

الفرع الثاني: عرض جدول تدفقات الخزينة:

تعتمد اتصالات الجزائر على الطريقة المباشرة في اعداد قائمة التدفقات النقدية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

الجدول رقم (09): يمثل قائمة التدفقات النقدية لاتصالات الجزائر عين تموشنت في 2022/12/31.

2021	2022	ملاحظات	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال
34 381 558,90	99 293 363,38		تحصيلات المقبوضة من الزبائن.
- 440 524 806,54	- 440 524 806,54		المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين.
- 520 622,38	- 520 622,38		الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة.
-	-		الضرائب على النتائج المدفوعة.
- 406 663 870,02	- 341 752 065,04		تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية الاستثنائية
-	-		تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
- 406 663 870,02	- 341 752 065,04		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار.
- 300 070 971,36	- 300 070 971,36		تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية.
			التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية.
			تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية.
			التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المالية.
-	106 641,40		الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية.
			الحصص والأقساط المقبوضة حتى النتائج المستلمة.
- 300 070 971,36	- 299 964 329,96		صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.
			التحصيلات الناتجة عن إصدار الاسهم.
			حصص الارباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.
			التحصيلات المتأتية من القروض.
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات
- 706 734 841,38	- 641 716 395,00		تغير الخزينة للفترة (ا+ب+ج)
168 892 256,04	49 187 445,30		الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
- 537 842 585,34	- 592 528 949,70		الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت

تغير الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية	641 716 395,00		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 11

الفرع الثالث: الإفصاح في عرض جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة لمؤسسة اتصالات الجزائر

أولا: الإفصاح في جدول حسابات النتائج

وفقا لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي فإن المؤسسة تعرض وتفصح عن المعلومات اللازمة، ويحتوي جدول حسابات النتائج على المعلومات المتعلقة بالدورة المالية N والدورة السابقة N-1، ما يسمح بإجراء المقارنة، ويتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع سلع أو تقديم خدمات بعد التأكد من تحصيل القيمة. وتفصح المؤسسة في جدول حسابات نتائجها عن:

تحليل للأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية:

(الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال؛)

- منتجات الأنشطة العادية؛
- -المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- - أعباء المستخدمين؛
- - الضرائب والرسوم المماثلة؛
- -مخصصات الإهلاك وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- - نتيجة الأنشطة العادية؛
- -العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- -النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

حيث كان في سنة 2022:

➤ إنتاج السنة المالية 917 147 867.08؛

- استهلاك السنة المالية 246 335 266.53؛
- القيمة المضافة للاستغلال 670 812 600.55؛
- إجمالي فائض الاستغلال 245 258 469.48؛
- النتيجة العملية 147 768 940.53؛
- النتيجة المالية 0.00؛
- النتيجة العادية قبل الضرائب 147 768 940.53؛
- النتيجة الصافية 154 448 875.16؛

أما عن سنة 2021 كانت كالتالي:

- إنتاج السنة المالية 840 443 682.86؛
- استهلاك السنة المالية 233 315 819.69؛
- القيمة المضافة للاستغلال 607 127 863.17؛
- إجمالي فائض الاستغلال 180 843 479.16؛
- النتيجة العملية 74 120 876.12؛
- النتيجة المالية 0.00؛
- النتيجة العادية قبل الضرائب 74 120 876.12؛
- النتيجة الصافية للسنة المالية 74 120 876.12؛

ثانيا: الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية لاتصالات الجزائر عين تموشنت:

تعتمد اتصالات الجزائر على الطريقة المباشرة في اعدادها لقائمة التدفقات النقدية حيث تركز على تقديم الاجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الاجمالية "الزبائن، الموردين، الضرائب" قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ويتم تقريب ومقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعينة.

تفصح اتصالات الجزائر في قائمة التدفقات النقدية عن:

1. التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية: وقد ظهرت في الجدول كما يلي:

➤ سنة 2022:04:065.752-341 -؛

➤ سنة 2021:02:870.663-406 -؛

2. التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية:

➤ سنة 2022:96:329.964-299 -؛

➤ سنة 2021:36:971.070-300 -؛

3. التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية: فقد كانت معدومة في السنتين 2021

و2022.

➤ سنة 2022:00:0.00؛

➤ سنة 2021:00:0.00؛

من خلال المعطيات الواردة في الجدول اعلاه والخاصة بمؤسسة اتصالات الجزائر عين تموشنت فان هذه الاخيرة تعتمد على الافصاح عن قائمة التدفقات النقدية ويتوافق كبير بما ينص عليه النظام المحاسبي المالي.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة السابقة وعرضنا لكيفية سير بعض المعالجات المحاسبية لاهم عناصر ميزانية اتصالات الجزائر عين تموشنت في ظل النظام المحاسبي المالي، خاصة وأن هذه الأخيرة تعتمد في تسيير وظيفتها المحاسبية والمالية على نظام المعلومات ORACLE وهو نظام محاسبي مالي محكم ودقيق، ساهمت مخرجاته و بقوة في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، ومع الوقوف على بعض الممارسات المحاسبية في المؤسسة تبين لنا وبوضوح الانعكاس الجيد والايجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي في اتصالات الجزائر حيث أن هذه الأخيرة تلتزم وبتوافق كبير مع متطلبات النظام المحاسبي المالي المستمدة قوانينه من معايير المحاسبة الدولية، كمبدأي الاعتراف والقياس المحاسبي في تقييم مختلف أصول الميزانية وكذا تحقيق مبدأ الافصاح في عرض القوائم المالية .

الجامعة

شهدت الحقبة الماضية تغيرات كبيرة على المستويين العالمي والمحلي ،مست مختلف جوانب المحاسبة ،وأحدثت تغيرات جذرية سواء من ناحية اطارها الفكري او اسلوب ممارسة العمل المحاسبي والاستفادة من مخرجات او الفهم السليم لطبيعة المحاسبة ودراستها او اجراء بحوثها كما ادت التطورات المعاصرة في بيئة الاعمال وزيادة الاتجاه نحو انشاء شركات المساهمة وتنشيط اسواق المال الى زيادة الحاجة الى معلومات مالية مفيدة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة مما نجم عنه ظهور المعايير المحاسبة الدولية كاستجابة لمتطلبات العولمة ولان الجزائر مرتبطة بالعالم المحيط بها كان لا بد لها ان تتأثر ايجابيا بهذه التطورات الهامة ومن هذا المنطلق شرعت في جملة من الاصلاحات في تفعيل حقل المحاسبة لديها حتى يتلاءم مع متطلبات التوحيد المحاسبي الدولي وينسجم مع معايير المحاسبة الدولية .

ان احتياجات عصر العولمة عولمة الاقتصاد وخصوصا عولمة اسواق المال انعكس بدوره على المحاسبة وكان سببا في نشوء المعايير المحاسبية الدولية ومع الانتشار الواسع الذي عرفته المعايير المحاسبية الدولية ومع الانتشار الواسع الذي عرفته المعايير المحاسبية الدولية وتوسع دائرة الاستجابة لها من قبل الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية الضخمة كان من الطبيعي استجابة الجزائر لتأثيرات هذه التغيرات وخصوصا في ظل ما كانت تشهده من تغيرات على المستوى الداخلي نتيجة الانتقال او التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق مما جعل الجزائر تعمل على اعادة النظر في المخطط الوطني المحاسبي 1975 الذي اصبح لا يتماشى مع هذه التحولات الداخلية والخارجية حيث اصبح من الضروري توفير اسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة مما دفع بالسلطات الجزائرية الى تطبيق النظام المحاسبي المالي مطلع سنة 2010 والذي يعد خطوة ايجابية في تقريب الممارسة الجزائرية من الممارسة العالمية من خلال الاعتماد على ركيزة مرجعية

ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر كما ان هذا ، كما أن هذا النظام يحدد بوضوح المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات للتقليل من الأخطار وتسهيل مراجعة الحسابات، كما أنه يهدف إلى الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية بخصوص الحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات

تأكيد الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، من خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، توصلنا الى:

الفرضية الأولى: والتي جاءت على النحو التالي:

➤ **ساهمت التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في مؤسسة اتصالات الجزائر.**

لقد بينت الدراسة أن التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي قد ساهمت في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حيث عزز النظام المحاسبي المالي خاصية قابلية الفهم من خلال اهتمامه بشرح قواعد عرض وتقييم بنود القوائم المالية من خلال القوانين والمراسيم والقرارات، واعتماده على إطار تصوري لإعداد وعرض القوائم المالية؛

وقد ساهم النظام المحاسبي المالي في تعزيز خاصية الملاءمة من خلال درجة الإفصاح التي تميز بها حيث ساعدت في توفير معلومة محاسبية أكثر ملائمة، كما أن استحداث قائمة التدفقات النقدية عزز من القدرة التنبؤية لمتخذي القرار كما توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث أن قائمة التدفقات النقدية لها إيجابيات كثيرة تعمل مجتمعة على تعزيز خاصية الملاءمة، حيث أنها تفيد في تحديد آلية التنبؤ بمقدرة

الشركة على توليد الاموال المستقبلية، وتساعد قائمة التدفقات النقدية الادارة على التخطيط المالي؛

عزز النظام المحاسبي المالي خاصية الموثوقية من خلال اتجاهاه نحو تقييم الأصول وفق منظور اقتصادي بالاعتماد على القيمة العادلة يعزز من موثوقية المعلومة المحاسبية ومصداقيتها، بالإضافة إلى أن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؛

عزز النظام المحاسبي المالي خاصية قابلية المقارنة من خلال إن توفير الميزانية وجدول النتيجة لمعطيات عن الدورة السابقة؛

عزز النظام المحاسبي المالي خاصية الاهمية النسبية من خلال تحديده للمعلومات الدنيا الواجب الإفصاح عنها؛

عزز النظام المحاسبي المالي خاصية نفعية المعلومة المحاسبية كون ان العائد من المعلومة المحاسبية التي يوفرها أكبر من تكلفتها.

الفرضية الثانية:

➤ أحدث النظام المحاسبي المالي تغيرات جوهرية على مستوى القوائم المالية في مؤسسة اتصالات الجزائر.

تجسدت أهمية التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية في جعل هذه الأخيرة تتوافق مع متطلبات الإفصاح المحاسبي الدولي إلى حد كبير، نظرا للتغيرات الجوهرية التي وقفت عليها الدراسة فيما يخص عرض وتقييم بنود القوائم المالية؛

حيث أن تطبيق النظام المحاسبي المالي لمبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني جعل القوائم المالية أكثر قابلية للقراءة من ذي قبل الشيء الذي أثر بشكل إيجابي على القوائم المالية، بالإضافة إلى اعتماد SCF على القيمة العادلة مما جعل تقييم بنود القوائم المالية أكثر واقعية وملاءمة؛

إن التغييرات السالفة الذكر التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية بالإضافة إلى نماذج التقييم الخاصة التي جاء بها تشكل إضافة معرفية للمحاسب، بما توفره هذه القوائم من تقديم الصورة الصحيحة والعادلة للمعلومات والأحداث الاقتصادية.

الفرضية الثالثة:

➤ يوجد توافق كبير لمبدأي الاعتراف والقياس المنصوص عليهما في النظام المحاسبي المالي وما هو معمول به مؤسسة اتصالات الجزائر؛

إن معايير الاعتراف والقياس المحاسبي تعتبر أكثر المعايير صعوبة في التطبيق والتجسيد إلا أن أهمها هو معيار الأهمية النسبية وكذا الطابع الملائم للأعلام وهذا مأخذ به النظام المحاسبي المالي.

نتائج الدراسة

استنتجنا من خلال الدراسة أن:

➤ هناك ضرورة ملحة دفعت بالجزائر إلى التوجه نحو مفهوم المحاسبة المالية والمعايير

المحاسبية الدولية، بهدف التكيف مع متطلبات الإفصاح المحاسبي الدولي وجودة المعلومة المحاسبية:

➤ إن الممارسة العملية للنظام المحاسبي المالي اكتسبت المحاسبة الجزائرية نضج كبير في

فهم فلسفة المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل التوافق الذي يميز النظام

- المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي، المبادئ المحاسبية، قواعد تسجيل وتقييم القوائم المالية وطرق إعدادها.
- إن القواعد والمبادئ والمفاهيم التي على أساسها يتم إعداد وعرض القوائم المالية خلال النظام المحاسبي المالي، متوافقة مع أغلبية ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية رغم الغموض الذي يحيط ببعض الجوانب المحاسبية، وعدم كفاية شرح بعض المفاهيم وقواعد المعالجات المحاسبية؛
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي جعل القوائم المالية أكثر تجاوبا مع احتياجات المستخدمين وأكثر اعتمادية من قبلهم، كما ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في جعل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية أكثر قدرة على تحقيق إفصاح محاسبي قوي، ونشر معلومة مفهومة وسهلة القراءة من قبل مستعملي القوائم المالية على المستوى الدولي، الأمر الذي سيسمح للمستثمر باتخاذ القرارات وإجراء المقارنات والمفاضلة بين الاستثمارات واختيار البديل الأفضل على أساس سليم.
- إن استحداث النظام المحاسبي لقائمة التدفقات النقدية شكل دعم لعملية الإفصاح المحاسبي وقوة إعلامية مضافة تساعد مستخدم القوائم المالية في فهم وضعية المؤسسة وبناء قراراتهم بشكل أكثر ثقة.
- على الرغم من الجوانب الإيجابية التي ظهرت بعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد بشكل أساسي من معايير المحاسبة الدولية، إلا أن هناك بعض جوانب القصور التي نذكر منها استخدام مبدأ التحفظ لا يزال يطغى على الممارسة المحاسبية، وهو ما يظهر من خلال الاعتماد الكلي على نموذج التكلفة، والإفراط في تكوين المؤونات والاحتياطات مما يؤثر على مستوى جودة المعلومة المالية.
- توصيات الدراسة: بناء على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح ما يلي:

- من الضروري زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يعزز قدرتهم في استيعاب المعلومات المعروضة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات؛
- إن العمل على توفير معلومات ذات ثقة وشفافية يتطلب من وظيفة المحاسبة إيجاد التماسك والتنسيق بين مقومات هذه المهنة و المتمثلة في : الإطار الفكري، المعايير المحاسبية، التأهيل العلمي والعملية للمحاسب، قواعد السلوك وآداب المهنة والالتزام بالعمل وفقها؛
- الاهتمام أكثر بوظيفة تحليل القوائم المحاسبية وذلك لمساعدة المستثمرين الذين تتقصر الخبرة المحاسبية؛
- لا بد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أوسع للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرار؛
- العمل على تطوير بورصة الجزائر حتى يتم تفعيل عمل القوائم المالية؛
- تفعيل نظام المعلومات المحاسبي أكثر، لأنه يعد المسئول عن إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصدقية في المؤسسة؛
- العمل على تطوير الخبرات النظرية والعملية للجهات التي تقوم بتطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- التقليل من أثر المعوقات التي تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات؛
- التحديث المستمر لنظام المعلومات المحاسبي وفقا لمتطلبات بيئة الأعمال؛
- ضرورة دعم الإدارة العليا في المؤسسات الاقتصادية لأقسام المحاسبة وتزويدها بالكفاءات والخبرات اللازمة، لتنفيذ الأعمال المحاسبية وتقديم تقارير وقوائم متابعة

دورية لتسهيل عملية حصول الإدارة على المعلومات أولا بأول وتسوية أي انحرافات
قد تحدث؛

افاق الدراسة

على ضوء مكتسباتنا خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقترح:

- ❖ ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على بيئة الاعمال والممارسات المحاسبية
واهم الابتكارات المتولدة عن تلك التطورات في مجال المعلومات والاتصالات وهو
ابتكار لنظم المعلومات المتكاملة ونظم تخطيط موارد المشروع والتي تتضمن
تطبيقات محاسبية تمثل افضل الممارسات في مجال الاعمال والمساهمة في اتخاذ
القرارات والتي تضمن تفاعل وظيفة المحاسبة مع المتغيرات البيئية .
- ❖ دراسة ميدانية لكيفية سير الممارسات المحاسبية على مستوى المديرية العامة
لاتصالات الجزائر (المؤسسة الام) وهذا للوقوف اكثر على مدى انعكاس تطبيق
النظام المحاسبي المالي على مستوى اتصالات الجزائر .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

- (1) ابراهيم الأعمش، أسس المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- (2) إبراهيم غازي، محمد نور برهان، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار مناهج للنشر، الاردن، 2011.
- (3) ابو يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- (4) احمد حسن علي حدون، دليلك في تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- (5) امين السد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- (6) امين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، منظور التوافق المحاسبي الدولي، ج01، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006.
- (7) ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، مصر الإسكندرية، 2007.
- (8) ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، الاسكندرية، 2003،
- (9) جمعة هوان، تقنيات المحاسبة العامة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، ج 01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
- (10) حسام الدين مصطفى الخداش، آخرون، أصول المحاسبة المالية، ط2، ج1، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 1998.
- (11) حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، ط1، الشروق للدعاية والاعلان، الاردن، 1999،
- (12) خالد أمين عبد الله، رمضان صايل، مبادئ المحاسبة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، دون سنة نشر،
- (13) خالص صافي، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،
- (14) خالص صافي، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،
- (15) خليل العليمي، آخرون، مبادئ المحاسبة المالية، ج21، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2005.

- (16) دونالدو كيسون، جيرري وجانت، ترجمة احمد حامد الحجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الاول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008،
- (17) رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، ط1، مكتبة دار الثقافة، الأردن، عمان، 1998.
- (18) رضوان حلوه حنان، اخرون، اسس العملية المالية، ط1، دار ومكتبة حامد، عمان، الأردن، 2004،
- (19) سعد غالب ياسين، اساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، 2006
- (20) سعدان شبايكي، تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
- (21) سليمان مصطفى الدلاهمة، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- (22) سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية (المفاهيم الأساسية)، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004
- (23) طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية مصر، 2006
- (24) عاشور كتوش، المحاسبة المعقدة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،
- (25) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، نظم المعلومات الادارية مدخل اداري وظيفي، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر
- (26) عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.
- (27) عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009،
- (28) عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2004
- (29) فؤاد الشرايبي، نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار اسامة، الأردن
- (30) قسيم ابراهيم الهبيتين، زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2003،

- (31) كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- (32) كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية، 2007،
- (33) كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002،
- (34) كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في النظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003،
- (35) كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- (36) كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
- (37) محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،
- (38) محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005
- (39) محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- (40) محمد قاسم المقابلة، الإدارة المعلوماتية، عالم الكتب الحديث، عمان، الاردن، 2013،
- (41) ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، ج1، مطبعة مدني، بوفاريك، البليدة، 1990،
- (42) نجم عبد الله الحمدي، آخرون، نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005،
- (43) وليد ناجي الحياي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن، عمان، 2002،
- (44) يحي قللي، مبادئ المحاسبة المالية، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004،

❖ **المجلات العلمية**

- 1) جعفر عثمان الشريف، القياس المحاسبي وفقا لأسس القيمة العادلة واثره في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السودانية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 07، العدد 01، جامعة المجمع، المملكة العربية السعودية، 2020،
- 2) جودي محمد رمزي، إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 6، مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، ديسمبر 2009،
- 3) حسين حسين شماتة، تطبيق منهج ومفاهيم نظرية النظم في تصميم وتحليل النظم المحاسبية، المجلة العلمية للتجارة الازهر، العدد 04، 1981،
- 4) حمزة بعلي، آخرون، دور نظام المعلومات التسويقي في تحقيق التفوق التنافسي المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مجمع صيدال فرع عنابة، مج 22، ج 2، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2019،
- 5) صديق مسعود، صديقي فؤاد، محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مراح ورقلة، العدد 02، 2016.
- 6) عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر (IAS/IFRS)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009، ص 308-309.
- 7) عمار بن عيشي، معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 01، مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014،
- 8) عامرة ياسمينه، زرفاوي عبد الكريم، اثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 04، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2018،
- 9) عوادي مصطفى، قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 2، المركز الجامعي لتامنغست- الجزائر، 2012،
- 10) قورين حاج قويدر، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجود المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد 10، 2012،
- 11) كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، بدون سنة اصدار،

- (12) ناظم حسن عبد السيد، أثر حوكمة المصارف على جودة المعلومة المحاسبية، م3، مجلة مثنى للمعلومة الإدارية والاقتصادية، العدد4، 2012،
- (13) وفاء سلطاني، فاطمة بودة، مساهمة إصلاح مهنة المحاسبة في تعزيز جودة نظام المعلومات للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، مج 2، ع 2، الجزائر، 2019،
- ❖ الرسائل والاطروحات العلمية:
- (1) أحمد زكريا أبو هدايف، تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة، رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012،
- (2) حمزة شعيب، تطور المحاسبة ومحاولات التنظير والتنظيم المحاسبي -دراسة حالة المحاسبة في الجزائر-، رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، بلدية، الجزائر، 2010،
- (3) زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011،
- (4) السعدي عياد، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرارات التمويل في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.
- (5) عزة الأزهر، عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلدية، الجزائر،
- (6) عقاري مصطفى، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004،
- (7) على مانع صنيهيت، شرار المطيري، دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012
- (8) عمرانى أمين، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014،

- (9) عومار بوطيبة، دراسة واقع نظم المعلومات بمديرية الشباب والرياضة، رسالة الماجستير في الإدارة والتسيير الرياضي، معهد عموم الطبيعة والحياة، قسم التربية البدنية والرياضية، قسنطينة، 2012،
- (10) محمد فيصل مايده، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة دراسة حالة: عينة من المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017،
- (11) مدني بلغيت، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004،
- (12) ناجي بن يحي، دور مراجعة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، رسالة الماجستير في العلوم المالية، جامعة محمد الحاج لخضر، بسكرة، الجزائر، 2013،
- (13) ناصر محمد على مجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في المحاسبة، معهد العلوم الاقتصادية الحاج لخضر، باتنة، 2009،
- (14) نور الدين جرد، نحو إطار موحد للتطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009،
- (15) نور الدين مزهودة، أثر نظام المعلومات المتعامل ERP نموذجا على تحسين الاداء المؤسسات الاقتصادية، الأطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017

❖ الملتقيات والمؤتمرات:

- مراد أيت محمد، سفيان أبحري، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر - تحديات وأهداف -، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/FRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

❖ القوانين والمراسيم والقرارات:

(1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، تحتوي قرار رقم 71 المؤرخ 26 جويلية 2008، يحدد قواعد تقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي،

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Pierre Lasègue, gestion de l'entreprise et comptabilité, Edition Dalloz, paris, 1996.
- 2) Ahmed N, Obadiah, Accounting information qualitative characteristics Gap, Vol 3, N°2، 'Evidence from Jordan, international management Review, 2007.

الملاحق

Dénomination de l'entreprise	ALGERIE TELECOM
Adresse: ZONE D'ACTIVITE OULED-MOHAMED/CHLEF RC:02/00-4572506 A17 IF:199202010077534 ART,IMP:02016015436 NIS::199202010077534 Domiciliation bancaire BNA CHLEF sous le numéro de compte:00100275030000163322	DIRECTION OPERATIONNELLE DES TELECOMMUNICATIONS D'AIN TEMOUCHEMENT Adresse: Bloc N° 04 OPGI Route d'Oran Ain Temouchent RC:18083802 MF:000216001808337 ART,IMP:16293838021 NIS:000216290656936 Domicilié auprès de l'Agence Banque BNA Agence728 sous le numéro de compte: 001007280930000099/16

DOIT : ALGERIE TELECOM DOT AIN TEMOUCHEMENT

FACTURE N°:4 du 22/03/2023

CONTRAT N° 25/2021 du 26/04/2021 AT/DO46/SDFS/DAL/01/2021

ODS N° 76DU 07/09/2022

BON DE COMMANDE N°210451DU 04/09/2022

PROJET:Travaux reseau de distribution optique (ODN)

LOCALITE: cite 42 LOGT LPL+RURAUX OULED BOUDJMAA

CMP: EL AMRIA

N°Article	Description des travaux	Unité	Quantité	Prix U	Total
II-TRAVAUX CABLES A FIBRES OPTIQUE					
CHAPITRE 1 : POSE DES CABLES EN FIBRE OPTIQUE					
1.Pose de cable en conduite unitaire et multiple					
RA 502a	Pose de cable FO en conduite y compris fixation	M.	2 045	100,00	204 500,00
3.Pose de cable en facade					
RA 504a	Pose de cable FO en facade y compris toute fourniture	M.	2050	200,00	410 000,00
4.Etiquetage					
RA 502	Etiquetage de tous types de cable au niveau des chambres de tirage,des epissures,tete de cable et repartiteurs optique y compris fourniture de medallions.	U	162	200,00	32 400,00
CHAPITRE 2 :RACCORDEMENT DES ARMOIRES DE RUE (SRO) ET DES JOINTS					
1.pose et mise en oeuvre d'armoire de rue (Y,C tirassement, dalle d'accueil)					
RA605	pose et installation pour tout type d'armoire passif (SRO)	U	1	19 950,00	19 950,00
2.Raccordement de tete entre L'ODF,SRO et joint (comprend l'installation du tiroir et la preparation de cable)					
RA 800	Mise en place des coupleurs optiques "splitter"(toute capacite confondue).	U	6	1 000,00	6 000,00
3.Pose d'un PBO,ycompris les kits de fixations,repérage et etiquetage,aplanissement des faisceaux de fibre,mesures					
RA 801	Installation des boitiers de raccordement des abonnes d'exterieures (en facade ou sur appui)toutes capacites confondues	U	34	1 500,00	51 000,00
RA 802	Installation des boitiers de raccordement des abonnes en chambre toutes capacites confondues	U	5	1 500,00	7 500,000
RA 803	Installation des boitiers de raccordement des abonnes d'immeuble toutes capacites confondues	U	5	1 500,00	7 500,000
RA 804	Raccordement,test et mesure d'un brin de cable FO au niveau des joints,tete de cable et des armoires optique (SRO),y compris fixation des tetes de cable,mise en place de boitier de protection,test et mesure d'acceptation.	U	218	1 000,00	218 000,00
CHAPITRE 2:Percement et scellement					
804	Percement d'ouvrages par carottage pour passage de fourreau (chambre, mur,.....)	U	11	800,00	8 800,00
805	Fixation et fourniture des gaines métalliques sur facade et poteau	U	25	868,00	21 700,00
807	Fourniture et pose de tuyaux en PVC (Dim.32mm) sur la facade pour protéger le cable dans le batiment ,y compris tous les accessoires d'installation	ML	152	100	15 200,00
TOTAL HORS TAX					1 002 650,00
TVA19%					190 503,50
TOTAL TTC					1 193 153,50
RETENUE DE GARANTIE5%					59 657,68
NET A PAYER					1 133 495,83

Arrêté la présente facture à la somme de :

Un million cent trente trois mille quatre cent quatre vingt quinze DINARS et quatre vingt trois centimes

L'ENTREPRISE

مؤسسة تركيب الشبكات والمرافق
الالكترونية والبيانات
بمقرها في حي الميراثين
حي الميراثين بالمدينة، ص.ب. 117، 02,06-4177906

الملحق رقم (01)

DELMH BOURASSSE ABDELLAH
 Projet : REMPLACEMENT RESEAU ODN CITE ROKEBA T001+T002 BOUJEDJAR

DECOMPTE GENERALE ET DEFINITIF DES TRAVAUX REALISES (D,G,D)

N°Art	Designation des Travaux	Unité	Quantité				Prix Unitaire	Montant			
			Devis	Realise	En plus	En Moins		Devis	Realise	En plus	En Moins
RA502a	Pose de câble FT3 en conduite Y compris fixation	MtL	2281	2046		235	100,00	228100,00	204600,00	0,00	23500,00
RA504a	Pose de câble FO en façade Y compris toute fourniture	MtL	1970	2050	80		200,00	394000,00	410000,00	16000,00	0,00
RA602	Etiquetage de tous types de câble au niveau des chambres de tirage, des épissures, têtes de câble et répartiteurs optiques Y compris fourniture de médallions.	U	162	162	0	0	200,00	32400,00	32400,00	0,00	0,00
RA 605	Pose et installation pour tout type d'armoire passif	U	1	1	0	0	19950,00	19950,00	19950,00	0,00	0,00
RA800	Mise en place des compresseurs optiques "splitter" (toute capacité confondues).	U	6	6	0	0	1000,00	6000,00	6000,00	0,00	0,00
RA801	Installation des boîtiers de raccordement des abonnements	U	34	34	0	0	1500,00	51000,00	51000,00	0,00	0,00
RA802	Installation des boîtiers de raccordement des abonnements en chambres toutes capacités confondues.	U	5	5	0	0	1500,00	7500,00	7500,00	0,00	0,00
RA803	Installation des boîtiers de raccordement des abonnements d'armoire-toutes capacités confondues.	U	5	5	0	0	1500,00	7500,00	7500,00	0,00	0,00
RA804	Raccordement, test et mesure d'un brin de câble FO au niveau des joints, des têtes de câble et des armures optiques(SFO). Y compris fixation des têtes de câble, mise en place de boîtier de protection, test et mesure d'acceptation.	U	218	218	0	0	1000,00	218000,00	218000,00	0,00	0,00
804	Perçement d'ouvrages par carottage pour passage de fourreau		11	11	0	0	800,00	8800,00	8800,00	0,00	0,00
805	Fixation et fourniture des gânes métalliques sur façade et poteau.	U	25	25	0	0	868,00	21700,00	21700,00	0,00	0,00
807	Fourniture et pose de tuyaux en PVC sur la façade pour protéger le câble	MtL	152	152	0	0	100,00	15200,00	15200,00	0,00	0,00
TOTAL HT								1010150,00	1002650,00	16000,00	23500,00
TV 19%								191928,50	190503,50	3040,00	4465,00
TOTAL TTC								1202078,50	1193153,50	19040,00	27965,00

PARTENAIRE CO-CONTRACTANT

SERVICE CONTRACTANT

مؤسسة روكيبا للاتصالات والتلفون
 رقم الترخيص: 17/09/2008
 رقم التسجيل: 17/09/2008



Fiche d'approvisionnement du matériel câble

DO : AIN TEMOUCHENT

CMP : EL AMRIA

CHANTIER : Travaux réseau de distribution ODN

LOCALITE : CITE 42 LOGT LPL +RURAUH OULED BOUDJEMAA

ENTREPRISE : DELMI BOURAS Abdellah

ODS N°: 76/2022 DU 07/09/2022

BON De commande N° 210151 DU 04/09/2022

Désignation des matériels	unité	QTE Prévue	QTE livrée à l'entreprise		Total livrée	Qte consommée	Qte reverse
			QTE	DATE			
CABLE FIBRE 72 FO	ML	1962	2003	08/01/2023	2003	1763 /	240 /
CABLE FIBRE 36 FO	ML	431	686	08/01/2023	686	456 /	230 /
CABLE FIBRE 24 FO	ML	1384	1772	08/01/2023	1772	1605 /	167 /
CABLE FIBRE 12 FO	ML	474	480	08/01/2023	480	272 /	208 /
REPARTITEURS OPTIQUE D'EXTERIEUR (ARMOIRE DE RUE) 288	U	01	01	08/01/2023	01	01 /	0
Coupleurs Optique 1 :8	U	06	06	08/01/2023	06	06 /	0
BOITIERS DE PROTECTION D'EPISSURES 48 FO	U	05	05	08/01/2023	05	05 /	0
FAIBER ACCES TERMINAL 1 PCS 1.8	U	39	39	08/01/2023	39	35 /	04 /
FAIBER ACCES TERMINAL 2 PCS 1.8	U	04	04	16/01/2023	04	04 /	0
CASSETTE INTEGRATGTD SPLICING	U	07	07	16/01/2023	07	07 /	0
TRAVERS CABLE	U	06	06	16/01/2023	06	06 /	0

D/CMP

LE MAGASINE

ENTREPRISE

Signature of D/CMP

ALGERIE TELECOM DOT 46
Responsable Magasin
Signé ZENATI Amine Re de

مؤسسة ترتيب الطموحات والبراعة
التعليمية والتكنولوجية
مؤسسة زوراب محمد الله
مقر شركة بئر العاتر، ص.ب. 17 (01004517000)

الملحق رقم (01)

ENTREPRISE: DELMI BOUKAS ABUELLAH
 NSTALLATION DE RESEAUX ET DE CENTRALES ELECTRIQUES ET TELEPHONIQUE
 Adresse: ZONE D'ACTIVITE OULED-MOHAMED/CHLEF
 RC: 02/00-4572506 A17
 NIF: 199202010077534
 NIS: 1 992 0201 00775 34
 RIB: 00100275030000163322 BNA CHLEF
 ODS De démarrage N°76/2022 DU 07/09/2022
 BON De commande N°210151 Du 04/09/2022

DO : AIN TEMOUCHENT..... CMP : EL -AMRIA Nature du Travaux : DEV
 MOD
 ODS N° :76... Date ODS : 07/09/2022.....Nbre de Logements Total (ODS) :212 LOGTS.....CITE
 42 LOGT LPL +RURAUUX
 Type Technologie : FTTH FTTB/C... Code Zone : 460-019.....
 Coordonnée GPS OLT

N°.	Description	Unité	Quantité
1	Quantitatif matériel ODN installée sur site		
1.1	CABLE 72 FO	ML	1763
1.2	CABLE 36 FO	ML	456
1.3	CABLE 24 FO	ML	1605
1.4	CABLE 12 FO	ML	272
1.5	BOITIER CLOUSSEUR 48 FO	U	05
1.6	COUPEUR OPTIQUE 1.8	U	06
1.7	FIBER ACCESS TERMINAL 1PCS 1.8	U	35
1.8	FIBER ACCESS TERMINAL 2PCS 1.8	U	04
1.9	REPARTITEUR OPTIQUE D'EXTERIEUR (ARMOIRE DE RUE) 288	U	01
1.10	CASSETTE INTEGRATGTED SPLICING	U	07
1.11	TRAVERSE	U	06
2	Prestation ODN réalisé		
2.1	POSE DE CABLE FO EN CONDUITE Y COMPRIS FIXATION	ML	2046
2.2	POSE DE CABLE FO EN FACADE Y COMPRIS TOUTE FOURNITURE	ML	2050
2.3	Etiquetage de tous types de câble au niveau des chambres de tirage, des épissures têtes de câble et réparation optique y compris fourniture de médaillons	U	162
2.4	pose et installation pour tout type d'armoire passif (SRO)	U	01
2.5	Mise en place des coupleurs optiques (splitter) (toute capacités confondue)	U	06
2.6	Installations des boitiers de raccordement des abonnées d'extérieures (en façades ou sur appui) toutes capacités confondues	U	34
2.7	Installations des boitiers de raccordement des abonnées en chambres toutes capacités confondues	U	05
2.8	Installations des boitiers de raccordement d'immeubles toutes capacités confondues	U	05
2.9	Raccordement, test et mesure d'un brin de câble FO au niveau des joints, des têtes de câble et des armoires optiques (SRO).Y compris fixation des têtes de câble mise en place de boitier de protection, test et mesure	U	218
2.10	Perçement d'ouvrages par carottage pour passage de fourreau (chambre, mur,)	U	11
2.11	Fixation et fourniture des gaines métalliques sur façade et poteau	U	25
2.12	Fourniture et pose de tuyaux en PVC (Dim.32mm) sur la façade pour protéger le câble dans le bâtiment, y compris tous les accessoires	U	152

Le Représentant de la DO

Le Directeur du CMP

Représentant prestataire



مؤسسة تركيب الشبكات والبركات
 الكهربائية والسلكية
 دلمسي بـ براهيم محمد الهادي
 عم الشرفة بـ 177.199202010077534

Fiche de consommation

DOT:Ain Témouchent

SDO Technique

Département reseau d'accès

Service reseau urbain

Projet:Travaux de distribution ODN

Localité: 42 LOGTS +RURAUX OULED BOUDJEMAA

ODS N°76 DU 07/09/2022

Bon de Commande N°210451 DU 04/09/2022

Entreprise :DELMi BOURAS ABDELLAH

Câble			
Câble	Qtés consommées(m)	Prix Unitaire	Total
cable 12 FO SOUPLE	272	61,36	16 689,17
cable 24 FO SOUPLE	1605	72,26	115 972,98
cable 72 FO SOUPLE	1763	117,95	207 939,20
cable 36 FO SOUPLE	456	83,49	38 069,40
			378 670,76
Accessoires			
Manchons	Qtés consommées	Prix Unitaire	Total
BOITER DE PROTECTION DEPISSUES 48 FO	5	40 042,78	200 213,89
COUPLEUR OPTIQUE 1.8 FIBER ACCES TERMILAL	6	14 088,47	84 530,82
OUTDOOR WALL 2PC 1.8 SPLITTER	4	267 461,07	1 069 844,28
FIBER ACCES TERMILAL OUTDOOR WALL 1PC 1.8 SPLITTER	35	14880,94	520 832,90
REPARTITEUR OPTIQUE D'EXTERIEUR 228 FO	1	459530,84	459 530,84
INTEGRATED SOLICING 12 COPEES SC/APC ODF1FDT	7	2981,41	20 869,87
TRAVERSE POUR CABLE	6	380	2 280,00
			TOTAL 2: 2 358 102,60


TOTAL Glo : 2 736 773,3635

C/RU

DRA

SDTO



ALGERIE TELECOM - GROUPE
EPE/SPA au capital de 115.000.000,000 DA RC 02 B 18 083

Délégation Régionale des Télécommunications Oran
Direction Opérationnelle des Télécommunications Ain Temouchent
Département Patrimoine et Moyens
Tél:
Fax:

Nom : DELMI BOURAS ABDALLAH
Adresse : ZONE D ACTIVITE OULED MMOHAMED
CHLEF
Tél/Fax:

Contact: KHARCHICHE
Phone: -----
Statut: En cours

Bon de commande N° : 210451 Du 04/09/2022

Description: TVX distribution cable ODN, cite 42 logts LPL+logts Ruraux, Ouled Boudjamaa (volet:DEV)


Facture pro-forma N°:CONTRAT A COMMANDE N°25/2021 RECONDUCTION N°21/2022

Facture en quatre(04) exemplaires (mentionnant le N° de commande ci-dessus)

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)	
1	Travaux Réseau Odn Et Cuivre FttH_FttX	Unité	1	1.002.655,00		1.002.655,00	
Délai de garantie :				Montant Total HT :			1.002.655,00
Délai de livraison/prestation de service :				TVA :			0,00
Mode de paiement :				Fret/Freight :			0,00
				Remise/Ristourne :			0,00
				IBS :			
				Montant Total TTC :			1.002.655,00 DZD

Observation : TVX: distribution cable ODN, cite 42 logts LPL+logts Ruraux, Ouled Boudjamaa (volet:DEV)

Le Directeur Opérationnel des Télécommunications
Nom :
Visa :



Siège social Route Nationale N° 5 -Cinq Maisons - Mohammadia - 16130 ALGER - ALGERIE
021.76.11.64
www.algeriatelecom.dz

P: 1 / *



ALGERIE TELECOM SPA
DIRECTION OPERATIONNELLE
AIN TEMOUCHENT
DEVIS QUANTITATIF ET ESTIMATIF

DO: AIN TERMOUCHENT

OBJET: TRAVAUX DE CABLE ODN CITE 42 LOGTS + RURAUX OULED BOUDJEMAA

CMP: EL AMRIA

NOMBRE D'ACCES: 212 accès

Arts	Désignation	Unité	Qts	Prix Unitaire	Total
1. Pose de câble en conduite unitaire et multiple					
RA502a	Pose de câble FO en conduite y compris fixation	ML	2281	100,00	228100,00
2. Pose de câble en façade					
RA504a	Pose de câble FO en façade y compris toute fourniture	ML	1970	200,00	394000,00
4. Etiquetage					
RA602	Etiquetage de tous types de câble au niveau des chambres de tirage, des épissures, nœuds de câble et réparateurs optiques y compris fourniture de médiateurs.	U	162	200,00	32400,00
1. Pose et mise en œuvre d'armoires de type (V.V., Terminateur, de fibre optique)					
RA605	Pose et installation pour tout type d'armoire passif (SRO)	U	1	19 950,00	19950,00
2. Raccordement de fibre entre ODF, SRO et joint (comprend l'installation de fibre et la préparation de câble)					
RA800	Mise en place des coupleurs optiques "splitter" (toute capacité confondue)	U	6	1 000,00	6000,00
3. Pose d'un FBO, y compris les kits de fixation, repérage et étiquetage, épissurement des faisceaux de fibre, mesure...					
RA801	Installation des boîtiers de raccordement des abonnés d'extérieurs (en façade ou sur appui) toutes capacités confondues.	U	34	1 500,00	51000,00
RA802	Installation des boîtiers de raccordement des abonnés en chambres toutes capacités confondues	U	5	1 500,00	7500,00
RA803	Installation des boîtiers de raccordement immeuble toutes capacités confondues.	U	5	1 500,00	7500,00
RA804	Raccordement, test et mesure d'un brin de câble FO au niveau des joints, des nœuds de câble et des armoires optiques(SRO). Y compris fixation des têtes de câble, mise en place de boîtier de protection, test et mesure d'acceptation.	U	218	1 000,00	218000,00
804	Percement d'ouvrages par carottage pour passage de fourreau (châssis, mur...)	U	11	800,00	8800,00
805	Fixation et fourniture des gaines métalliques sur façade et poteau.	U	25	868,00	21700,00
807	Fourniture et pose de bryaux en PVC (D=32mm) sur la façade pour protéger le câble dans le bâtiment, y compris tous les accessoires d'installation.	ML	152	100,00	15200,00
Total en HT					1 010 150,00
TVA 19%					191 928,50
Total en TTC					1 202 078,50

DELAI: 35 jours


Arrete le present devis a la somme de :

Un Million Deux Cent Deux Mille Soixante Dix Huit Dinars, et 50 Cts

ALGERIE TELECOM SPA
chargé de l'Etude et de la Réalisation

Vigné: A. BENSAL

ALGERIE TELECOM - GROUPE
EPE/SPA au capital de 115.000.000.000 DA RC 02 B 18 083

 Délégation Régionale des Télécommunications Oran
Direction Opérationnelle des Télécommunications Ain Temouchent
Département Patrimoine et Moyens
Tél:
Fax:

Nom : BENDIMERED MOHAMED NADIR
Adresse : 26 RUE AMMOUR AHMED
AIN TEMOUCHENT
Tél/Fax:

Contact: MAHMOUDI
Phone:
Statut: En cours

Bon de commande N° : 230035 Du 22/03/2023

Description: CONTRAT 96/2021
Facture pro-forma N°:CONTRAT 96/2021 RECONDUCTION 76/2022
Facture en quatre(04) exemplaires (mentionnant le N° de commande ci-dessus)

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)
1	Tambour imprimante Brother Dcp 2550 Dn	Unité	40	4.700,00		188.000,00
2	Photoconducteur Brother Dcp-L 5500 Dn	Unité	30	8.500,00		255.000,00
3	Kit Tambour Lexmark Ms 310	Unité	20	10.000,00		200.000,00
4	Tombour Lexmark Ms 510 Dn	Unité	10	10.000,00		100.000,00
5	Tambour Lexmark Ms 415 Dn	Unité	10	10.000,00		100.000,00
6	Photoconducteur Kyocera M-2135	Unité	4	8.000,00		32.000,00
7	Tambour Kyocera P 2040 Dn / Dk-1150	Unité	5	8.000,00		40.000,00
8	Tambour Oki B410/B430/B440/ Mb 460 - (C'Est Un Seul Article)	Unité	2	8.000,00		16.000,00
9	Tambour Panasonic Kx-Mb 2120	Unité	20	12.000,00		240.000,00
10	Tambour Panasonic Kx-Mb 2061	Unité	20	12.000,00		240.000,00
11	Tonner Table Traçante A0 Canon Ipf770	Unité	2	100.000,00		200.000,00
12	Toner Dcp L 5500 Brother	Unité	60	8.000,00		480.000,00
13	Toner Lexmark Ms 310	Unité	20	6.500,00		130.000,00
14	Toner Lexmark 510 Dn	Unité	20	6.500,00		130.000,00
15	Toner Lexmark Ms 415 Dn	Unité	20	6.500,00		130.000,00
16	Toner Kyocera Ecosys M2135dn	Unité	5	1.300,00		6.500,00
17	Toner Kyocera Ecosys Fs 1040	Unité	60	1.700,00		102.000,00
18	Toner Oki B410	Unité	5	1.700,00		8.500,00
19	Tonner Panasonic Kx-Mb 2061	Unité	40	1.800,00		72.000,00
20	Tonner Panasonic Kx-Mb 2120	Unité	40	2.500,00		100.000,00

Délai de garantie :		Montant Total HT :	2.770.000,00
Délai de livraison/prestation de service :	0	TVA :	0,00
Mode de paiement :	Virement	Fret/Freight :	0,00
		Remise/Ristourne :	0,00
		IBS :	
		Montant Total TTC :	2.770.000,00 DZD


BENDIMERED Mohamed Nadir
Bureau Opérationnel
26 Rue Ammour Ahmed
Ain Temouchent

Siège social Route Nationale N° 5 -Cinq Maisons - Mohammadia - 16130 ALGER - ALGERIE
021.76.11.64
www.algeriatelecom.dz

Reçu le 26.03.2023

P: 1 / 2

ALGERIE TELECOM - GROUPE
EPE/SPA au capital de 115.000.000.000 DA RC 02 B 18 083



Délégation Régionale des Télécommunications Oran
Direction Opérationnelle des Télécommunications Ain Temouchent
Département Patrimoine et Moyens
Tél:
Fax:

Nom : BENDIMERED MOHAMED NADIR
Adresse : 26 RUE AMMOUR AHMED
AIN TEMOUCHENT
Tél/Fax:

Contact: MAHMOUDI
Phone:
Statut: En cours

Bon de commande N° : 230035 Du 22/03/2023

Description: CONTRAT 96/2021
Facture pro-forma N°:CONTRAT 96/2021 RECONDUCTION 76/2022
Facture en quatre(04) exemplaires (mentionnant le N° de commande ci-dessus)

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)
1	Tambour imprimante Brother Dcp 2550 Dn	Unité	40	4.700,00		188.000,00
2	Photoconducteur Brother Dcp-L 5500 Dn	Unité	30	8.500,00		255.000,00
3	Kit Tambour Lexmark Ms 310	Unité	20	10.000,00		200.000,00
4	Tombour Lexmark Ms 510 Dn	Unité	10	10.000,00		100.000,00
5	Tambour Lexmark Ms 415 Dn	Unité	10	10.000,00		100.000,00
6	Photoconducteur Kyocera M-2135	Unité	4	8.000,00		32.000,00
7	Tambour Kyocera P 2040 Dn / Dk-1150	Unité	5	8.000,00		40.000,00
8	Tambour Oki B410/B430/B440/ Mb 460 - (C'Est Un Seul Article)	Unité	2	8.000,00		16.000,00
9	Tambour Panasonic Kx-Mb 2120	Unité	20	12.000,00		240.000,00
10	Tambour Panasonic Kx-Mb 2061	Unité	20	12.000,00		240.000,00
11	Tonner Table Traçante A0 Canon Ipf770	Unité	2	100.000,00		200.000,00
12	Toner Dcp L 5500 Brother	Unité	60	8.000,00		480.000,00
13	Toner Lexmark Ms 310	Unité	20	6.500,00		130.000,00
14	Toner Lexmark 510 Dn	Unité	20	6.500,00		130.000,00
15	Toner Lexmark Ms 415 Dn	Unité	20	6.500,00		130.000,00
16	Toner Kyocera Ecosys M2135dn	Unité	5	1.300,00		6.500,00
17	Toner Kyocera Ecosys Fs 1040	Unité	60	1.700,00		102.000,00
18	Toner Oki B410	Unité	5	1.700,00		8.500,00
19	Tonner Panasonic Kx-Mb 2061	Unité	40	1.800,00		72.000,00
20	Tonner Panasonic Kx-Mb 2120	Unité	40	2.500,00		100.000,00

Délai de garantie :		Montant Total HT :	2.770.000,00
Délai de livraison/prestation de service :	0	TVA :	0,00
Mode de paiement :	Virement	Fret/Freight :	0,00
		Remise/Ristourne :	0,00
		IBS :	
		Montant Total TTC :	2.770.000,00 DZD


BENDIMERED Mohamed Nadir
Bureau Opérationnel
26 Rue Ammour Ahmed
Ain Temouchent

Siège social Route Nationale N° 5 -Cinq Maisons - Mohammadia - 16130 ALGER - ALGERIE
021.76.11.64
www.algeriatelecom.dz

Reçu le 26.03.2023

P: 1 / 2

الملحق رقم (02)



ALGERIE TELECOM - GROUPE
EPE/SPA au capital de 115.000.000.000 DA RC 02 B 18 083

Délégation Régionale des Télécommunications Oran
 Direction Opérationnelle des Télécommunications Ain Temouchent
 Département Patrimoine et Moyens
 Tél:
 Fax:

Nom : BENDIMERED MOHAMED NADIR
Adresse : 26 RUE AMMOUR AHMED
 AIN TEMOUCHENT
Tél/Fax:

Contact: MAHMOUDI
 Phone:
 Statut: En cours

Bon de commande N° : 230035 Du 22/03/2023

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)
Observation : DA 230284						

Le Directeur Opérationnel des Télécommunications
 Nom :
 Visa :



إتصالات الجزائر ش.م.ب.
 المدير العام للإتصالات
 إمتضاء ابو حلاله بن زيد

Siège social Route Nationale N° 5 -Cinq Maisons - Mohamadia - 16130 ALGER - ALGERIE
 021.76.11.64
 www.algeriatelecom.dz

P: 2 / 2

الملحق رقم (02)



ALGERIE TELECOM - GROUPE
EPE/SPA au capital de 115.000.000.000 DA RC 02 B 18 b...

Délégation Régionale des Télécommunications Oran
 Direction Opérationnelle des Télécommunications Ain Temouchent
 Département Patrimoine et Moyens
 Tél:
 Fax:

Nom : BENDIMERED MOHAMED NADIR
Adresse : 26 RUE AMMOUR AHMED
 AIN TEMOUCHENT
Tél/Fax:

Contact: MAHMOUDI
 Phone:
 Statut: En cours

Bon de commande N° : 230035 Du 22/03/2023

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)
Observation : DA 230284						

Le Directeur Opérationnel des Télécommunications
 Nom :
 Visa :



إتصالات الجزائر ش.م.أ.
 المدير العام لإتصالات الجزائر
 أمضاة: محمد بن محمد

Siège social Route Nationale N° 5 -Cinq Maisons - Mohamadia - 16130 ALGER - ALGERIE
 021.76.11.64
 www.algeriatelecom.dz

P: 2 / 2

الملحق رقم (02)



ALGERIE TELECOM - GROUPE
EPE/SPA au capital de 115.000.000.000 DA RC 02 B 18 08

Délégation Régionale des Télécommunications Oran
Direction Opérationnelle des Télécommunications Ain Temouchent
Département Patrimoine et Moyens
Tél:
Fax:

Nom : BENDIMERED MOHAMED NADIR
Adresse : 26 RUE AMMOUR AHMED
AJN TEMOUCHENT
Tél/Fax:

Contact: MAHMOUDI
Phone:
Statut: En cours

Bon de commande N° : 230035 Du 22/03/2023

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)
Observation : DA 230284						

Le Directeur Opérationnel des Télécommunications
Nom :
Visa :



إتصالات الجزائر
المدير العام للإتصالات
مؤقتة
مؤقتة
مؤقتة

Siège social Route Nationale N° 5 -Cinq Maisons - Mohamadia - 16130 ALGER - ALGERIE
021.76.11.64
www.algeriatelecom.dz

P: 2 / 2

الملحق رقم (02)

Compte Comptable		Description	Code Article	Designation	Unité	Taux	Quantités	Prix Unitaire	Montant
80_Stock	1E.00.2904	TAMBOUR LEWMARK MS 510 DN			Each	1	10	10 000,0000	100 000,00
80_Stock	1E.00.3003	TONNER PANASONIC KA-MB 2120			Each	1	40	2 590,0000	103 600,00
80_Stock	1A.03.2326	TONNER LEXMARK 615 DN			Each	1	20	6 590,0000	131 800,00
80_Stock	1E.00.2620	TONNER KYOCERA ECORYS FS 1000			Each	1	40	1 750,0000	102 000,00
80_Stock	1E.00.2672	TONNER LEXMARK MS 415 DN			Each	1	20	6 500,0000	130 000,00
80_Stock	1E.00.2340	TONNER KYOCERA ECORYS M0130DN			Each	1	3	1 300,0000	6 500,00
80_Stock	1E.00.3082	TONNER PANASONIC KA-MB 2081			Each	1	40	1 800,0000	72 000,00
80_Stock	1E.00.3096	TONNER TABLE TRAÇANTE AI CANON P1170			Each	1	2	100 000,0000	200 000,00
80_Stock	1E.00.3005	PHOTOCODUCTEUR KYOCERA M-2135			Each	1	4	8 000,0000	32 000,00
80_Stock	1E.00.1803	TONNER LEXMARK MS 310			Each	1	20	6 500,0000	130 000,00
80_Stock	1E.00.3141	TAMBOUR IMPRIMANTE BROTHER DCP 2500 DN			Each	1	40	4 700,0000	188 000,00
80_Stock	1E.00.3150	PHOTOCODUCTEUR BROTHER DCP L 6000 DN			Each	1	20	6 200,0000	255 000,00
80_Stock	1E.00.3512	BT TAMBOUR LEXMARK MS 310			Each	1	20	10 200,0000	200 000,00
80_Stock	1E.00.2992	TAMBOUR KYOCERA P 2340 DN / DR / TR			Each	1	5	8 000,0000	40 000,00
80_Stock	1E.00.3094	TAMBOUR PANASONIC KA-MB 2021			Each	1	20	12 000,0000	240 000,00
80_Stock	1E.00.2996	TONNER DCP L 1550 BROTHER			Each	1	40	1 000,0000	40 000,00
80_Stock	1E.00.2615	TONNER OKI 9070			Each	1	5	1 700,0000	8 500,00
80_Stock	1E.00.3100	TAMBOUR LEXMARK MS 415 DN			Each	1	10	10 000,0000	100 000,00
80_Stock	1E.00.3099	TAMBOUR PANASONIC KA-MB 2120			Each	1	20	12 000,0000	240 000,00
80_Stock	1E.00.0801	TAMBOUR OKI 8415/8420/8430/8440/8450 - (C'EST UN SEUL ARTICLE)			Each	1	2	8 000,0000	16 000,00
Total Général HT									2 770 000,00

Observations	13	Structure Mater	14	Responsable	15	ALGERIE TELECOM DOT 46	16	ALGERIE TELECOM	17
				Nom: ALGERIE TELECOM DOT 46 Date: 2023-03-28 Voe: Responsable Magasin		Chargé de la Gestion des Stocks Signé: S. KERNOUDA		TOTAL	

FOURNISSEUR	CLIENT
ITS BENDIMERAD MOHAMED NADIR Bureautique Informatique 6 Rue Amour Ahmed Ain Témouchent RC N° 2000/A/4217393 NIF N° 16922010011810800000 Net imp 46010130005 NIS N° 196 922 010 011 841 RIB N° 004 00412 4001341411 47 Banque CPA WILAYA AIN TEMOUCHENT	ALGERIE TELECOM SPA Direction opérationnelle de télécommunication de AIN TEMOUCHENT Adresse BLOC N° 04 OPGI ROUTE D'ORAN Ain Témouchent RC N° 18083802 NIF N° 000216001808337 ART 16293838021 NIS N° 000216290656936 RIB N° 001007280300000099 16 Banque BNA WILAYA AIN TEMOUCHENT Agence 728

FACTURE N°01/2023 DU 28/03/2023

ALGERIE TELECOM
WILAYA D'AIN TEMOUCHENT,.....DOIT :

BON DE COMMANDE N° 230035 DU 22/03/2023

CONVENTION N° 96 DU 14/09/2021

CONVENTION N° 96 DU 14/09/2021 Facture proforma N°96/2021 RECONDUCTION 76/2022

OBJET Achat Fourniture informatique "TONER + TAMBOUR"

N°	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
1	TONNER PANASONIQ KX MB 2061	40	1 800,00	72 000,00
2	TONNER PANASONIQ KX MB 2120	40	2 500,00	100 000,00
3	TONNER OKI B440	5	1 700,00	8 500,00
4	TONNER KYOCERA FS 1040	60	1 700,00	102 000,00
5	TONNER KYOCERA 22130 DN	5	1 300,00	6 500,00
6	TONNER LEX MARK MS 415 DN	20	6 500,00	130 000,00
7	TONNER LEX MARK MS 510 DN	20	6 500,00	130 000,00
8	TONNER LEX MARK MS 310 DN	20	6 500,00	130 000,00
9	TONNER BROTHER DCP L 5500 DN	60	8 000,00	480 000,00
10	CARTOUCHE CANON IPF 770 JEUX	2	100 000,00	200 000,00
11	TAMBOUR PANASONIQ KX MB 2061	20	12 000,00	240 000,00
12	TAMBOUR PANASONIQ KX MB 2120	20	12 000,00	240 000,00
13	TAMBOUR OKI B410	2	8 000,00	16 000,00
14	TAMBOUR LEX MARK MS 415 DN	10	10 000,00	100 000,00
15	TAMBOUR LEX MARK MS 510 DN	10	10 000,00	100 000,00
16	TAMBOUR LEX MARK MS 310 DN	20	10 000,00	200 000,00
17	Tambour DR3400 pour imprimante BrotherDCPL5500DN	30	8 500,00	255 000,00
18	Tambour DR 2400 pour imprimante BROTHER DCP L2550DN	40	4 700,00	188 000,00
19	TAMBOUR kyocera p2040dn TK 1160	5	8 000,00	40 000,00
20	TAMBOUR kyocera p2040dn TK 1150	4	8 000,00	32 000,00

Total HT	2 770 000,00
TVA 19%	526 300,00
Total TTC	3 296 300,00

Arrêtée la présente facture à la somme en TTC de:

Trois millions deux cent quatre vingt seize mille trois cents dinars

Le Fournisseur

ITS BENDIMERAD MOHAMED NADIR
 Bureautique Informatique
 6, Rue Amour Ahmed
 Ain-Témouchent

الملحق رقم (02)

FOURNISSEUR	CLIENT
ETS BENDIMERAD MOHAMED NADIR Bureautique Informatique <u>26 Rue Amour Ahmed</u> <u>Ain Témouchent</u> RC N° 2000/A/4217393 NIF N° 1692201001181080000 Aet imp 46010130005 NIS N° <u>196 922 010 011 841</u> RIB N° 004 00412 4001341411 47 Banque CPA WILAYA AIN TEMOUCHENT	ALGERIE TELECOM SPA Direction opérationnelle de télécommunication de AIN TEMOUCHENT Adresse BLOC N° 04 OPGI ROUTE D'ORAN <u>Ain Témouchent</u> RC N° 18083802 NIF N° 000216001808337 ART 16293838021 NIS N° 000216290656936 RIB N° 001007280300000099 16 Banque BNA WILAYA AIN TEMOUCHENT Agence 728

BON DE LIVRAISON N°01/2023 DUPOUR : ALGERIE TELECOM WILAYA D'AIN TEMOUCHENT

BON DE COMMANDE N° 230035 DU 22/03/2023

CONVENTION N° 96 DU 14/09/2021 Facture proforma N°96/2021 RECONDUTION 76/2022

OBJET Achat Fourniture informatique "TONER + TAMBOUR"


N°	Désignation	Quantité
1	TONNER PANASONIQ KX MB 2061	40
2	TONNER PANASONIQ KX MB 2120	40
3	TONNER OKI B440	5 X
4	TONNER KYOCERA FS 1040	60
5	TONNER KYOCERA 22130 DN	5 X
6	TONNER LEX MARK MS 415 DN	20
7	TONNER LEX MARK MS 510 DN	20
8	TONNER LEX MARK MS 310 DN	20
9	TONNER BROTHER DCP L 5500 DN	60
11	CARTOUCHE CANON IPF 770 JEUX TAMBOUR	2
11	TAMBOUR PANASONIQ KX MB 2061	20
12	TAMBOUR PANASONIQ KX MB 2120	20
13	TAMBOUR OKI B410	2
14	TAMBOUR LEX MARK MS 415 DN	10
15	TAMBOUR LEX MARK MS 510 DN	10
16	TAMBOUR LEX MARK MS 310 DN	20
17	Tambour DR3400 pour imprimante BrotherDCPL5500DN	30
18	Tambour DR 2400 pour imprimante BROTHER DCP L2550DN	40
19	TAMBOUR kyocera p2040dn TK 1160	5
20	TAMBOUR kyocera p2040dn TK 1150	4

Le MagasinierLe Fournisseur

ALGERIE TELECOM DOT 46
 Responsable Magasin
 S. ZENATI Amine Rada

BENDIMERAD Med Nadir
 Bureautique Informatique
 26 Rue AMOUR Ahmed

الملحق رقم (02)

		BON DE RECEPTION			Réf : Date : 09-fév-2022 Version : Page 1 de 1			
N° 220001...		MAGASIN - ENTREE BON DE - REINTEGRATION - CESSION		Fournisseur : BENDMERED MOHAMED NADIR Organisation : DOT_AIN_TEMOUCHEMENT_IMMO N° de la Commande : 210254				
10-JAN-22		Devises : DZD						
Congis Comptable	Destination	Code Article	Description	Unité	Taux	Quantité	Prix Unitaire	Montant
ALCAGNIGAGAH		A104.00.0006.02564	REPRESANTIS SEMOCHRONES PETIT MOUCLE	Each	1	16	16 000 000	2 520 000,00
Observations								Total Général HT : 2 520 000,00
13		14		15		16		17
Responsable Magasin de Wilaya		Chargé de la Gestion des Stocks		ALGÉRIE TÉLÉCOM DOT 46		ALGÉRIE TÉLÉCOM DOT 46		TOTAL
Signé: S. BACHIR		Signé: S. KENNOUDA		ALGÉRIE TÉLÉCOM DOT 46		ALGÉRIE TÉLÉCOM DOT 46		TOTAL

Algérie Télécom - SPA
 Délégation Régionale des Télécommunications - ORAN
 Direction Opérationnelle des Télécommunications AIN_TEMOUCHEM

Algérie Télécom - SPA
 SPA au Capital Social de 115 000 000 000
 Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
 Alger

Page 1 de 1


Date : 29-déc-2021
 Date d'approbation :


DEMANDE D ACHAT N° 211366

Demandeur : DEMANDEUR, Mr. DOT AIN TEMOUCHEM

OBSERVATION : ACHAT MATERIEL INFORMATIQUE

Nature	Code	DESIGNATION	UM	Cde Bg	Cde Action	Devise	Taux	Date Tra	Prix Unit	Quantité Demandée	Prix Estimatif
Investissement	NTAL003P11000	MICRO-ORDINATEUR P.C	Each	IF21801	2187218011001			29-DEC-21	120 000,00000	43	5 160 000,00000
Investissement	NTAL003P02000	MICRO-PORTABLE S	Each	IF21801	2187218011001			29-DEC-21	120 000,00000	26	3 320 000,00000
Investissement	NTAL003B02000	IMPRIMANTE MICROCHROME-P4111-MS6LS	Each	IF21801	2187218011001			29-DEC-21	70 000,00000	36	2 520 000,00000

Signature:  **ALI** Chef

Signature:  **S. BOUCUNT**

Avis 015 (1):

Disponible

Non disponible

VISA :

Date :

Date de Besoin (2):

Normal :

Urgent :

VISA :

Date :

Sous-Directeur Matériel:

VISA :

Date :

Choix de Procédure (3):

Appel d Offre

Consultation

Bon de Commande

11 000 000,00000 DZD

الملحق رقم (03)

 ALGERIE TELECOM - GROUPE
EPE/SPA au capital de 115,000,000,000 DA RC 02 B 18 083

Délégation Régionale des Télécommunications Oran
Direction Opérationnelle des Télécommunications Ain Temouchent
Département Patrimoine et Moyens
Tél:
Fax:

Nom : BENDIMERED MOHAMED NADIR
Adresse : 26 RUE AMMOUR AHMED
AIN TEMOUCHENT
Tél/Fax:

Contact: KHARCHICHE
Phone:
Statut: En cours

Bon de commande N° : 210254 Du 30/12/2021

Description: ACHAT IMPRIMANTE MONOCHROME PETIT MODELE
Facture pro-forma N°:CONVENTION 123/2021
Facture en quatre(04) exemplaires (mentionnant le N° de commande ci-dessus)

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)	
1	Imprimante Monochrome Petit Modele	Unité	36	70.000,00		2.520.000,00	
Délai de garantie :						Montant Total HT :	2.520.000,00
Délai de livraison/prestation de service : 0						TVA :	0,00
Mode de paiement : Virement						Fret/Freight :	0,00
						Remise/Ristourne :	0,00
						IBS :	
						Montant Total TTC :	2.520.000,00 DZD

Observation : ACHAT IMPRIMANTE MONOCHROME PETIT MODELE

Le Directeur Opérationnel des Télécommunications
Nom :
Visa :

 ALGERIE TELECOM S.P.A
Directeur Opérationnel
Signé : BOUALLEG Lyazid

Reçu le 02.01.2022

BENDIMERED MOHAMED NADIR
Bureau de la Direction Opérationnelle Nationale NA° 5 - Cinq Maisons - Mohamadia - 16130 ALGER - ALGERIE
26, Rue AMMOUR Ahmed
Ain-Temouchent
021.76.11.64
www.algeriatelecom.dz

P: 1 / 1

ETS BENDIMERAD MOHAMED NADIR
Bureautique Informatique
15 Rue Amour Ahmed
Ain Témouchent

RC N° 2000/A/4217393
IF N° 1969 22010011841
C.B.N°:004 00412 4001341411 47 CPA/AT

BON DE LIVRAISON N°01/DU 03/01/2022

POUR ALGERIE TELECOM AIN TEMOUCHENT

BON DE COMMANDE N° 210254 DU30/12/2021
CONVENTION N° 123 /2021

N°	Désignation	Quantité
1	IMPRIMANTE MULTIFONCTION LASER MONO CHROM BROTHER DCP 2550	36

MAGASINIER


Reçu le 03/01/2022



FOURNISSEUR

M. Nadir
BENDIMERAD Međ Nadir
Bureautique & Informatique
26, Rue AMOUR Ahmed
Ain Témouchent

الملحق رقم (03)

 BON DE RECEPTION MANUEL		N° Demande d'Achat : 211366				
N° 01/2022.		Date Dde Achat: 29/12/2021				
Magasin AT		Date BC : 30/12/2021				
Date : 03/01/2022		FOURNISSEUR : BENDIMERAD Mohamed Nadir				
ENTRE BON DE REINTEGRATION CESSION		N° De la commande : 210254				
Devise: DZD						
DESTINATION	CODE Article	designation	unité	quantites	prix unitaire HT	Montant TOTAL HT
Investissement	AT04.00.0008.02364	Imprimante Monochrome Petit Modele	unité	36	70000,00	2520000,00
Observation: Magasin: ALGERIE TELECOM DOT 16 Responsable: Magasin de Wilaya Signé: S. RACHIR						
Entrepôt des stocks: ALGERIE TELECOM DOT 16 Chargé de la Gestion des Stocks: Signé: S. KENNOUDA						
					TOTAL Général HT 2520000,00	

(03) الملحق رقم

ETS BENDIMERAD MOHAMED NADIR
Bureautique Informatique
15 Rue Amour Ahmed
Ain Témouchent

RC N° 2000/A/4217393
IF N° 1969 22010011841
C.B N°:004 00412 4001341411 47 CPA/AT

Copie conforme
à l'original

FACTURE N°05/2022DU 10/01/2022

ALGERIE TELECOM
WILAYA D'AIN TEMOUCHENT.....DOIT:

N°	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
1	imprimante BROTHER DCP 2550 DN	36	70 000.00	2 520 000.00

TOTAL HT	2 520 000.00
TVA 19%	478 800.00
TOTAL TTC	2 998 800.00

Arrêtée la présente facture à la somme en TTC de:

DEUX MILLIONS NEUF CENT QUATRE VINGT DIX HUIT MILLE HUIT CENT DINARS

AIN TEMOUCHENT LE 10/01/2022

Le Fournisseur

BENDIMERAD Mohamed Nadir
Bureautique Informatique
26, Rue AMMOUR Ahmed
Ain-Témouchent



FICHE D'INVESTISSEMENT

Edité le : 29-MAI-23 10:36:37

Page : 1 / 1

Détails de l'immobilisation

N° Immobilisation : 8797667

Description : IMPRIMANTE MONOCHROME PETIT MODELE

Date Prorata : 01 JAN 2022 Durée de Vie : 5 Taux : 20 %

Compte : 2183300000 Compte d'amortissement : 2818330000

Fournisseur : BENDIMERED MOHAMED NADIR

Clé Catégorie

AT04.00.0008.00075

Famille :	AT04	INFORMATIQUE
Sous Famille :	00	MATERIEL INFORMATIQUE
Groupe :	0008	IMPRIMANTE
Article :	00075	IMPRIMANTE MULTI FONCTION

Clé Site (Lieu)


1.18.005.A.00.10.-

Nature :	1	PROPRIETE D'ALGERIE TELECOM
Dot :	18	DOT_AIN_TEMOUCHENT
Site :	005	DOT AIN TEMOUCHENT
Bloc :	00	Rez de chaussé
Niveau :	A	DOT_AIN_TEMOUCHENT
Local :	10	BUREAU 10
Reserve :	-	BUREAU 10

Informations financières

Date de Mise en service	Coût actuel	Amortissement cumulé	Dotation de l'exercice	Valeur nette comptable
10-jan-2022	70.000,00	19.833,35	14.000,00	50.166,65

الملحق رقم (03)

 <p>Toujours plus proche</p>		BON DE RECEPTION MANUEL			N° Demande d'Achat : 211366	
					Date Dde Achat: 29/12/2021	
					Date BC : 30/12/2021	
N° 02.	Magasin AT	ENTRE BON DE REINTEGRATION CESSION	FOURNISSEUR : BENDIMERAD Mohamed Nadir			
	Date : 03/01/2022		N° De la commande : 210255			
					Devise: DZD	
DESTINATION	CODE Article	designation	unité	quantites	prix unitaire HT	Montant TOTAL HT
Investissement	AT04.00.0013.02034	Micro Ordinateur I5	unité	43	120000,00	5160000,00
Observation		magasinier	gestion des stock	TOTAL Général HT 5160000,00		
Responsable Magasin de vente Signé: S. BACHIR		Responsable de la Gestion des Stocks Signé: S. KENNOUDA				

ETS BENDIMERAD MOHAMED NADIR
Bureautique Informatique
15 Rue Amour Ahmed
Ain Témouchent

الملحق رقم (03)

RC N° 2000/A/4217393
IF N° 1969 22010011841
C.B N°:004 00412 4001341411 47 CPA/AT

BON DE LIVRAISON N°02/DU 03/01/20/22

POUR ALGERIE TELECOM AIN TEMOUCHENT

BON DE COMMANDE N° 210255 DU30/12/2021
CONVENTION N° 123 /2021

N°	Désignation	Quantité
1	MICRO ORDINATEUR HP I5 7 GEN DDR4 8 GO HDD 500 GO ECRAN HP 23.8P	43

MAGASINIER

Reçu 603101/2022



FOURNISSEUR

BENDIMERAD Med Nadir
Bureautique & Informatique
26, Rue AMMOUR Ahmed
Ain-Témouchent

الملحق رقم (03)



ALGERIE TELECOM - GROUPE
EPE/SPA au capital de 115.000.000.000 DA RC 02 B 18 083

Délégation Régionale des Télécommunications Oran
Direction Opérationnelle des Télécommunications Ain Temouchent
Département Patrimoine et Moyens
Tél:
Fax:

Nom : BENDIMERED MOHAMED NADIR
Adresse : 26 RUE AMMOUR AHMED
AIN TEMOUCHENT
Tél/Fax:

Contact: KHARCHICHE
Phone: ---,---,---
Statut: En cours

Bon de commande N° : 210255 Du 30/12/2021

Description: ACHAT MICRO ORDINATEURS I5
Facture pro-forma N°:CONVENTION 123/2021
Facture en quatre(04) exemplaires (mentionnant le N° de commande ci-dessus)

N° Ordre	Designation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)	
1	Micro-Ordinateur # I5	Unité	43	120.000,00		5.160.000,00	
Délai de garantie :						Montant Total HT :	5.160.000,00
Délai de livraison/prestation de service : 0						TVA :	0,00
Mode de paiement : Virement						Fret/Freight :	0,00
						Remise/Ristourne :	0,00
						IBS :	
						Montant Total TTC :	5.160.000,00 DZD

Observation : ACHAT MICRO ORDINATEURS I5

Le Directeur Opérationnel des Télécommunications
Nom :
Vise :
ALGERIE TELECOM S.P.A
Directeur Opérationnel

Signé : BOUALLEG Lyazid

[Signature]

Reçu le 03.01.2022

BENDIMERED Mohamed Nadir
Bureautique & Informatique
26, Rue AMMOUR Ahmed
Ain-Temouchent

Siège social Route Nationale NA7 5 -Cinq Maisons - Mohamadia - 16130 ALGER - ALGERIE
021.76.11.64
www.algeriatelecom.dz

P: 1 / 1

211366

DEMANDE D ACHAT N

Date : 29-dec-2021

Date d approbation :

Demandeur : DEMANDEUR, Mr. DOT AIN TEMOUCHENT

OBSERVATION ACHAT MATERIEL INFORMATIQUE

Nature	Code	DESIGNATION	UDM	Cde Bdg	Cde Action	Devise	Taux	Date Taux	Prix Unit	Quantité Demandée	Prix Estimatif
Transfert	ETAL000001020	MORO-CREMAVIER #10	Each	F21001	21F21001001			20-DEC-21	125 000,00000	43	5 375 000,00000
Transfert	ETAL000001020	MORO PORTABLE #10	Each	F21001	21F21001001			20-DEC-21	128 000,00000	26	3 328 000,00000
Transfert	ETAL000001020	ORISANTAL MORGORINE PETIT-MOELLE	Each	F21001	21F21001001			20-DEC-21	78 000,00000	28	2 184 000,00000


 Chef
 Direction Opérationnelle des Télécommunications

الملاحق رقم (03)

11 008 000,00000

Avis G&S (1): Disponible <input type="checkbox"/> Non disponible <input type="checkbox"/> VISA : Date :	Date de Besoin (2): Normal : <input type="checkbox"/> Urgent : <input type="checkbox"/> VISA : Date :	Sous-Directeur Métier: VISA : Date :	Choix de Procédure (3): Appel d Offre <input type="checkbox"/> Consultation <input type="checkbox"/> Bon de Commande <input type="checkbox"/>
--	--	---	---

الملحق رقم (03)

		BON DE RECEPTION			Ref : Date : 09 - Fev - 2022 Version : Page 1 de 1							
N° 220002..		MAGASIN -10 JAN 22	- ENTREE BON DE - REINTEGRATION - CESSION		Fournisseur : BENDIMERO MOHAMED NADIR Organisation : DOT_AIN_TEMOUCHENT_IMMO N° de la Commande : 210255							
						Devise : DZD						
Compte Comptable	Destination	Code Article	Designation	Unité	Taux	Quantité	Prix Unitaire	Montant				
A.LaFamille		A104.00.013.0034	MOBILE-ORGANISATEUR 2.0	Each	1	1	100 000,000	5 100 000,00				
						Total Général HT		5 100 000,00				
Observations												
13 Direction Mater			14 Magasin			15 ALGERIE TELECOM DOT 46 Responsable Magasin de Wilaya Gestion des Stocks			17			
Signé: S. BACHIR						S. KEMNOUDA						
						TOTAL						

(03) الملحق رقم

ETS BENDIMERAD MOHAMED NADIR
Bureautique Informatique
15 Rue Amour Ahmed
Ain Témouchent

RC N° 2000/A/4217393
IF N° 1969 22010011841
C.B N°:004 00412 4001341411 47 CPA/AT

Conforme
à l'original

FACTURE N°03/2022 DU 10/01/2022

ALGERIE TELECOM
WILAYA D'AIN TEMOUCHENT.....DOIT :

N°	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
1	PC DE BUREAU HP I5	43	120 000.00	5 160 000.00

TOTAL HT	5 160 000.00
TVA 19%	980 400.00
TOTAL TTC	6 140 400.00

Arrêtée la présente facture à la somme en TTC de:

SIX MILLIONS CENT QUARANTE MILLE QUATRE CENT DINARS

AIN TEMOUCHENT LE 10/01/2022

Le Fournisseur

BENDIMERAD Mohamed Nadir
Bureautique Informatique
26, Rue AMMOUJ Ahmed
Ain-Témouchent



FICHE D'INVESTISSEMENT

(03) الملحق رقم

Edité le : 29-MAI-23 10:40:45

Page : 1 / 1

Détails de l'immobilisation

N° Immobilisation : 8797571

Description : MICRO-ORDINATEUR # i5

Date Prorata : 01 JAN 2022 Durée de Vie : 5 Taux : 20 %

Compte : 2183300000 Compte d'amortissement : 2818330000

Fournisseur BENDIMERED MOHAMED NADIR

Clé Catégorie

AT04.00.0013.00110

Famille :	AT04	INFORMATIQUE
Sous Famille :	00	MATERIEL INFORMATIQUE
Groupe :	0013	PC
Article :	00110	MICRO-ORDINATEUR

Clé Site (Lieu)

1.18.005.A.00.10.-

Nature :	1	PROPRIETE D'ALGERIE TELECOM
Dot :	18	DOT_AIN_TEMOUCHENT
Site :	005	DOT AIN TEMOUCHENT
Bloc :	00	Rez de chaussé
Niveau :	A	DOT_AIN_TEMOUCHENT
Local :	10	BUREAU 10
Reserve :	-	BUREAU 10

Informations financières

Date de Mise en service	Coût actuel	Amortissement cumulé	Dotation de l'exercice	Valeur nette comptable
10-jan-2022	120.000,00	34.000,00	24.000,00	86.000,00

الملحق رقم (03)

ETS BENDIMERAD MOHAMED NADIR
Bureautique Informatique
15 Rue Amour Ahmed
Ain Témouchent

RC N° 2000/A/4217393
IF N° 1969 22010011841
C.B.N°:004 00412 4001341411 47 CPA/AT

BON DE LIVRAISON N°03 DU 09/01/2022

POUR ALGERIE TELECOM AIN TEMOUCHENT

BON DE COMMANDE N° 210253 DU 30/12/2021
CONVENTION N° 123 /2021

N°	Désignation	Quantité
1	MICRO ORDINATEUR portable HP I5 DDR4 8 GO HDD1000 GO ECRAN 15.6	26

MAGASINIER

Reçu le 09/01/2022

ALGERIE TELECOM DOT 46
Responsable Magasin de Wilaya

Signé: S. BACHIR



FOURNISSEUR

BENDIMERAD Med-Nadir
Bureautique Informatique
26, Rue AMOUR Ahmed
Ain-Témouchent

الملحق رقم (03)



ALGERIE TELECOM - GROUPE
EPE/SPA au capital de 115.000.000.000 DA RC 02 B 18 083

Délégation Régionale des Télécommunications Oran
 Direction Opérationnelle des Télécommunications Ain Temouchent
 Département Patrimoine et Moyens
 Tél:
 Fax:

Nom : BENDIMERED MOHAMED NADIR
Adresse : 26 RUE AMMOUR AHMED
 AIN TEMOUCHENT
Tél/Fax:

Contact: KHARCHICHE
 Phone: ---.---.---
 Statut: En cours

Bon de commande N° : 210253 Du 30/12/2021

Description: ACHAT MICRO PORTABLE I5

Facture pro-forma N°:CONVENTION N° 123/2021

Facture en quatre(04) exemplaires (mentionnant le N° de commande ci-dessus)

N° Ordre	Désignation	UM	Qté	Prix Unitaire HT	TVA	Montant (HT)	
1	Micro Portable I5	Unité	26	128.000,00		3.328.000,00	
Détail de garantie :						Montant Total HT :	3.328.000,00
Délai de livraison/prestation de service :						TVA :	0,00
Mode de paiement : Virement						Fret/Freight :	0,00
						Remise/Ristourne :	0,00
						IBS :	
						Montant Total TTC :	3.328.000,00 DZD

Observation : ACHAT MICRO PORTABLE I5

Reçu le 04.01.2021

BENDIMERED Mohamed Nadir
 Bureautique et Informatique
 26, Rue AMMOUR AHMED
 Ain-Temouchent



Le Directeur Opérationnel des Télécommunications

Nom :
 Visa :

ALGERIE TELECOM S.P.A
 Directeur Opérationnel

Signé : BOUALLEG Lyazid

Siège social Route Nationale NA° 5 -Cinq Maisons - Mohammadia - 16130 ALGER - ALGERIE
 021.76.11.64
 www.algeriatelecom.dz

P: 1 / 1

الملحق رقم (03)

ETS BENDIMERAD MOHAMED NADIR
Bureautique Informatique
15 Rue Amour Ahmed
Ain Témouchent

RC N° 2000/A/4217393
IF N° 1969 22010011841
C.B N°:004 00412 4001341411 47 CPA/AT

Copie conforme
à l'original

FACTURE N°04/2022DU 10/01/2022

**ALGERIE TELECOM
WILAYA D'AIN TEMOUCHENT.....DOIT :**

N°	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
1	PC portable HP I5	26	128 000.00	3 328 000.00

TOTAL HT	3 328 000.00
TVA 19%	632 320.00
TOTAL TTC	3 960 320.00

Arrêtée la présente facture à la somme en TTC de:


TROIS MILLIONS NEUF CENT SOIXANTE MILLES TROIS CENT VINGT DINARS

AIN TEMOUCHENT LE 10/01/2022

Le Fournisseur

BENDIMERAD Mohamed Nadir
Bureautique Informatique
26, Rue AMOUR AHMED
Ain-Témouchent

الملحق رقم (03)



Algérie Télécom - SPA
 Délégation Régionale des Télécommunications - ORAN
 Direction Opérationnelle des Télécommunications AIN TEMOUCHEM

Algérie Télécom - SPA
 SPA au Capital Social de 115 000 000 000
 Filiale Nationale N°5 Cinq Millions Mohammeds
 Alger


DEMANDE D ACHAT N 211366

Date : 29-Dec-2021
 Date d approbation :

Demander : DEMANDEUR, Mr. DOT AIN TEMOUCHEM

CONSERVATION ACHAT MATERIEL INFORMATIQUE

Nature	Code	DESIGNATION	Unité	Cde Bld	Cde Action	Devis	Taux	Date Taux	Prix Unit	Quantité Demandée	Prix Estimatif
Investissement	479A.00.0013.029	NEO-OFFERTES 4.5	Each	F21801	21821801001			29-DEC-21	128 000,00000	43	5 160 000,00000
Investissement	479A.00.0002.029	MESO-NORMALES	Each	F21801	21821801001			29-DEC-21	128 000,00000	26	3 328 000,00000
Investissement	479A.00.0004.029	OPERAQUEL LOGO-ORANGE PFTT-MOJIB	Each	F21801	21821801001			29-DEC-21	78 000,00000	26	2 028 000,00000


 S. BOUHASSOUNE
 Directeur Régional des Télécommunications - ORAN

11 008 000,00000 DZD

AVIS GIS (1) :

Disponibilité

Non disponible

VISA :

Date :

Date de Besoin (2) :

Normal :

Urgent :

VISA :

Date :

Sous-Directeur Matériel :

VISA :

Date :

Choix de Procédure (3) :

Appel d Offre

Consultation

Bon de Commande

الملحق رقم (03)



FICHE D'INVESTISSEMENT

Edité le : 29-MAI-23 10:24:18

Page : 1 / 1

Détails de l'immobilisation

N° Immobilisation : 8797696

Description : MICRO PORTABLE I5

Date Prorata : 01 JAN 2022 Durée de Vie : 5 Taux : 20 %

Compte : 2183300000 Compte d'amortissement : 2818330000

Fournisseur : BENDIMERED MOHAMED NADIR

Clé Catégorie

AT04.00.0002.00014

Famille :	AT04	INFORMATIQUE
Sous Famille :	00	MATERIEL INFORMATIQUE
Groupe :	0002	MICRO PORTABLE
Article :	00014	MICRO PORTABLE

Clé Site (Lieu)

1.18.005.A.00.10.-

Nature :	1	PROPRIETE D'ALGERIE TELECOM
Dot :	18	DOT_AIN_TEMOUCHENT
Site :	005	DOT AIN TEMOUCHENT
Bloc :	00	Rez de chaussé
Niveau :	A	DOT_AIN_TEMOUCHENT
Local :	10	BUREAU 10
Reserve :	-	BUREAU 10

Informations financières

Date de Mise en service	Coût actuel	Amortissement cumulé	Dotation de l'exercice	Valeur nette comptable
10-jan-2022	128.000,00	36.266,65	25.600,00	91.733,35

الملحق رقم (04)

Déclaration Fiscale

Non sécurisé | fiscat.dz/accueil.php?p=recap_dot

Algérie Télécom > DO : AIN TEMOUCHENT

Récap déclaration fiscale

Année:

Mois:

[Valider](#) [Reset](#)

[Imprimer](#) [Export to Excel](#)

Listes des Actels de la Dot de AIN TEMOUCHENT pour l'année 2023 et le mois de Avril

ACTEL	ENC 17%ENC 19%	ENCEXO Autre+G LTIENC:NON Soumis TAP	TVA 19%	TVA Rév: Bien Services	TVA Rév: Invest	Timbre TVA à payer	TAP	Modifier	
AIN TEMOUCHENT	0,00	9709870,09	16565643,10	0,00	0,00	1844875,32	0,00	210314,00184875,32	394102,70
BENT SAF	0,00	1381252,65	9793065,00	0,00	0,00	262438,00	0,00	79566,00	262438,00
DOT	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	338860,70	0,00	190503,50	-529364,20
HANMAM BOUHADJAR	0,00	1660824,64	8803302,26	0,00	0,00	315556,68	0,00	105386,00	315556,68
Totaux	0,00	12751947,38	35164010,36	0,00	0,00	2423870,00	338860,70	190503,50	395266,00

algérie télécom © 2020

1151 30/05/2023

Reçu De Paiement



(05) الملحق رقم

Numéro de Reçu: 2152696735
 Date de Paiement: 2023-02-13 09:37:04
 Code Client: 10000084513833
 Num. de l'Abonné: 43791763
 Code de compte: 18451383300001

Nom de l'Agence: ACTEL AIN TEMOUCHENT
 Num. Tel. De l'Agence:
 Adresse de l'Agence:
 Nom du Client: Abderrahim Hichem BOUKLI
 HACENE
 Adresse du Client: ALGERIA, Aïn Témouchent, AIN
 TEMOUCHENT, 46000
 Nombre de Lignes:

Mode de Paiement	Carte/Cheque	Devise	Devise Etrangère	Montant Payé	Timbre	Montant Total
Espèce		DZD		2 689,40 DA	27,00 DA	2 716,40 DA

Date Facture	Numéro de Facture	Service	Prix Unitaire	Remise	Montant Net	Montant
20230105	B302446413	Communications vers les mobiles	0,00 DA	0,00 DA	2 094,40 DA	2 094,40 DA
20230105	B302446413	AT_RentChargeCode	0,00 DA	0,00 DA	595,00 DA	595,00 DA
Montant Total:						2 716,40 DA
Montant Avance:						0,00 DA

Date d'Impression: 2023-05-17 10:28:07

Signature de l'Agent

الملحق رقم (06)



ALGERIE TELECOM EPE/SPA RC 02B 18083
Capital social : 61 275 180 000 DA
Siège Social : Route Nationale n°05, Cinq Maisons, Mohammadia-16200-Alger
NIF : 000 216 001 808 337

www.algeriatelecom.dz

Email : contact@at.dz

Date : 17/05/2023 10:00:50

Agences/Point de présence : ACTEL AIN TEMOUCHENT

Num : 12109524035

Nom de Client	: BOUKLI HACENE Abderrahim	Adresse du Client	: complexe OPGI, 7 11, Route D'Oran, AIN TEMOUCHENT, Ain Temouchent
Code Client	: 10000084513833	Catégorie du Client	: Client Ordinaire
N° de Désignation	: A43791763		
Code de compte	: 30000001638804		

Période De Souscription Du : 28/11/2022 Au : 01/06/2023

Désignation	Prix unitaires en H.T	Durée	Qté	Montant TVA	Montant en T.T.C
Idoom ADSL jusqu'à 20 Mbps	2 599,00	6	1	0,00	15 594,00

Mode de paiement :	Total Général HT	: 15 594,00
Mode de paiement : Cash	Total Général TVA	: 0,00
	Total Général T.T.C	: 15 594,00
	Droit de timbre	: 156,00
		: 15 750,00 Dinars

Quinze Mille Sept Cent Cinquante Dinars Algériens et Zero Centimes

Nom De l'Agence	: ACTEL AIN TEMOUCHENT
Num Tel. De l'Agence	:
Address De l'Agence	:
Signature de l'Agent	:

Service No.	Produit	offre	Numéro de Série
A43791763		doom ADSL jusqu'à 20 Mbps 6 Cycle	

Algérie Télécom - SPA
Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia
RC : 18083B02
IF : 000216001808337
AI : 16293838021

BILAN ACTIF

الملاحق رقم (07)

Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2022

DOT

DOT_AIN_TEMOUCHENT

EDITE LE :21-MAI-23 14:20:49

ACTIF	Note	N Brut	N Amort-Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
ECART D'ACQUISITION OU GOODWILL		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES		0,00	0,00	0,00	0,00
IMMOBILISATIONS CORPORELLES		4 678 057 843,95	2 896 793 173,69	1 781 264 670,26	1 606 968 319,51
IMMOBILISATIONS ENCOURS		5 741 179,84	0,00	5 741 179,84	131 469 602,95
IMMOBILISATIONS FINANCIERES					
TITRES MIS EN EQUIVALENCE - ENTREPRISE ASSOCIEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES PARTICIPATIONS ET CREANCES RATTACHEES		0,00	0,00	0,00	0,00
AUTRES TITRES IMMOBILISES		0,00	0,00	0,00	0,00
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS		200 000,00	0,00	200 000,00	0,00
IMPOTS DIFFERES ACTIF		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 683 999 023,79	2 896 793 173,69	1 787 205 850,10	1 738 437 922,46
ACTIF COURANT					
STOCKS ET ENCOURS		85 148 637,99	2 419 666,33	82 728 971,66	54 708 227,33
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES					
CLIENTS		359 600 338,30	0,00	359 600 338,30	375 846 453,32
AUTRES DEBITEURS		2 882 071,70	3 028 879,86	- 146 808,16	- 228 613,09
IMPOTS		5 008 962,41	0,00	5 008 962,41	2 454 567,99
AUTRES ACTIFS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS COURANTS		0,00	0,00	0,00	0,00
TRESORERIE		19 400 254,27	0,00	19 400 254,27	24 593 722,65
TOTAL ACTIF COURANT		472 040 264,67	5 448 546,19	466 591 718,48	457 374 358,20
TOTAL GENERAL ACTIF		5 156 039 288,46	2 902 241 719,88	2 253 797 568,58	2 195 812 280,66

(08) الملحق رقم

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021			
		BILAN PASSIF	
		Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2022	
DOT DOT_AIN_TEMOUCHENT		EDITE LE :21-MAI-23 14:20:49	
P A S S I F	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
CAPITAL EMIS (OU COMPTE DE L'EXPLOITATION)		0,00	0,00
CAPITAL NON APPELE		0,00	0,00
PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES(1))		0,00	0,00
EGART DE REEVALUATION		0,00	0,00
EGART D'EQUIVALENCE(1)		0,00	0,00
RESULTAT NET (RESULTAT NET PART DU GROUPE)(1)		154 448 875,16	74 120 876,12
AUTRES CAPITAUX PROPRES		0,00	0,00
REPORT A NOUVEAU		11 706 042,19	0,00
PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)			
PART DES MINORITAIRES(1)			
TOTAL I		166 154 917,35	74 120 876,12
PASSIFS NON COURANTS			
EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		0,00	0,00
IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		0,00	0,00
AUTRES DETTES NON COURANTES		0,00	0,00
PROVISIONS ET PRODUITS COMPTABILISES D'AVANCE		290 099 292,13	338 449 174,16
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		290 099 292,13	338 449 174,16
PASSIFS COURANTS			
FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHE		182 215 218,54	171 301 384,16
IMPOT		63 692 740,77	81 080 879,06
AUTRES DETTES		15 096 123,75	11 943 003,88
TRESORERIE PASSIF		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		261 004 083,06	264 325 267,10
TOTAL GENERAL PASSIF		717 258 292,54	676 895 317,38

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDE.

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

NIF : 000216001808337

Désignation de l'entreprise : Algérie Télécom - SPA

Activité : Télécommunication

Edité le : 21-MAI-23 08:56:45

Adresse : Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohamm

Exercice clos le : 30-AVRIL-2023

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

A C T I F	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d acquisition - goodwill positif ou négatif	0,00			0,00
Immobilisations incorporelles	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles				
Terrains	125.768.608,00	0,00	125.768.608,00	0,00
Bâtiments	169.197.147,65	68.981.626,90	100.215.520,75	0,00
Autres immobilisations corporelles	4.420.217.420,55	2.879.073.334,97	1.541.144.085,58	0,00
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	5.666.127,34	0,00	5.666.127,34	0,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	4.700.000,00	0,00	4.700.000,00	0,00
Impôts différés actif	0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT	4.725.549.303,54	2.948.054.961,87	1.777.494.341,67	0,00
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	61.809.120,85	2.419.666,33	59.389.454,52	0,00
Créances et emplois assimilés				
Clients	355.373.486,01	0,00	355.373.486,01	0,00
Autres débiteurs	5.325.351,58	0,00	5.325.351,58	0,00
Impôts et assimilés	6.260.441,32	0,00	6.260.441,32	0,00
Autres créances et emplois assimilés	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Trésorerie	32.337.348,70	0,00	32.337.348,70	0,00
TOTAL ACTIF COURANT	461.105.748,46	2.419.666,33	458.686.082,13	0,00
TOTAL GENERAL ACTIF	5.186.655.052,00	2.950.474.628,20	2.236.180.423,80	0,00

الملحق رقم (10)

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE		
NIF : 000216001808337		
Désignation de l'entreprise : Algérie Télécom - SPA	Edité le : 21-MAI-23 08:56:45	
Activité : Télécommunication	Exercice clos le : 30-AVRIL-2023	
Adresse : Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia		
BILAN PASSIF		
P A S S I F	N Brut	N - 1 Net
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis (ou compte de l'exploitation)	0,00	0,00
Capital non appelé	0,00	0,00
Primes et réserves - Réserves consolidées(1)	0,00	0,00
Ecart de réévaluation	0,00	0,00
Ecart d'équivalence(1)	0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-400.420.993,30	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau	1.769.556.560,04	0,00
Part de la société consolidante(1)		
Part des minoritaires(1)		
TOTAL I	1.369.135.566,74	0,00
PASSIFS NON COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)	0,00	0,00
Autres dettes non courantes	0,00	0,00
Provisions et produits constatés d'avance	290.099.292,13	0,00
TOTAL II	290.099.292,13	0,00
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	126.022.772,53	0,00
Impôts	49.014.573,23	0,00
Autres dettes	15.186.638,72	0,00
Trésorerie Passif	229.243.825,43	0,00
TOTAL III	419.467.809,91	0,00
TOTAL PASSIF (I+II+III)	2.078.702.668,78	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملحق رقم (11)

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021		COMPTE DE RESULTAT (Par nature) Exercice clos le : 31-DECEMBRE-2022	
DRT	DOT_AIN_TEMOUCHENT	EDITE LE : 17-MAI-23 10:18:19	
	Note	N	N - 1
VENTE ET PRODUITS ANNEXES		853 082 176,36	752 897 251,99
VARIATION STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS		0,00	0,00
PRODUCTION IMMOBILISEE		64 065 690,72	87 546 430,87
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		917 147 867,08	840 443 682,86
ACHATS CONSOMMES		- 186 385 363,06	- 181 966 369,16
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS		- 59 949 903,47	- 51 349 450,53
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		- 246 335 266,53	- 233 315 819,69
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		670 812 600,55	607 127 863,17
CHARGES DE PERSONNEL		- 412 098 147,80	- 392 744 964,58
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES		- 13 455 983,27	- 33 539 419,43
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		245 258 469,48	180 843 479,16
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		98 388 973,59	62 272 904,20
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		- 998 883,27	- 897 174,21
DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PROVISIONS		- 195 074 439,04	- 169 620 345,95
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		194 819,77	1 522 012,92
V RESULTAT OPERATIONNEL		147 768 940,53	74 120 876,12
PRODUITS FINANCIERS		0,00	0,00
CHARGES FINANCIERES		0,00	0,00
VI RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		147 768 940,53	74 120 876,12
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES		0,00	0,00
IMPOTS DIFFERES (VARIATIONS) SUR RESULTATS ORDINAIRES		4 341 335,65	0,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 015 731 660,44	904 238 599,98
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 863 621 384,26	- 830 117 723,86
VII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		152 110 276,18	74 120 876,12
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) (A PRECISER)		2 338 598,98	0,00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) (A PRECISER)		0,00	0,00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		2 338 598,98	0,00
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		154 448 875,16	74 120 876,12
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENCE (1)		0,00	0,00
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
DONT PART DES MINORITAIRES (1)		0,00	0,00
PART DU GROUPE (1)		0,00	0,00

(1) A UTILISER UNIQUEMENT POUR LA PRESENTATION D'ETATS FINANCIERS CONSOLIDES.

الملحق رقم (12)

Algérie Télécom - SPA Route Nationale N°5 Cinq Maisons Mohammadia RC : 18083B02 IF : 000216001808337 AI : 16293838021 DR DOT_AIN_TEMOUCHENT		TABLEAU DES FLUX TRESORERIE	
		Période du 01 Janvier 2022 au 31 Décembre 2022	
		Edité le : 17-MAI-23 10:22:32	
	Note	EXERCICE N	EXERCICE N - 1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçue des clients		99 293 363,88	34 381 558,90
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		- 440 524 806,54	- 440 524 806,54
Intérêts et autres frais financiers payés		- 520 622,38	- 520 622,38
Impôts sur les résultats payés		0,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)			
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décassements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorp		- 300 070 971,36	- 300 070 971,36
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorp		0,00	0,00
Décassements sur acquisition d'immobilisations financières		0,00	0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		0,00	0,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		106 641,40	0,00
dividendes et quote-part de résultats reçus		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)			
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		0,00	0,00
Dividendes et autres distributions effectués		0,00	0,00
Encaissements provenant d'emprunts		0,00	0,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés		0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi li			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice			
Variation de trésorerie de la période			
Rapprochement avec le résultat comptable		641 716 395,00	

ملخص الدراسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على وظيفة المحاسبة في مؤسسة اتصالات الجزائر، ومن أجل بلوغ الغاية المرجوة من هذه الدراسة، قمت بإسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري من خلال دراسة تطبيقية لحالة المديرية العملية لاتصالات الجزائر عين تموشنت للفترة 2022-2023.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد له دور وانعكاس إيجابي في تحسين الوظيفة المحاسبية في اتصالات الجزائر حيث التزمت هذه الأخيرة الى مدى كبير بتطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، وظيفة المحاسبة، اتصالات الجزائر.

Résumé:

Le projet de cette étude a été consacré pour concevoir les enjeux et les séquelles d'application du nouveau système comptable financier (SCF) sur l'activité comptable d'Algérie Télécom SPA, et dans le but d'atteindre les perspectives et les entendus de cette thèse, j'ai projeté toutes informations théoriques par la concrétisation d'une étude cas sur la société d'Algérie télécom - Ain Temouchent- exercice 2022-2023.

Cette étude démontre et confirme que le (SCF) a un rôle et un impact très positif dans l'amélioration des activités comptables liées aux normes SCF chez Algérie télécom.

Mots-clés: Système comptable financier, Activité comptable, Algérie télécom.

Summary:

The project of this study was devoted to design the issues and consequences of the application of the new financial accounting system (SCF) on the accounting activity of Algeria Telecom, and with the aim of reaching the perspectives and understandings of this thesis, I projected all theoretical information by the concretization of a case study on the company of Algeria telecom - Ain Temouchent- exercise 2022-2023.

This study confirms that the (SCF) has a very positive role and impact in improving accounting activities related to SCF standards at Algeria Telecom.

Key-words: Financial accounting system, Accounting activity.